الجرح والتعديل

بين

النظرية والتطبيق

للدكتور

أيمن محمود مهدي

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

ورئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين بطنطا

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، خالق الإنسان ، مبدع الأكوان ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، علَّم بالقلم ، علَّم الإنسان ما لم يعلم ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أوتي جوامع الكلم وفصل الخطاب صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين ، والذين تبعوهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .

وبعد

فالقرآن الكريم والسنة المطهرة هما مرجع المسلم في التعرُّف على أحكام الإسلام ، ولقد تعهَّد الله بحفظ كتابه وصيانته من الإضافة والنقصان ، والتبديل والتغيير كما قيَّض للسنة المطهَّرة رجالاً أُمَناء وعباقرة أفذاذاً حفظوها في الصدور ودوَّنوها في السطور ، وقطعوا من أجل جمعها الفيافي والأقطار وواصلوا في جمعها الليل بالنهار ، وتعرَّفوا على رواة الحديث وكشفوا أحوالهم ، وغربلوا مروياتهم ، وميَّزوا الحق من الباطل ، والغثَّ من السمين .

ولقد تميَّز منهجهم في نقد الحديث بالعناية التامة بالسند والمتن ، أو الراوي والمروي ، ووضعوا لذلك ضوابط وقواعد تطمئن لها النفوس ، وترتاح لها القلوب ، وتنبهر بها العقول .

ومن أهم هذه القواعد والضوابط : قواعدهم في الجرح والتعديل .

ونظراً لخطورة هذا الأمر وأهميته - فمن جرحوه من الرواة فلن تقوم له قائمة بعد ذلك وتُردُّ رواياته ، ومن عدَّلوه من الرواة قُبِلت مروياته - فلابد لكل دارسٍ للسنة من الوقوف على مناهجهم ، ومعرفة قواعدهم ، فإن الغفلة عن منهج المحدثين وقواعدهم ومدارسهم في الجرح والتعديل تُوقِع الإنسان في خللٍ

كبير ، ومعرفة هذه القواعد تُكسب المسلم ثقة في دينه ، وثقةً في تراث العلماء وكتب الجرح والتعديل ، واطمئناناً إلى ما وصلوا إليه من نتائج .

وقد أحببتُ أن أكتب هذا البحث ليقف المسلمون عامة والمثقفون خاصة على جهود علماء المسلمين في حماية السنة وحفظها وحياطتها من كل زيادةٍ أو نقص ، وليكون المسلم على بيِّنةٍ من دينه ، وثقةٍ من أمره ليهلك من هلك عن بيِّنةٍ ، ويحيى من حيَّ عن بينة .

أولئك آبائي فجئني بمثلهم ... إذا جمعتنا يا جرير المجامع

ولقد جاء هذا البحث مشتملاً على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة :

أما المقدمة فقد بينت فيها : فضل السنة المطهرة ، وجهود العلماء في الدفاع عنها .

ثم جاءت الفصول الأربعة على النحو التالي :

الفصل الأول : في الجرح والتعديل ، تعريفه ، ومشروعيته ، ونشأته ، وغايته ، وأهميته .

الفصل الثاني : المتكلمون في الرجال أقسامهم وطبقاتهم .

الفصل الثالث : شروط الجارح والمعدل .

الفصل الرابع : مناهج المتكلمين في الجرح والتعديل .

الفصل الخامس : قواعد المحدثين في الجرح والتعديل .

ثم ذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصَّل لها البحث .

ثم ذكرت أهم المصادر والمراجع التي استعنت بها في هذا البحث .

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث كاتبه وقارئه وجميع المسلمين ، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة ، وأن يغفر لي ما وقع مني من خطأٍ أو تقصير .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أبو البراء أيمن مهدي

الفصل الأول : الجرح والتعديل

ويشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الجرح والتعديل .

المبحث الثاني : مشروعية الجرح والتعديل .

المبحث الثالث : نشأة الجرح والتعديل .

المبحث الرابع : ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما

المبحث الخامس : أهم المؤلفات في الجرح والتعديل

المبحث السادس : أهم المؤلفات في قواعد الجرح والتعديل

المبحث السابع : غاية الجرح والتعديل .

المبحث الثامن : أهمية هذا العلم وخطورته .

المبحث الأول : تعريف الجرح والتعديل

الجرح لغة : مصدرٌ مأخوذٌ من جَرَحَهُ يَجْرَحُهُ إذا أثَّر فيه بسلاحٍ أو غيره فسال منه الدم ، يُقال : جرحه بلسانه أي : شتمه ، وجرح الحاكمُ الشاهد : إذا عثر منه على ما تسقُط به عدالته من كذب وغيره .

والاسم منه : الجُرح – بضم الجيم – ، والجمع : جُروح ، وجِراح .

والاستجراح : النقصان ، والعيب ، والفساد ، وهو : الطعن في الراوي ورد شهادته .

ومن خلال أقوال علماء اللغة يتبين لنا أن الجرح جرحان :

أ- **جرحٌ مادي** وهو : أن يُحدِث الإنسان أثراً في الأجسام الحية من قطعٍ أو ذبحٍ ، ولا عناية لعلماء هذا الفن به ، ولا دخل له في بحثنا .

ب- **جرحٌ معنوي** وهو : وصف الشخص بما يُؤذيه باللسان أو الكتابة أو الإشارة المُفهمة بسبٍ أو قذفٍ ، وهو أشقُّ من الأول ، وأشدُّ تأثيرا ، وأعظم خطورة منه ، وفيه يقول الشاعر :

جراحات اللسان لها التئام ** ولا يلتام ما جرح اللسان

ويقول آخر :

وجُرح السيف تدمُله فيبرى ** ويبقى الدهر ما جرح اللسان

فجراحات البدن تلتئم سريعاً ، وجراحات اللسان أو الكتابة أكثر بقاءً وأشد إيذاءً ، ومنه جرح الشاهد إذا طعن فيه وردّ قوله [١] .

---

[١] راجع : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري (١ / ٢٤) . ولسان العرب لابن منظور (٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤) .

والجرح في اصطلاح المحدثين : هو الطعن في رواة الحديث بما يُسقط عدالتهم ، أو يُخل بضبطهم ، أو يُقلِّل منهما ، أو من أحدهما مما يترتَّب عليه سقوط روايتهم وردِّها أو ضعفهم .

فالتجريح : وصف الراوي بصفاتٍ تقتضي تضعيف روايته أو عدم قبولها [١] .

والتعديل لغة : تفعيلٌ من عدَّل الأشياء : إذا قام على تسويتها على نسقٍ واحد ، وهو ما قام في النفوس أنه مستقيم ، ويكون في المحسوسات فيُقال : عدَّل العود أي : جعله مستقيماً .

ويكون في المعقولات فيُقال : عدل الحاكم في حكمه أي : أقام حكمه على أسسٍ سويَّة لا يُفرِّق فيها بين أحدٍ من الناس ، وهو ضد الجور .

والتعديل : تزكية الإنسان ومدحه يُقال : عدَّل الرجال أي : وصفهم بما يجعل حالهم مستقيماً بحيث تكاملت فيهم شروط العدالة ، يُقال رجلٌ عدلٌ أي : مقبول الشهادة ، وتعديل الرجل أي : تزكيته [٢] .

والتعديل اصطلاحاً : وصف الراوي بصفاتٍ تُزكِّيه فتظهر عدالته ويُقبل خبره .

والعدل هو : من لم يظهر في أمر دينه ومروءته ما يُخِلُّ بهما [٣] .

---

[١] راجع : أصول الحديث وعلومه ومصطلحه لمحمد عجاج الخطيب (ص ١٦٨) .

[٢] النهاية في غريب الحديث (٣ / ١٧٢) ، ولسان العرب (٩ / ٨٣ ، ٨٤) ، ومختار الصحاح لمحمد عبد القادر الرازي (ص٢٠٠) .

[٣] أصول الحديث (ص ١٦٨) .

وقيل هو : ذكر الراوي بصفات تقتضي قبول روايته والحكم عليه بأنه عدلٌ أو ضابط [١] .

وشروط العدالة هي : الإسلام ، والبلوغ ، والعقل ، والسلامة من أسباب الفسق ، وخوارم المروءة .

وشروط الضابط : أن يكون متقناً واعياً لما يؤدِّي ، وألا يكون سيئ الحفظ ، ولا مُغفَّلاً ، ولا فاحش الغلط ، ولا مخالِفاً لما يرويه الثقات .

وبناءً على تعريف الجرح والتعديل كُلاً على حِدة نستطيع أن نضع تعريفاً شاملاً لعلم الجرح والتعديل فنقول :

هو علمٌ يبحث عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظٍ مخصوصة ، وعن مراتب تلك الألفاظ [٢] لقبول روايتهم أو ردها .

قال ابن الأثير : الجرح وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به .

والتعديل وصفٌ متى التحق بهما اعتُبر قولهما وأُخذ به [٣] .

---

[١] عناية المسلمين بالسنة لمحمد حسين الذهبي (ص٤٢) .

[٢] كشف الظنون لحاجي خليفة (١ / ٥٨٢) .

[٣] جامع الأصول لابن الأثير (١ / ٧٠) .

المبحث الثاني : مشروعية الجرح والتعديل

صان الإسلام أعراض المسلمين وحرَّم الخوض فيها سواءً كانوا أحياءً أو أمواتا ، صونا لحرمة المسلم ، وستراً لحاله ، وصيانةً للمجتمع من عوامل الفساد والفتن .

فحرَّم الله تعالى تناول الأعراض ، وقذف المحصنات ، والشتائم والسباب والغيبة فقال تعالى : ﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ﴾ [١] .

ولم يُبح الإسلام الغيبة إلا لغرضٍ شرعي محقَّق ، ومصلحةٍ راجحة لا يُتوصل إليها إلا بالغيبة .

ولذلك ذهب الإمام النووي [٢] والغزالي [٣] والقرافي [٤] وغيرهم من العلماء إلى : أن غِيبة الرجل حياً أوميتاً لا تُباح إلا لغرضٍ شرعي لا يُمكن الوصول إليه إلا بها ، وذكروا لذلك تسع حالات :

الأولى : شكاية المظلوم من ظالمه .

الثانية : إبلاغ ذوي السلطة بارتكاب المنكرات قصداً لإزالتها .

الثالثة : عند السؤال عن أمرٍ شرعي يجهله الإنسان ، كأن يقول : ظلمني أبي في كذا فماذا أفعل ، وإن كان الأولى عدم التعيين .

الرابعة : تحذير المسلم من مؤامرةٍ تُدبَّر له ، وشرٍ سيقع عليه ليحذر منه .

---

[١] سورة الحجرات (١٢) .
[٢] رياض الصالحين للنووي ص (٥٢٩) .
[٣] إحياء علوم الدين للغزالي (٣ / ١٤٣ ، ١٤٤) .
[٤] الفروق الفقهية للقرافي (٤ / ٢٠٦) .

الخامسة : الاستشارة في شأن شخص يُريد مصاهرتك أو معاملتك .

السادسة : بيان حال الفقهاء أصحاب البدع ليحذر منهم طلبة العلم .

السابعة : التعريف بأصحاب العاهات الدائمة ، والأسماء التي صارت أعلاماً عليهم بحيث لا يُعرفون إلا بها ، فتجوز على سبيل التعريف وليس على سبيل التنقُّص والازدراء .

الثامنة : أصحاب الحِرَف والمِهَن الحقيرة في نظر بعض الناس .

التاسعة : جرح الشهود ورواة الحديث للمصلحة الشرعية والتي لا يُمكن الوصول إليها إلا بذلك .

قالوا : وهذا النوع جائزٌ بالإجماع بل واجبٌ للحاجة الداعية إليه .

وقد دلَّت قواعد الشريعة على جواز الجرح والتعديل بل وجوبه للحاجة والضرورة إليه والأدلة المؤيِّدة لذلك كثيرة من القرآن والسنة وعمل السلف الصالح وأقوالهم :

فمن القرآن الكريم في الجرح :

قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ (١) فالتبين المقصود يقتضي معرفة حال الناقل للخبر ومرتبته من حيث التوثيق والتضعيف .

وقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ (٢) مع قوله تعالى : ﴿ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾ (٣) .

---

(١) سورة الحجرات (٦) .

(٢) سورة البقرة (٢٨٢) .

(٣) سورة الطلاق (٢) .

فإن كانت العدالة مطلوبة في الشهاده ، ولا تقبل الشهادة إلا عند تحققها ، كان طلبها أولى في مجال الرواية .

ومن السنة المطهرة :

في الجرح : حديث عائشة أن رجلا استأذن على النبي ﷺ فلما رآه قال : " **بئس أخو العشيرة ، وبئس ابن العشيرة** " ، فلما جلس تطلّق [1] النبي ﷺ في وجهه ، وانبسط اليه ، فلما انطلق الرجل **قالت له** عائشة رضي الله عنها : يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت له : كذا وكذا ثم تطلّقت في وجهه وانبسطت اليه فقال رسول الله ﷺ : " **يا عائشة متى عهدتني فاحشا ؟ إن شر الناس عند الله منزلةً يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره** " [2]

وحينما جاءت فاطمة بنت قيس إلى النبي ﷺ تستشيره فيمن تتزوج وقالت له إن أبا الجهم ومعاويه خطباني فقال لها : " **أما معاوية فصعلوكٌ لا مال له ،** واما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه " [3] أي ضرّاب للنساء ، كما صرح به في رواية مسلم ، وقيل معناه كثير الأسفار

وحديث عائشة قالت قال رسول الله ﷺ " **ما أظن فلانا وفلانا يعرفان من ديننا شيئا** " [4]

قال الليث بن سعد أحد رواة هذا الحديث : كانا رجلين من المنافقين

---

(١) أي استبشر وانبسط وجهه النهاية (٣ / ١٢٢) .

(٢) البخاري كتاب الادب باب لم يكن النبي ﷺ فاحشا ولا متفحشا (١٠ / ٤٦٧) رقم ٦٠٣٢ ، ومسلم كتاب البر والصلة والآداب باب مداراة من يتقى فحشه (٤ / ٢٠٠٢) رقم ٢٥٩١ .

(٣) مسلم كتاب الطلاق باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (٢ / ١١١٤) رقم ١٤٨٠

(٤) البخاري كتاب الأدب باب ما يجوز من الظن (١ [illegible] ٥) رقم ٦٠٦٧

(٥) البخاري كتاب الأدب باب ما يجوز من الظن ([illegible] ٥) رقم ٦٠٦٧

وهناك رواياتٌ كثيرة في هذا المعنى وكلها تدُلُّ دلالةً واضحة على أن ذكر عيوب الرجل على سبيل النصيحة والإبانة ، وللحاجة والمصلحة ليس بغيبة ولو كان هذا غيبة ما ذكرها رسول الله ﷺ وهو أعفُّ الناس لساناً وأطهرهم قلباً وأصدقهم حديثاً .

ومن الأدلَّة المُجيزة للتعديل من القرآن قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾ [١] فقد عدَّل الله المهاجرين ، والأنصار ، ومن تبعهم بإحسان ، وأعلن رضاه عنهم ، وهذا تعديل أيُّما تعديل ، فجاز لنا تعديل الثقات .

ومن السنة في التعديل : قول النبي ﷺ يوم مات النجاشي: " **مات اليوم رجلٌ صالح** " [٢] .

وقول النبي ﷺ في خالد بن الوليد : " **نعم عبد الله ، وأخو العشيرة : خالد بن الوليد سيفٌ من سيوف الله سلَّه الله على الكفار والمنافقين** " [٣] .

فهذه الأدلة وغيرها كثير تبيِّن بوضوح أن الخوض في أعراض رواة الحديث بما يُوجب تعديلهم أو تجريحهم لا يُعدُّ من قَبيل الغِيبة المحرمة ، بل من قَبيل النصيحة المشروعة ، صوناً للشريعة لا طعناً في الناس .

---

[١] سورة التوبة (١٠٠) .

[٢] البخاري كتاب مناقب الأنصار باب موت النجاشي (٧ / ٢٣٠) رقم ٣٨٧٧ ، ومسلم كتاب الجنائز باب في التكبير على الجنازة (٢ / ٦٥٧) رقم ٩٥٢ .

[٣] الترمذي كتاب المناقب باب مناقب خالد بن الوليد بدون الجملة الأخيرة (٥ / ٤٥٦) رقم ٣٨٧٢ وقال : حديث حسن غريب ، وأحمد في مسنده (١ / ١٨٤) رقم ٤٣ ، وقال الشيخ أحمد شاكر : إسناده صحيح ، وقال الهيثمي : رجاله ثقات مجمع الزوائد (٩ / ٣٤٨) .

وكما جاز جرح الشهود جاز جرح رواة الحديث ، بل جرح الرواة أهم وأحق بالجواز لأن التثبُّت في أمر الدين أهمُّ وأولى من التثبُّت في أمر الحقوق والأموال .

ولذلك قال العلماء : جرح رواة الحديث فرض كفاية ينبغي أداؤه على من علمه ، ويحرُم عليه أن يكتمه ، وهذا ما فهمه علماء السلف .

قال بعض الصوفية لابن المبارك وقد سمعه يُضَعِّف بعض الرواة : يا أبا عبد الرحمن تغتاب ؟ فقال له : اسكت إذا لم نبيِّن فمن أين يُعرف الحق من الباطل ؟ [١] .

وسمع أحدهم الإمام أحمد بن حنبل وهو يضعِّف بعض الرواة فقال له : يا شيخ لا تغتاب العلماء ، فقال له أحمد : ويحك هذا نصيحة وليس بغيبة [٢] .

وقال لآخر : إذا سكتَّ أنت وسكتُّ أنا فمتى يَعرفُ الجاهل الصحيح من السقيم ؟ [٣] .

قال يحيى بن سعيد : سألت شعبة والسفيانين ومالك عن الرجل يُتَّهم في الحديث أو لا يحفظه قالوا : بيِّن أمره للناس [٤] .

ولما عتب أبو بكر بن خلاد على يحيى بن سعيد القطان قائلاً له : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى ؟ فقال له :

---

[١] ترتيب المدارك للقاضي عياض (٣ / ٥) ، والكفاية في علم الرواية (١ / ٤٥) .

[٢] طبقات الحنابلة لأبي يعلى (١ / ٢٤٨) .

[٣] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٢٠٢) ، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١ / ٦) .

[٤] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢ / ٢٣) ، والتعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي (١ / ٢٨٢) .

لأن يكون هؤلاء خصمائي أحبَّ إليّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ ، يقول لي : لم حدَّثت عني حديثاً ترى أنه كذب ؟ [١] .

ولذلك كان شعبة يقول لأصحابه : تعالوا نغتاب في الله ﷻ [٢] .

يعني أن جرح الرواة وإن كان ظاهره الغيبة لكنه مشروع مرضٍ لله عز وجل لأنه السبيل الوحيد للحفاظ على السنة والضامن لعدم الزيادة فيها .

---

[١] الكفاية في علم الرواية (١ / ٤٤) ، التعديل والتجريح (١ / ٢٨٢) .

[٢] ضعفاء العقيلي (١ / ١١) ، سير أعلام النبلاء (٧ / ٢٢٣) .

المبحث الثالث : نشأة الجرح والتعديل

السنة النبوية المطهرة هي أقوال النبي ﷺ ، وأفعاله ، وتقريراته ، وصفاته ، وهي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم .

قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ ﴾ (١) .

ولذلك حرص الصحابة على حفظها في الصدور وتطبيقها في جميع مناحي حياتهم ، و لم يكتفِ بعضهم بذلك فكتبها في صحف خاصة صيانةً لها من الإضافة والنقصان ، وقام بعضهم بالتعديل والتجريح حمايةً للسنة وصوناً لها من الزيادة والنقصان .

ولكن الكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً كان قليلاً في زمن الصحابة لأن الرواة في ذلك الزمن كانوا من الصحابة ، والصحابة كلهم عدول بتعديل الله ﷻ ورسوله ﷺ لهم ، فلم يكونوا يعرفون الكذب في حديثهم فضلاً عن أن يكذبوا على رسول الله ﷺ ، ثم نقلوها إلى التابعين كما سمعوها من فم النبي ﷺ .

وظل الأمر على ذلك حتى ظهرت الفتنة بعد مقتل الخليفة الثالث : عثمان بن عفان ؓ ، وحاول البعض أن يُؤيِّد موقفه بالسنة ، فبدأ الصحابة ينتبهون لهذا الأمر ، ويسألون عن أسانيد الأحاديث ، ويتثبَّتون في النقل ، ويتحرَّون في الرواية ، فتكلَّم في ذلك ابن عباس ، وأنس وعائشة وغيرهم ، وقد وجدوا في أدلة الشرع ما يؤكِّد هذا المنهج ويُوجبه حمايةً للسنة ودفاعاً عنها .

فبدأ البحث والتفتيش عن حال الرواة ، إلا أن الكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً كان قليلاً في هذا الزمن المبارك لقلَّة بواعثه ، ولأن أكثر الرواة

---

(١) سورة الحشر (٧) .

صحابة ، والصحابة كلهم عدول ، والرواة من التابعين أكثرهم ثقات فلا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض فيه الصحابة وكبار التابعين ضعيفٌ إلا الواحد بعد الواحد من التابعين .

ثم ظهرت الفِرق والجماعات ، واندسَّ بينهم من أراد الكيد للإسلام والمسلمين ، و حاولت كل فرقة مناصرة معتقدها بالأدلة الشرعية ، فوجدوا أن القرآن محفوظٌ في الصدور منقولٌ بالتواتر محفوظٌ من الزيادة والنقصان بحفظ الله له فاتجهت همَّتهم إلى السنة ، فاختلقوا الأحاديث الباطلة ، ونسبوها زوراً لرسول الله ﷺ ، ترويجاً لبدعتهم ، وليُقنعوا الناس بباطلهم .

فنشأ علم الجرح والتعديل مقترناً بنشأة الرواية في الإسلام لأنه لازمٌ للتمييز بين المقبول والمردود .

وقد قيّض الله لهذه الأمة علماءاً عظاماً ، وجهابذة كباراً فدافعوا عن السنة وردُّوا عنها الكذب والزيف ، ولم يخلُ عصر من مُتكلمٍ في الرواة جرحاً وتعديلاً حتى كان نتاج ذلك علماً مُتفرِّداً لم يتيسر لأمةٍ في القديم أو الحديث ، وهو علم : الرجال ، أو علم : الجرح والتعديل .

وتميَّزت أمتنا بهذا العلم حتى صار من الممكن معرفة المقبول من المردود من الحديث ، وتمييز كل راوٍ من غيره ، ومعرفة درجة كل راوٍ من حيث العدالة والضبط .

وكما وعد الله الأمة بحفظ القرآن فقد يسَّر لها الأسباب التي تحفظ بها السنة ، وهي شارحة القرآن ، ومبينة أحكامه ، وحفظ المُبيَّن يستلزم حفظ المُبيِّن

قيل لابن المبارك هذه الأحاديث الموضوعة ؟ فقال : تعيش لها الجهابذة [1] .

---

[1] **الكفاية في علم الرواية (١ / ٣٧) ، التعديل والتجريح (١ / ٢٩١) .**

فهبَّ علماء السنة لوضع القواعد التي على أساسها يُقبل الحديث أو يُرد ، وتكلموا عْن رجال الحديث تعديلاً وتجريحاً ، ونقدوا المرويات ، وميَّزوا بين المقبول والمردود .

ولا يظن البعض أن قواعد هذا العلم لم تكن معروفة قبل ذلك الوقت ، فقد كانت قواعده معروفةٌ متداولةٌ شائعةٌ معمولٌ بها ، فتكلَّم في الرجال صغار الصحابة الذين طالت أعمارهم ، وعاصروا ظهور الفتن كابن عباس ، وأنس بن مالك ، وأم المؤمنين عائشة وأضرابهم .

ثم تلاهم التابعون فتكلم في الرجال منهم : سعيد بن المسيب ، ومجاهد بن جبر ، والزهري ونظراءهم ، ولم يكن الضعف بينهم منتشراً .

ثم تبعهم تلاميذهم كعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى القطان ، وشعبة بن الحجاج ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، فحملوا ألوية هذا العلم ، وجمعوا شوارده ، وقعَّدوا له القواعد ، وصنَّفوا فيه الكتب حتى دُوِّنت أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً ، حتى قيل في أحد علماء هذا الفن وهو الإمام الذهبي : شيخ الجرح والتعديل ، ورجل الرجال في كل سبيل كأنما جُمعت الأمة في صعيدٍ فنظرها ثم أخذ يُخبر عنها إخبـــار من حضرها [١] .

فأصبحتَ لا تجد راوياً إلا ولهم به دراية ، ولا حديثاً إلا ولهم به معرفة ، وقاموا بذلك أحسن قيام حسبةً لله تعالى ، فلم تتملَّكهم عاطفة ، ولم يخشوا أحداً إلا الله ﷻ خدمةً للشريعة ، وحفظاً لمصادرها ، وإرضاءً لله ﷻ .

---

[١] طبقات الشافعية الكبرى لتقي الدين السبكي (٩ / ١٠٠ ، ١٠١) .

المبحث الرابع : مراتب الجرح والتعديل وألفاظها

اصطلح المحدثون على استعمال ألفاظٍ يُعبِّرون بها عن وصف حال الراوي من حيث القبول والرد ، ويدُلُّون بها على المرتبة التي ينبغي أن يوضع فيها من مراتب الجرح والتعديل .

ولا شك أن معرفة هذه الألفاظ والمراتب في غاية الأهمية لطالب الحديث والباحث فيه ، لأنها الأداة التعبيرية التي تعرفنا صفة الراوي .

وقد كتب العلماء كثيراً في هذه الألفاظ ، واجتهدوا في تقسيمها ، وبيان منازلها ، وقد اصطلحوا على وضع مراتب للتعديل ، ومراتب للتجريح تعبر عنها ألفاظ خاصة بكل مرتبة [١] .

مراتب التعديل والألفاظ الدالة على كل مرتبة

المرتبة الأولى : الصحابة وهي أعلى المراتب وأشرفها لأن الصحابة جميعاً عدول بتعديل الله عز وجل ورسوله ﷺ لهم .

المرتبة الثانية : وهي أعلى مراتب التعديل وأرفعها عند المحدثين في الدلالة على التزكية وهي : ما جاء التعديل فيها بلفظ يدل على المبالغة ، أو عُبِّر عنه بأفعل التفضيل كقولهم :

فلان أوثق الناس ، أو : أضبط الناس ، أو : أثبت الناس ، أو : لا أحد أثبت منه ، أو : من مثل فلان ؟ ، أو : فلان لا يُسأل عنه ونحو ذلك .

---

[١] راجع في هذا الموضوع : الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ص ١٢٩ – ١٨٦ ومنهج النقد في علوم الحديث ص ١٠٥ – ١١٥ ، وتقريب التهذيب ص ٨ ، والإرشاد في علوم الحديث ص ٨١ – ٩٠ ، والحديث والمحدثون للذهبي ٤٦٠ – ٤٦٢ ، ورسالة في الجرح والتعديل للحافظ المنذري ص ٢٨ .

المرتبة الثالثة : إذا كُرِّر لفظ التوثيق إما بإعادة نفس اللفظ كقولهم :

ثقة ثقة ، أو : حجة حجة ، أو : ثبت ثبت ونحو ذلك ، وإما مع تباين اللفظين كقولهم : ثقة ثبت ، أو : ثبت حجة ، أو: ثقة حجة ، أو : ثبت حافظ ، أو : ثقة متقن ونحو ذلك .

المرتبة الرابعة : إذا انفرد اللفظ الدال على التوثيق كقولهم :

ثقة ، أو ثبت ، أو حجة ، أو متقن ، أو إمام ، أو كأنه مُصحف ونحو ذلك .

المرتبةِ الخامسة : من قصُر عن المرتبة الرابعة قليلاً ويشيرون إليه بقولهم :

ليس به بأس ، أولا بأس به ، أو ما أعلم به بأساً ، أو صدوق ، أو محله الصدق ، أو إلى الصدق ما هو، أو صدوق يهم ، أو مأمون ، أو خيار الخلق ، أو متماسك ، أو فلان وسط ، أو مقارب الحديث ونحو ذلك .

المرتبة السادسة : من قصر عن الخامسة قليلاً وأشعر بالقرب من التجريح ، وهي أدنى مراتب التعديل ، وإليها الإشارة بقولهم :

صالح الحديث ، أو صدوق إن شاء الله ، أو أرجو أن لا بأس به ، أوصويلح ، أو مقبول ، أوليس ببعيد من الصدق ، أو يكتب حديثه ، أو يروي الحديث ويُلحق بذلك من رُمي بنوعٍ من البدعة كالتشيع والقدر والإرجاء مع التمييز بين الداعية وغيره .

حكم مراتب التعديل

اتفق العلماء على أن أصحاب المراتب الأربعة الأولى أحاديثهم صحيحة يُحتج بها ، وغالب أحاديثهم في الصحيحين ، وما كان من المرتبة الخامسة فحديثه حسن لذاته ، وهو الذي يحسنه الترمذي ، ويسكت عليه أبو داود .

وما كان من المرتبة السادسة فحديثه مردود ولا يحتج به إذا انفرد لأن ألفاظ هذه المرتبة لا تشعر بالضبط فتكتب أحاديثهم وتختبر ، فإذا تعددت طرقها وكانت خالية من الضعف الشديد ارتقت إلى درجة الحسن لغيره .

مراتب التجريح والألفاظ الدالة على كل مرتبة

المرتبة الأولى : وهي أعلى مراتب الجرح وأقربها من التعديل ، وإليها الإشارة بقولهم :

فيه ضعف ، أو في حديثه ضعف ، أو ضُعِّف ، أو فيه مقال ، أو فيه لين ، أو ليس بذاك ، أو ليس بالقوي ، أو ليس بالمأمون ، أو ليس بحجة ، أو ليس بالحافظ ، أو تكلموا فيه ، أو طعنوا فيه ونحو ذلك .

المرتبة الثانية : وهي أسوأ من التي قبلها ويشيرون إليها بقولهم :

لا يُحتج به ، أو مضطرب الحديث ، أو له مناكير ، أو حديثه منكر ، أو ضعيف ونحو ذلك .

المرتبة الثالثة : وهي أدنى من التي قبلها ويشيرون إليها بقولهم :

مردود الحديث ، أورُدَّ حديثه ، أو ضعيف جداً ، أو واه بمرة ، أو طرحوه ، أو مطروح الحديث ، أو ارم به ، أو لا يكتب حديثه ، أولاً تحل كتابه حديثه ، أو لا تحل الرواية عنه ، أو ليس بشيء ، أولاً يساوي شيئاً ، أو لا يستشهد بحديثه ونحو ذلك .

المرتبة الرابعة : وإليها الإشارة بقولهم :

متّهم بالكذب ، أو الوضع ، أو يسرق الحديث ، أو متروك الحديث ، أو تركوه ، أو ذاهب الحديث ، أو ساقط ، أو هالك أ، ولاً يعتبر به ، أو بحديثه ، أو مُجمعٌ على تركه ونحو ذلك .

المرتبة الخامسة : وهي خاصة بمن وصفه العلماء بالكذب ووضع الحديث فقالوا :

فلان كذاب ، أو يكذب ، أو وضاع ، أو وضع حديثاً ، أو دجال ونحو ذلك .

المرتبة السادسة : وهي أسوأ مراتب التجريح ويشيرون إليها بوصف الراوي بما يدل على المبالغة في الكذب كقولهم :

فلان أكذب الناس ، أو ليه المنتهى في الكذب ، أو هو ركن الكذب ، أو منبعه أ، و معدنه ونحو ذلك .

حكم مراتب التجريح

أصحاب المرتبة **الأولى والثانية** : يعتبر بأحاديثهم أي نبحث عن روايات تقويها فتصير مقبولة والعلماء يطلقون على هذا الحديث : **الحسن** لغيره لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك وعدم منافاتها لها .

وأما أصحاب المرتبة **الثالثة والرابعة** فحديثهم لا يحتج به ، ولا يستشهد به ، ولا يعتبر به ، ولا قيمة له ولا وزن .

وأما أصحاب المرتبة **الخامسة والسادسة** فلا تجوز رواية حديثهم مطلقاً إلا لبيان حالهم والرد عليهم .

المبحث الخامس : أهم المؤلفات في الجرح والتعديل

أدرك العلماء أهمية التصنيف في أحوال الرجال وبيان مراتبهم من حيث الجرح والتعديل حتى قال ابن الصلاح عن هذا النوع :

إنه من أجلِّ نوعٍ وأفخمه فإنه المرقاة إلى معرفة صحيح الحديث من سقيمة [١] .

ولذلك فقد لقي هذا العلم عناية فائقة من أئمة الحديث قديماً وحديثاً ، فصنفوا فيه التآليف الكثيرة التي تكلموا فيها على الرواة مما شاهدوه من أحوالهم أو ما نقلوه من الكلام في صفاتهم عن أئمة هذا العلم [٢] .

وقد تنوَّعت مناهج تلك المصنفات وانقسمت إلى ثلاثة أقسام .

القسم الأول : كتب أفردت الثقات بالذكر والثقات هم : الذين أجمع العلماء على توثيقهم ، أو الذين اختُلف فيهم اختلافاً يسيراً ، وهم أقرب إلى التوثيق منهم إلى التجريح ، ومن أهم مؤلفات هذا القسم :

[١] كتاب : " **الثقات** " للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي ، وقد ذكر فيه الثقات فقط وفق اصطلاحه الخاص ، فإنه كان يرى أن الراوي إذ لم يكن مجروحاً أو فوقه أو دونه في السند مجروح ولم يرو منكرًا فهو ثقة ، ولذلك فهو يوثِّق المجهول إذا روى عن ثقة ، وروى عنه ثقة ، ولم يرو منكراً ، ولا شك أن هذا تساهل في هذا الفن ، ولذلك عدَّه العلماء من المتساهلين في التوثيق ، وهذا الاصطلاح خاص بابن حبان فقط ، فينبغي التنبه له عند التعامل مع هذا الكتاب .

---

[١] علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٨٧ .

[٢] راجع : منهج النقد في علوم الحديث ص ١٢٩ – ١٣٢ ، وأصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ١٧٩ .

[٢] **كتاب : " تاريخ الثقات "** لأحمد بن عبد الله العجلي ، وهو كتاب متوسط الحجم مرتب على الطبقات ، وقد رتبه **الحافظ نور الدين الهيثمي** على حروف المعجم ، ثم أضاف إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني بعض الفوائد الهامة ، وقد اتَّسم منهج العجلي في هذا الكتاب بالإيجاز والاختصار ، وقد بلغت جملة التراجم التي ذكرها ألفان ومائة وستة عشر (٢١١٦) ترجمة .

[٣] **كتاب : " تذكرة الحفاظ "** للإمام الحافظ شمس الدين الذهبي ترجم فيه الذهبي لكل من بلغ مرتبة الحافظ ، قال في مقدمته : هذه تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف ، والتصحيح والتزييف ، وقد بلغ جملة من ذكرهم في هذا الكتاب ألف ومائتان واثنتا عشرة (١٢١٢) ترجمة .

القسم الثاني : كتب أفردت الضعفاء بالذكر وهي كثيرة جداً من أهمها :

[١] كتاب : " **الضعفاء الصغير** " للبخاري ، وهو كتاب صغير الحجم مرتب على حروف المعجم ، ويحتوي على أربعمائة وثمانية عشر (٤١٨) ترجمة .

[٢] كتاب : " **الضعفاء المتروكون** " للنسائي ، وهو كتاب متوسط الحجم مرتب على الحروف ، احتوى على ستمائة وخمس وسبعين (٦٧٥) ترجمة .

[٣] كتاب : " **الضعفاء المتروكون** " للدارقطني ، وهو مرتب على حروف المعجم ، احتوى على ستمائة واثنتين وثلاثين (٦٣٢) ترجمة .

[٤] كتاب : " **الكامل في الضعفاء** " لابن عدي ، وقد جمع فيه ابن عدي ما سبقه من التآليف ، وأضاف إليها أشياء لم يسبق إليها ، وأورد فيه كل من تكلم فيه ولو لم يكن الكلام فيه مؤثراً ، ولذلك عده كثير من العلماء من المتشددين في الجرح ، وقد ذكر في ترجمة كل راو حديثاً أو أكثر من مناكيره وغرائبه .

[٥] كتاب : " **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** " للإمام الذهبي ، وهو من أفضل الكتب في هذا الفن ، اعتمد فيه الإمام الذهبي على كتاب : " **الكامل لابن عدي** " ، وسار على منهجه في إيراد كل من تُكلم فيه ولم لم يكن الكلام فيه مؤثراً ، ولكنه ينبه على ذلك ، وقد تعقب ابن عدي وشنَّع عليه في مواطن كثيرة لأنه أورد في كتابه من الثقات والحفاظ ما لا يناسب موضوع الكتاب ، وهو كتاب كبير اشتمل على أحد عشر ألفاً وثلاثة وخمسين (١١٠٥٣) ترجمة .

[٦] كتاب : " **المغني في الضعفاء** " للذهبي أيضاً ، جمع فيه الذهبي كل من تُكلم فيه من الرواة باختصار شديد فيسَّر على القارئ البحث عن الضعفاء مع تفرده بفوائد ليست في غيره ، وهو كتاب متوسط الحجم ، وقد احتوى على سبعة آلاف وثمانمائة وخمسة وخمسين (٧٨٥٥) ترجمة .

[٧] كتاب : " **لسان الميزان** " للحافظ ابن حجر العسقلاني ، أورد فيه ابن حجر من ذكرهم الذهبي في كتابه : " **ميزان الاعتدال** " ولم يذكره ابن حجر في كتابيه : " **تهذيب التهذيب** " و " **تقريب التهذيب** " فيذكر كلام الذهبي في الميزان أولاً ثم يؤيده أو ينقده أو يستدرك عليه ، وهو كتاب كبير الحجم اشتمل على أربعة عشر ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وأربعين (١٤٣٤٣) ترجمة .

القسم الثالث : كتب جمعت بين الثقات والضعفاء ، وقد ألف العلماء في هذا القسم كتباً كثيرة في غاية من الأهمية من أشهرها :

[١] كتاب : " **الجرح والتعديل** " للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وهو من أجل كتب هذا الفن ، وأوسعها ، وأغزرها فائدة ، وأوثقها صلة بنقد الرجال ، اعتمد فيه مؤلفه على أقوال أئمة هذا الفن خاصة والده أبو حاتم الرازي ، وهو كتاب كبير احتوى على ثمانية عشر ألفاً وخمسين (١٨٠٥٠) ترجمة .

[٢] كتاب : " **التاريخ الكبير** " للإمام محمد بن إسماعيل البخاري جمع فيه البخاري أسماء رواة الحديث من زمن الصحابة إلى زمنه فبلغ عددهم قريباً من أربعين ألف راوٍ ما بين رجل وامرأة ضعفاء وثقات .

وقد ألفه الإمام البخاري وهو ابن ثماني عشرة سنة تجاه قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة .

قال التاج السبكي : إنه لم يُسبق إليه ، ومن ألف بعده في التاريخ أو الأسماء أو الكنى فعيال عليه .

رتبه على حروف المعجم لكنه بدأ بالمحمدين لشرف النبوة .

[٣] كتاب : " **الطبقات الكبرى** " للحافظ ابن سعد ، وهو من أوثق المصادر التاريخية في علم الرجال خصص جانباً منه في بداية للحديث عن سيرة الرسول ﷺ ، ثم ذكر الصحابة ، وقسمهم إلى ثلاث طبقات ، وجعل السبق إلى الإسلام هو الأصل ، ثم ذكر التابعين ، وقسمهم إلى طبقات باعتبار المدن ولذلك يصعب التمييز فيه بين التابعين وأتباعهم ومن بعدهم ، ثم جعل قسماً خاصاً للنساء .

[٤] كتاب : " **الكمال في أسماء الرجال** " للحافظ عبد الغني المقدسي اقتصر فيه مؤلفه على رجال الكتب الستة فقط ، وقد تبعه في هذا كثير من العلماء ، وحذوا حذوه ، واعتنوا بكتابه عناية تامة ، واستدركوا عليه أشياء في كتابه ، ومن أهم الكتب التي ألفت عليه :

[٥] كتاب : " **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** " للحافظ أبي الحجاج المزي هذب فيه كتاب " **الكمال** " ، واستدرك عليه ما فاته ، واستوفى البحث فيه في كل راوٍ فجاء كتاباً حافلاً ضخماً لم يصنف مثله .

[٦] كتاب : " **تهذيب التهذيب** " للحافظ ابن حجر العسقلاني لخص فيه كتاب : " **تهذيب الكمال** " ، وأضاف إليه فوائد زادها على الكتاب الأصل فجاء في ثلث حجم الأصل ، وقد بلغت تراجمه تسعة آلاف وخمسمائة وثلاث وتسعون (٩٥٩٣) ترجمة .

[٧] كتاب : " **تقريب التهذيب** " لابن حجر العسقلاني أيضاً لخص فيه كتابه : " **تهذيب التهذيب** " ، وأتى فيه بنتائج البحث في كل راوٍ بكلمة واحدة غالبا ، كما استعمل الرموز لذكر الكتب التي تروي له ، وقسم الرواة إلى طبقات ، وهذا الكتاب في غاية الأهمية والفائدة لطالب الحديث ، وهو كتاب متوسط الحجم لا يستغنى عنه باحث .

المبحث السادس : أهم المؤلفات في قواعد الجرح والتعديل

صنف العلماء في قواعد الجرح والتعديل تآليف نافعة من أهمها :

[١] مقدمة كتاب : " **الجرح والتعديل** " لابن أبي حاتم الرازي .

[٢] كتاب : " **أربع رسائل في علوم الحديث** " ، ويشتمل هذا الكتاب على أربع رسائل مهمة متعلقة بالجرح والتعديل وهي : " **قاعدة في الجرح والتعديل** " للإمام السبكي ، و " **قاعدة في المؤرخين** " للإمام السبكي أيضا ، وقد ذكرهما الإمام السبكي في كتابه : " **طبقات الشافعية الكبرى** " في ترجمة : أحمد بن صالح المصري وذلك لمناسبة ذكره فيها ما قيل فيه من طعن لا يُلتفت إليه ، ورسالة : " **المتكلمون في الرجال** " للإمام السخاوي ، والتي ذكرها السخاوي في كتابه : " **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث** " ، ورسالة : " **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل** " للإمام الذهبي ، وقد اعتنى بهذه الرسائل وجمعها في كتاب واحد وعلق عليها الشيخ : عبد الفتاح أبو غدة ، فصار كتاباً نفيسا سماه : " **أربع رسائل في علوم الحديث** " .

[٣] كتاب : " **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل** " للإمام اللكنوي الهندي ، وهو كتاب نفيس جداً ، وفي غاية الفائدة ، وقد حققه ، وعلق عليه ، وزاده حسناً وفائدة الشيخ : عبد الفتاح أبو غدة ، وهو من أفضل ما كتب في هذا الموضوع.

المبحث السابع : غاية الجرح والتعديل

الأصل حرمة عِرض المسلم ومنع تناوله كما قلنا ولا يُباح إلا للضرورة ، وقد أباح الشرع تناول رواة الحديث بالجرح والتعديل ، وبيان أحوالهم صوناً للشريعة ، وحمايةً للسنة .

قال الإمام مسلم : وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار وأفتوا بذلك حين سُئلوا لما فيه مَن عظيم الخطر ، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليلٍ أو تحريمٍ ، أو أمرٍ أو نهيٍ ، أو ترغيبٍ أو ترهيب فإذا كان الراوي لها ليس بمعدنٍ للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يُبيِّن ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثماً بفعله ذلك غاشاً لعوام المسلمين [١] .

وقال الإمام النووي : اعلم أن جرح الرواة جائز ، بل واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه لصيانة الشريعة المكرمة ، وليس هو من الغيبة بل من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين ، ولم يزل فضلاء الأمة وأخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك [٢] .

وقال العز بن عبد السلام : القدح في الرواة واجبٌ لما فيه من إثبات الشرع ، ولما على الناس في ترك ذلك من الضرر في التحريم والتحليل وغيرهما من الأحكام [٣] .

---

[١] صحيح مسلم (١ / ٢٨) .

[٢] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (١ / ١٢٤) .

[٣] الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي (ص ٧٣) .

فغاية هذا العلم بيان حال الراوي لئلا يخفى أمره على من لا يعرفه فيظنه عدلاً فيحتجُّ بروايته ، ويُدخل في الشريعة ما ليس منها فسلامة الشريعة متوقِّفة على سلامة المصدر الثاني للتشريع وهو : السنة المطهرة .

ولذلك قال العلماء : متى انكشف حال الراوي بذكر عيبٍ قادح كان ذكر الثاني غيبةً مُحرَّمة لأنه حقَّق الغاية بالأول ، فالجرح ضرورة والضرورة يجب أن تُقدَّر بقدرها .

قال العز بن عبد السلام : لا يجوز للشاهد أن يُجرَح بذنبين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما ، فإن القدح إنما يجوز للضرورة فليُقدَّر بقدرها [١] .

ولذلك وضع العلماء ضوابط للجرح حتى يؤدِّي الغاية من مشروعيته ويكون من عوامل حفظ السنة وحمايتها .

وبعد اتِّضاح هذه الحقائق يجب أن نعلم أن تجريح الرواة لا يكون بهدف الطعن فيهم أو الانتقاص منهم ، وإنما الهدف منه : حماية الدين الذي يتوقف على سلامته صلاح الدنيا والآخرة ، وهو من النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ﷺ وللمؤمنين ، والنصيحة واجبة في الجملة يُثاب فاعلها متى قصد بها وجه الله تعالى سواءً كانت النصيحة عامة أو خاصة .

[١] فتح المغيث للسخاوي (٣ / ٢٧٢) .

المبحث الثامن : أهمية هذا العلم وخطورته

يُعدُّ علم الجرح والتعديل من أهم علوم الحديث بل من أهم العلوم قاطبة ، وأعظمها شأناً ، وأبعدها أثراً ، إذ به يتميز الصحيح من السقيم ، والمقبول من المردود .

وهو علم ميزان رجال الرواية ، تُعرف به قيمة الراوي فتثقل كفته ويُقبل حديثه ، أو تخف به كفته فتُرفض أحاديثه وتُردُّ رواياته .

ولذلك اعتنى به علماء الحديث كل العناية ، وبذلوا فيه أقصى جهدٍ ، تصنيفاً وتطبيقاً ، وانعقد إجماع العلماء على مشروعيته بل على وجوبه لشدة الحاجة إليه .

والكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً علمٌ صعبٌ عسيرٌ ، ومزلقٌ جدُّ خطير ، ولا يكمُل للكلام فيه إلا القليل من العلماء .

ولذلك قال ابن دقيق العيد : أعراض المسلمين حفرةٌ من حُفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس : المحدِّثون ، والحكَّام [١] .

وقال الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الشامي تعليقاً على هذا الكلام : وليس الحُكَّام والمُحدِّثون سَواء فإن الحكام أعذر لأنهم لا يحكمون إلا بالبيِّنة المعتبرة وغيرهم يعتمد مجرد النقل [٢] . وهو تعليقٌ حسنٌ مفيد .

قال الإمام السخاوي : الجرح والتعديل خطر ، لأنك إن عدّلت بغير تثبُّت كنت كالمُثبت حكماً ليس بثابت فيُخشى عليك أن تدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب ، وإن جرَّحت بغير تحرُّزٍ أقدمت على الطعن في مسلمٍ برئ

---

[١] **الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ص ٣٣٤) .**

[٢] **عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان للصالحي (ص ٤٠٥) .**

من ذلك ووسمته بميسم سوءٍ يبقى عليه عاره أبداً ، فالجرح خطرٌ أيّ خطر ، فإن فيه مع حق الله تعالى ورسوله ﷺ حق آدمي [١] .

ولهذا قلّ عدد النُقّاد الذين تكلّموا في الرواة جرحاً وتعديلاً نظراً لخطورة أمره ، ووعورته ، وصعوبة الشروط التي اشترطها العلماء في المعدِّلين والمجرِّحين .

وعلماء السلف حينما تكلّموا في رواة الحديث كانت الديانة تقودهم إلى إحقاق الحق ، وكانوا بعيدين عن الهوى والميل ، فلم يتركوا الإنصاف طرفة عين خاصةً في التجريح لأنه من أخطر الأمور .

وما وقع من بعضهم من تشدُّدٍ وتعنُّتٍ في التجريح أحياناً ، إنما دفعهم إليه محض الاجتهاد وليس الهوى والعصبية .

فكانوا يتحرَّزون من التجريح لأنهم علموا أنهم إن جرحوا بريئاً فقد طعنوا في مسلمٍ برئ ووصفوه بسوءٍ يبقى عليه عاره أبد الدهر ، وهذا فيه خطرٌ عظيم لأن فيه مع حق الله حق آدمي ، وربّما ناله بسبب هذا الجرح ضررٌ في الدنيا فمقته الناس وتباعدوا عنه فيُطالِب بحقه يوم القيامة ممن جرحه ظلماً فمنعهم ذلك من محاباة أقاربهم ، وأحبابهم ، كما منعهم من التحامل على أعدائهم فسلكوا طريق الجادة ، وتكلّموا بلسان الإنصاف عند الغضب والرضا ، رضوان الله عليه جميعا .

---

[١] فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي (٣ / ٢٦٥) .

الفصل الثانـي

المتكلمون في الرجال أقسامهم وطبقاتـهم

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : أقسام المتكلمين في الرجال .

المبحث الثاني : طبقات المتكلمين في الرجال .

المبحث الأول : أقسام المتكلمين في الرجال

بدأ الكلام في الرجال منذ أواخر عصر الصحابة الكرام ، ثم تكلّم فيهم بعض التابعين ، ثم تتابع النقاد يتكلمون على رواة الحديث فيُعدّلون الثقة ويقبلون رواياته ، ويجرحون الضعيف ويردُّون رواياته وِفق الأسس والقواعد الضابطة لذلك ، ولكنهم تفاوتوا في الكلام على الرجال من حيث الكثرة والقلة .

ولذلك قسَّم الإمام الذهبي من تكلم في الرجال إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : نقادٌ تكلموا في أكثر الرواة كابن معين ، وأبي حاتم .

القسم الثاني : نقادٌ تكلموا في كثيرٍ من الرواة كمالك بن أنس ، وشعبة ابن الحجاج .

القسم الثالث : نقادٌ تكلموا في الرجل بعد الرجل كسفيان بن عيينة ، والشافعي [(١)] .

وقد وضع العلماء شروطاً للجارح والمعدل بحيث لا يُقبل كلامه إلا إذا توافرت فيه ، كما وضعوا مجموعةً من القواعد التي يجب الالتزام بها عند القيام بالجرح والتعديل .

ولكن العلماء انقسموا في تطبيق هذه القواعد والالتزام بها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : فريقٌ من النقاد بالغ في تطبيق هذه القواعد ، وأضاف إليها ضوابط أخرى تدل على تشدُّدِه وتعنُّتِه وهؤلاء هم : المتشددون في الجرح والتعديل .

---

(١) **ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ص١٧١) .**

القسم الثاني : على نقيض القسم الأول فلم يُراعوا تطبيق هذه القواعد بل جرَّحوا وعدَّلوا دون الالتزام الكامل بها ، أو اصطلحوا لأنفسهم قواعد خاصة عدَّها العلماء من قبيل التساهل ، فوقع في كلامهم قدرٌ من التساهل وهؤلاء هم : المتساهلون في الجرح والتعديل

القسم الثالث : قسمٌ طبَّق هذه القواعد وجرَّح وعدّل في ضوئها فاعتدل وأنصف وهؤلاء هم : المعتدلون في الجرح والتعديل .

ولقد أحسن الإمام الذهبي في عرض هذه الأقسام فقال :

القسم الأول : مُتعنِّت في التوثيق ، مُتثبِّت في التعديل .

القسم الثاني : المُتساهلون المُتسامحون .

القسم الثالث : المُعتدلون المُنصفون [1] .

وسأذكر لك لا حقاً سمات كل مدرسة وأبرز الممثلين لها تفصيلاً .

---

[1] ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٧١ ، ١٧٢) .

المبحث الثاني : طبقات المتكلمين في الرجال

تكلَّم في الرجال جرحاً وتعديلاً جماعةٌ من العلماء وصفهم الإمام السخاوي بأنهم : خلقٌ من نجوم الهدى ، ومصابيح الظُلَم المُستضاء بهم في دفع الردى ، لا يتهيَّأ حصرهم في زمن الصحابة رضي الله عنهم وهلُمَّ جرًّا [١] .

فبيَّنوا أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً ، ولم يُحابوا في ذلك أحداً ، ووضعوا لذلك القواعد والأُسس التي بنوا على أساسها كلامهم في الرجال ، ولكنهم تفاوتوا في تطبيق هذه القواعد تشدُّداً وتساهُلاً .

وقد بدأ الكلام في الرجال جماعةٌ من الصحابة من أشهرهم :

عمر ، وعلي ، وابن عباس ، وعائشة وغيرهم ولكن ذلك كان قليلاً جداً ، ومعظمه مُنصرِفٌ إلى الضبط ، لأن الصحابة جميعاً عدول ، فلا يوجد بينهم من يكذب ، ولكن قد يوجد بينهم من يخطئ ، ولذلك كان معظم كلام الصحابة متجه إلى الضبط لا إلى العدلة .

ثم تبعهم جماعةٌ من التابعين من أشهرهم :

الشعبي ، وابن سيرين فتكلموا في الرجال جرحاً وتعديلاً ولكن كلامهم كان قليلاً بالنسبة لمن بعدهم لقلة الضعف في عصرهم إذ أكثر المحدِّثين صحابةٌ عدول ، وغير الصحابة من التابعين أكثرهم ثقاتٌ صادقون يعون ما يروون ، وهم كبار التابعين ، فلا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض فيه الصحابة وكبار التابعين ضعيفٌ إلا الواحد بعد الواحد كالحارث الأعور ، والمختار الكذَّاب ، وعاصم بن ضمرة [٢] .

---

[١] المتكلمون في الرجال للسخاوي (ص ٩٣) .

[٢] المتكلمون في الرجال للسخاوي (ص ٩٣) .

فلما دخل القرن الثاني ظهر في أوائله من أوساط التابعين جماعةٌ من الضعفاء ، وكان سبب ضعفهم غالباً من قِبَل تحمُّلِهم وضبطهم للحديث ، فلمَّا كان عند آخر عصر التابعين تكلَّم في التوثيق والتجريح طائفةٌ من الأئمة كأبي حنيفة ، والأعمش ، وشعبة ، والأوزاعي ، والثوري وغيرهم .

ثم تتابع ظهور الأئمة النقَّاد بتتابع القرون فكلَّما كثُر الكذب كلَّما كثُر عدد المتكلمين في الرجال .

وقد حاول بعض العلماء جمع أسماء المجرِّحين والمعدِّلين فذكر ابن عدي المتوفى سنة ٣٦٥ هـ في مقدِّمة كتابه : " **الكامل في الضعفاء** " جماعةً ممن تكلَّم في الجرح والتعديل فقال : ذِكرُ من استجاز تكذيب من تبيَّن كذبه من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ومن بعدهم إلى يومنا هذا [١] .

ثم تكلَّم أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ هـ عن المُعدِّلين والمُجرِّحين في كتابه : " **معرفة علوم الحديث** " فقسَّمهم عشر طبقات ذكر في كل طبقةٍ أربعةً منهم :

فذكر في الطبقة الأولى من الصحابة : أبا بكرٍ ، وعمر ، وعلي ، وزيد بن ثابت ثم قال : فإنهم قد جرَّحوا وعدَّلوا ، وبحثوا عن صحة الروايات وسقمها ، وقد بلغ جملة من ذكرهم من النُقَّاد أربعون رجلاً .

ثم ألَّف الإمام الذهبي إمام هذا الفن رسالته الماتعة : " **ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل** " وذكر فيها أسماء كل من صدر منه جرحٌ أو تعديل – وإن كان قد فاته البعض ، وأظن أنه لم يقصد الحصر والاستقصاء – سواءً كان ذلك كلياً عاماً في جميع الرواة أو في كثيرٍ منهم ، أو جزئياً في أفرادٍ أو فرداً واحداً منهم .

---

(١) **ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٧٥) .**

قال الإمام الذهبي في هذه الرسالة : فنشرع الآن بتسمية من كان إذا تكلم في الرجال قُبِل قوله ، ورُجع إلى نقده ، ونسوق من يسّر الله تعالى منهم على الطبقات والأزمنة [١] .

ثم رتَّب الإمام الذهبي المتكلمين في الرواة على : ثنتين وعشرين طبقة ذكر في كل طبقةٍ أشهر المتكلمين فيها مبتدئاً بالصحابة الكرام وحتى طبقة شيوخه ، وقد بلغ عددهم عنده إلى زمنه (٧١٥) رجلاً ، وقد تُوفي الحافظ الذهبي سنة ٧٤٨هـ والعدد الذي ذكره غير قليل .

والإمام الذهبي ترجم في كتابه : " **تذكرة الحفاظ** " لـ ١١٧٦ حافظاً دون شيوخه الذين ترجمهم بكلماتٍ في آخر كتابه ، وقد بلغ عددهم ستةً وثلاثين (٣٦) شيخاً فجملة ما في كتابه من الحفاظ : ١٢١٢ رجلاً من الحفَّاظ ، ولاشك أن النقَّاد المُتكلِّمين في الرجال أقلُ عدداً من الحُفَّاظ لأنه ليس شرطاً لبلوغ رتبة الحافظ أن يتكلم في الرواة .

ثم جاء تلميذه تقي الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ ، فتكلم في مقدمة كتابه : " **طبقات الشافعية الكبرى** " عن حُفَّاظ هذه الشريعة فبدأ بسيدنا أبي بكر الصديق وانتهى بالحافظ العلائي المُتوفى سنة ٧٦١ هـ ، وقد بلغ عدد من ذكرهم من الحفاظ : ٢١٢ حافظاً فقط [٢] ، ولا شك أنه أراد بهذا العدد التمثيل لا الحصر .

ثم جاء الإمام السخاوي المُتوفى سنة ٩٠٢ هـ فوضع فصلاً في كتابه : " **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ** " ذكر فيه أسماء جماعة كبيرة من العلماء الذين تكلموا في الرجال بدايةً من القرن الأول إلى القرن التاسع ، وقد بلغ

---

[١] ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٧٥) .
[٢] طبقات الشافعية الكبرى (١ / ٣١٤ - ٣١٨) .

عددهم عنده : ٢١٠ رجلاً ، وقد زاد فيه ثلاثون (٣٠) رجلاً على من وقف عنده الذهبي [١] .

والفرق بين كلام الإمامين الذهبي ، والسخاوي أن الذهبي جمع واستقصى تقريباً ، والسخاوي لخَّص وانتقى من عُرف عنه الجرح والتعديل بوفرة أو بتأليفٍ فيه ، فكان صنيع الذهبي أشمل وأجمع ، وصنيع السخاوي أقعد وأنفع .

وإتماماً للفائدة سأذكر لك أشهر من تكلم في الجرح والتعديل :

فأشهر من تكلم في الجرح والتعديل من الصحابة :

عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت ، وعبد الله بن سلام ، وأنس بن مالك ، وأم المؤمنين عائشة .

وأشهر من تكلم في الجرح والتعديل من التابعين :

سعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، والشعبي ، ومحمد بن سيرين .

فلما انقرض عصر التابعين تكلم في الجرح والتعديل جهابذة من العلماء من أشهرهم :

أبو حنيفة النعمان ، والأعمش ، وشعبة بن الحجاج ، ومالك بن أنس ، والليث ابن سعد ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي ، ومعمر بن راشد ، وحماد بن سلمة .

ثم تكلم من الطبقة التي تلتهم كثير من العلماء من أشهرهم :

عبد الله بن المبارك ، وسفيان بن عيينة ، ووكيع بن الجراح ، وإسماعيل بن علية ، وعبد الله بن وهب ، وفضيل بن عياض ، ويزيد بن هارون .

ومن أشهر من قام بنقد الرجال في هذه الطبقة : يحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي فقد قاما بهذا الأمر خير قيام حتى قال عنهما الحافظ

---

[١] الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص ١٩٨ – ٢٠٤) ، وقد ذكر السخاوي جل هذا الفصل في كتابه : فتح المغيث (٣ / ٢٦٦ – ٢٧٠) .

الذهبي : انتدبا لنقد الرجال ، وناهيك بهما جلالة ونبلا ، وعلما وفضلا ، فمن جرحاه لا يكاد – والله – يندمل جرحه ، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول ، ومن اختلفا فيه اجتُهد في أمره ، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن ، وقد وثقا خلقاً كثيراً وضعّفا آخرين [١] .

ثم تكلم بعدهم في الرجال طائفة من النقاد من أشهرهم :

الشافعي ، وأبو داود الطيالسي ، وعبد الرزاق بن همام ، والحميدي ، وعلي بن الجعد ، وأبو الوليد الطيالسي ، والقعنبي ، وأبو عاصم النبيل .

وفي هذا الوقت وقبله صنفت : " المسانيد " ، و " الجوامع " ، و " السنن " وجمعت كتب الجرح والتعديل والتاريخ وغير ذلك ، وتميز الثقة من الضعيف .

ثم تكلم في الجرح والتعديل بعدهم جماعة من أئمة هذا الشأن من أشهرهم :

يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وابن سعد ، وعلي بن المديني ، وأبو بكر ابن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه ، والدارمي ، وخليفة بن خياط ، والبخاري ، وأبو زرعة الرازي ، وأبو حاتم الرازي ، والجوزجاني ، والعجلي، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن خزيمة ، والطبري ، والطحاوي ، والعقيلي ، وابن أبي حاتم الرازي ، وابن حبان ، والطبراني ، وابن عدي ، والدارقطني ، وأبو زرعة الرازي ، وأبو نعيم الأصبهاني ، والخطيب ، والباجي ، وابن الجوزي ، وابن عساكر ، والمنذري ، وابن الصلاح ، والنووي ، والدمياطي ، والمزي ، وابن دقيق العيد ، وابن تيمية ، والذهبي ، وابن حجر العسقلاني وغيرهم كثير ، رضي الله عنهم جميعا .

---

(١) **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للإمام الذهبي ص ١٨٠**

الفصل الثالث

شروط الجارح والمُعَدِّل

شروط الجارح والمعدل

الجرح والتعديل أمر صعب ، ومهمة شاقة ، ويتطلّب صفات معيّنة ، وشروطاً دقيقة متى استكملها الشخص تأهّل بمقتضاها للكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ، وإذا خاض لُجَّة هذا البحر دون أن يستكمل هذه الصفات كان إفساده أكثر من إصلاحه وضرَّ نفسه وغيره .

قال المعلمي اليماني : ليس نقد الرواة بالأمر الهيِّن فإن الناقد لابد أن يكون واسع الاطِّلاع على الأخبار المروية ، عارفاً بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية ، خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم ، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب ، والموقعة في الخطأ والغلط ، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي متى ولد ؟ وبأي بلد ؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ ؟ ومتى شرع في الطلب ؟ ومتى سمع ؟ وكيف سمع ؟ ومع من سمع ؟ وكيف كتابه ؟ ثم يعرف الشيوخ الذين يُحدِّث عنهم ، وبلدانهم ، ووفياتهم ، وأوقات تحديثهم ، وعادتهم في التحديث ، ثم يعرف مرويات الناس عنهم ، ويعرض عليهما مرويات هذا الراوي ، ويعتبر بها إلى غير ذلك مما يطول شرحه ، ويكون مع ذلك متيقِّظاً ، مُرهف الفهم ، دقيق الفطنة، مالكاً لنفسه ، لا يستميله الهوى ، ولا يستفزه الغضب ، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفى النظر ويبلغ المقر ، ثم يحسن التطبيق في حكمه ، فلا يجاوز ولا يقصر ، وهذه المرتبة بعيدة المرام عزيزة المنال لم يبلغها إلا الأفذاذ [1] .

---

[1] مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي والتي كتبها المعلمي اليماني الجزء الأول صفحة ب ، جـ .

ونستطيع أن نستخلص من أقوال العلماء أن أهم شروط الجارح والمعدل هي :

١- العلم والتقوى والورع والصدق

وهذه أخلاقٌ لازمة للعلماء عموماً وللمجرحين والمعدلين على وجه الخصوص .

قال الذهبي : الكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع [١] .

وقال أيضاً : الكلام في الرواة يحتاج إلى ورعٍ تام ، وبراءةٍ من الهوى والميل ، وخبرةٍ كاملة بالحديث ، وعلله ، ورجاله .

وقال الذهبي أيضاً : حقٌ على المُحدِّث أن يتورَّع فيما يُؤدِّيه ، وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته ، ولا سبيل إلى أن يصير العارف – الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم – جهبذاً إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكرة ، والسهر ، والتيقُّظ ، والفهم مع التقوى والدين المتين ، والإنصاف ، والتردد إلى العلماء ، والإتقان وإلا تفعل :

فدع عنك الكتابة لست منها ** ولو سوَّدت وجهك بالمداد

فإن أنست من نفسك فهماً ، وصدقاً ، وديناً ، وورعاً وإلا فلا تفعل ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأى أو لمذهب فبالله لا تتعب ، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك [٢] .

وقال ابن حجر : تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف وينبغي أن لا يُقبل الجرح والتعديل إلا من عدلٍ متيقظ [٣] .

---

[١] ميزان الاعتدال ٣ / ٤٦ .

[٢] تذكرة الحفاظ ١ / ٤ .

[٣] لقط الدرر بشرح نخبة الفكر ص ١٣٥ .

وقال الدكتور عصام البشير : ففي هذا [١] دلالة على أن من لم يؤنس فيه صفة العدل ، والصدق ، والديانة لا يكون أهلاً للخوض في الرجـال تجريحـاً وتعديلاً ، ولهذا لما كان الأئمة قائمين بهذه الصفة حق القيام سلم لهـم قـولهم واستُنِد إلى حكمهم ، ويدخل في معنى العلم : العلم بالأحكام الشرعية [٢] .

قال السبكي : ومما ينبغي أن يُتفقَّد أيضاً : حالـه فـي العلـم بالأحكـام الشرعية فرُبَّ جاهلٍ ظن الحلال حراماً فجرح به ، ومن هنا أوجـب الفقهـاء التفسير ليتوضَح الحال [٣] .

٢- مجانبة الهوى والعصبية والغرض الفاسد

بحيث يكون الجارح والمُعدِّل عادلاً عند الكلام على مخالفيه في العقيدة أو المذهب ، وأن يكون التوثيق والتضعيف مقروناً بطلب المثوبة من الله ، واحتساب الأجر عنده ، فيكون خاصاً لله وحده غير مشوبٍ بنيَّةٍ أخرى كاكتساب وُدِّ من يوثِّقه ، أو الحصول على مصلحةٍ خاصة ، أو لمودةٍ قريبة .

ولذلك ينبغي أن لا يحمله على التجريح هوى جامح ، أو رغبة ذاتية ، أو خلاف في الرأي ، أو حسد ، أو نحو ذلك ، وكل ذلك إن وقع دلالة على عدم الإنصاف ، وهو نوع من بخس الناس أشيائهم ، وهو مناقض لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ ﴾ [٤] .

---

[١] إشارة إلى ما سبق من قول الذهبي وابن حجر .

[٢] أصول منهج النقد عند أهل الحديث للدكتور عصام البشير ص ٣٠ .

[٣] قاعدة في الجرح والتعديل ص ٥٣ .

[٤] الأعراف : ٨٥ .

وقال عبد العلى اللكنوي : لا بد للمزكي من أن يكون عـادلاً ، عارفـاً بأسباب الجرح والتعديل ، وأن يكون مُنْصفاً ، ناصحاً لا أن يكـون مُتعصِّـباً ، ومُعْجَباً بنفسه ، فإنه لا اعتداد بقول المُتعصِّب " (١) .

قال ابن حجر عند تحذيره من التساهل في الجرح والتعديل : والآفة تدخل في هذا تارةً من الهوى والغرض الفاسد ، وكلام المتقدمين سالم من هذا غالباً ، وتارةً من المخالفة في العقائد ، وهو موجودٌ كثيراً قديماً وحـديثاً ، ولا ينبغـي إطلاق الجرح بذلك (٢) .

وقال السبكي : الجارح لا يُقبل منه الجرح وإن فسَّره ... إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حاملٌ على الوقيعة في الذي جرحه ، من : تعصُّبٍ مذهبي ، أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء (٣) .

وقال الرافعي : ينبغي أن يكون المُزكُّون بُرآء من الشحناء والعصبية في المذهب خوفاً من أن يحملهم ذلك على جرح عدل أو تزكية فاسق ، وقد وقع هذا لكثيرٍ من الأئمة جرحوا بناءً علـى مُعتقـدهم وهـم المُخطئـون والمجـروح مصيب (٤)، كقدح الدارقطني في أبي حنيفة ، والسبكي في الذهبي ، وابن منـده في أبي نعيم .

---

(١) **فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ١٥٤/٢ .**

(٢) **شرح النخبة ص ١٥٤ ، ١٥٥ .**

(٣) **قاعدة في الجرح والتعديل ص ٣٠ .**

(٤) **قاعدة في الجرح والتعديل ص ٣٥ .**

٣- المعرفة بأسباب الجرح والتعديل

ربما فعل الراوي أمراً ظنه العالم جرحاً فرد به روايته ، وأسقط عدالته ، وضعف حديثه ، ومثله لا يستحق أن يضعف به ، ولذا كان شـرطاً للعـالم أن يعرف أسباب الجرح والتعديل التي يعتد بها العلماء .

قال ابن حجر : إن صدر الجرح من غير عارف بأسبابه لم يعتبر به [١] .

وقال : تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف [٢] .

وقال البدر بن جماعة : من لا يكون عالماً بالأسباب لا يقبل منه جـرح ولا تعديل لا بالإطلاق ولا بالتقييد [٣] .

ولقد جرح بعض العلماء بعض الرواة فلما سئلوا عن سبب هـذا الجـرح ذكروا أشياء لا ينبغي أن يجرح بها .

وسيأتي لهذا الأمر مزيد تفصيل عند الحديث عن القواعد .

٤- الخبرة بمدلولات الألفاظ وعادات الناس ولغات العرب

فقد يكون للفظ معنىً عُرفياً يختلف باختلاف عُرف الناس فيكون في بعض الأزمنة مدحاً وفي بعضها ذماً ، وهذا أمر شديد لا يدركه إلا فقيه بالعلم ، ولقـد فطن بعض العلماء قديماً لهذا الأمر فنقل ابن حجر في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس عن الطبري أنه قال : ومن ثبتت عدالته لم يُقبل فيه الجرح ، وما تسـقط العدالة بالظن ، وبقول فلان لمولاه : لا تكذب عليَّ وما أشبهه من القول الذي له

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٦٩ .

(٢) نزهة النظر ص ٦٦ .

(٣) الرفع والتكميل ص ٦٨ .

وجوه وتصاريف ومعانٍ غير الذي وجَّهه إليه أهل الغباوة ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب [١] .

وقد علَّق الشيخ ظفر التهانوي على هذا النقل قائلاً : فلابد لفهم كلام الجارحين من الوقوف على تصاريف كلام العرب [٢] .

ومن هذا الباب ما ذكره ابن حجر في ترجمة زيد بن وهب الجهني قال : وشذَّ يعقوب الفسوي فقال : في حديثه خلل كثير ثم ساق من روايته قول عمر – في حديثه – يا حذيفة بالله أأنا من المنافقين ؟ قال الفسوي : وهذا محال [٣] .

قال ابن حجر : هذا تعنت زائد ، وما بمثل هذا تُضعَّف الأثبات ، ولا تُردُّ الأحاديث الصحيحة ، فهذا صدر من عمر عند غلبة الخوف ، وعدم أمن المكر ، فلا يُلتفت إلى هذه الوساوس الفاسدة في تضعيف الثقات [٤] .

فلابد من وضوح عبارات الجرح والتعديل حتى لا تكون سبباً في اختلاف العقول في فهمها واستيعابها أو المدارك في إدراكها ، وقد حكى ابن السبكي عن أبيه اشترط معرفة مدلولات الألفاظ والدقة فيها عند الترجمة للعلماء والمحدثين فقال موضحاً ضرر هذا الأمر :

وأن يكون حسن العبارة ، عارفاً بمدلولات الألفاظ ، حسن التصوُّر بحيث يتصور حين ترجمة الشخص جميع حاله ، ويُعبِّر عنه بعبارةٍ لا تزيد عنه ، ولا تنقص ، وأن لا يغلبه الهوى فيُخيِّل إليه هواه الإطناب في مدح من يحبه والتقصير في غيره ، وذلك بأن يكون عنده من العدل ما يقهر به هواه ، ويسلك

---

[١] هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر : ص ٤٥١ .

[٢] قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٣٩٧ .

[٣] وقد تابع الفسوي ابن حزم في نفي هذا الخبر المحلي ١١ / ٣٢١ ، وقد رد عليهما ابن حجر كما ذكرنا .

[٤] هدي الساري ص ٤٢٤ .

معه طريق الإنصاف ، وإلاَّ فالتجرد عن الهوى عزيز إذ قد تحمل العبارة بين طياتها ذم وهي مدح ، وقد يكون ظاهرها المدح وفيها مكامن الذم .

٥ – المعرفة بالإصطلاحات الخاصة بالأئمة

فمن لا يعرف هذه الإصطلاحات قد يظن ما ليس بجرح جرحاً ، وما ليس بتعديل تعديلاً ولهذا كان من الضروري اللازم معرفة مقصود الأئمة بألفاظهم ، ومعرفة اصطلاحاتهم الخاصة في هذا .

فقد يُظَنُّ أن قول ابن معين في الرواي : ليس بشيء تجريح قوي ، رغم أن ابن معين يطلق ذلك على الرواي إذا كان قليل الحديث دون أن يقصد بذلك جرحه .

قال ابن حجر في ترجمة عبد العزيز بن المختار البصري :

قال ابن معين : ليس بشيء .

ثم قال ابن حجر : احتج به الجماعة ، وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات ليس بشيء يعني : أن أحاديثه قليلة جداً [١] .

وكذلك إذا قال ابن معين في الراوي : لا بأس به ، أو ليس به بأس فإنما يعني أنه ثقة .

قال ابن أبي خيثمة : قلت ليحيى بن معين إنك تقول : فلان ليس به بأس ، وفلان ضعيف ؟ قال : إذا قلت لك : ليس به بأس فثقة ، وإن قلت لك ضعيف فهو ليس بثقة ولا تكتب حديثه [٢] .

وإذا قال البخاري في الرواي : فيه نظر فإن ذلك يدل على أنه مُتَّهمٌ عنده وغيره لا يستخدم هذا اللفظ في ذلك .

---

(١) **هدي الساري ص ٤٤١ .**

(٢) **مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٤ ، لسان الميزان ١ / ١٠٧ .**

قال الذهبي في ترجمة عبد الله بن داود الواسطي :

قال البخاري : فيه نظر ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً [١] .

وقال الذهبي : قال البخاري : إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو متهم واهٍ [٢] .

وقال الحافظ العراقي : فلان فيه نظر وفلان سكتوا عنه ، هاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه [٣] .

وقال الذهبي أيضاً في ترجمة عثمان بن فائد القرشي : قال البخاري : في حديثه نظر ، وقلّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم [٤] .

ولاشك أن هذا بابٌ وعِر ، ومسلكٌ صعب ، والاهتمام به واجب لأن التعميم فيه غالباً ما يكون منقوضاً ، والأمر يحتاج إلى تأنٍ وروية ، ودراسة واستقصاء .

---

(١) ميزان الاعتدال ٢ / ٣٤ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٤١ .

(٣) فتح المغيث العراقي ٢ / ١١ .

(٤) ميزان الاعتدال ٣ / ٥١ ، ٥٢ .

الفصل الرابع

مناهج المتكلمين في الجرح والتعديل

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المُتشدِّدون في الجرح والتعديل .

المبحث الثاني : المُعتدلون في الجرح والتعديل .

المبحث الثالث : المُتساهلون في الجرح والتعديل .

المبحث الأول : المُتشدِّدون في الجرح والتعديل

ويشتمل على خمسة مطالب :

المطلب الأول : مفهوم التشدُّد عند علماء الجـــــرح والتعديل .

المطلب الثاني : الأسباب الحاملة لبعض العلماء على التشدُّد .

المطلب الثالث : نشأة التشدُّد في الجرح والتعديـــــل .

المطلب الرابع : أشهر المتشددين في الجرح والتعديل .

المطلب الخامس : موقف العلماء من أحكام المتشددين فـــي الجرح والتعديل .

المطلب الأول : مفهوم التشدُّد عند علماء الجـــــرح والتعديل

الشدَّة في اللغة هي : الصلابة ، وهي : نقيض اللين ، وتكون في الجواهر والأعراض ، والتشديد خلاف التخفيف [١].

ونستطيع أن نفهم من عبارات المحدِّثين أن المراد بالتشديد في الجرح والتعديل عندهم هو :

الإسراف والتعنُّت في الجرح بحيث يجرح الناقد الراوي ويرد رواياته من أجل هفوةٍ يسيرة ، أو ذنبٍ صغير ، أو خلافٍ سائغ في المُعتقد ، أو الأحكام فيجرح المتشدد الراوي بأدنى جرح ، ويُطلق عليه ما لا ينبغي إطلاقه .

فالمُتشدد هو :

من يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ، ويجرحه بأدنى جرح ، ويلين بذلك حديثه [٢] .

والوصف بالتشدد أو بالاعتدال أو بالتساهل إنما يكون باعتبار الغالب من حال الناقد وأقواله وأحكامه على الرجال .

وذلك أن بعض المتشددين قد يعتدل أو يتساهل ، وبعض المُعتدلين قد يتشدد أو يتساهل ، وبعض المُتساهلين قد يتشدد أو يعتدل ، وإنما يُوصف الراوي بأحد هذه الأوصاف باعتبار الأغلب الأعم من أحكامه ، ولذلك كان التعامل مع أحكام العلماء على الرواة عسر ، ولا يكمُل له إلا القليل من علماء هذا الفن .

---

[١] لسان العرب لابن منظور (٧ / ٥٤) .

[٢] ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ص ١٧١) .

وقد أدرك العلماء خطورة التشدد في هذا الباب لمنافاته العدل والإنصاف وحذَّروا من الوقوع فيه .

قال الحافظ ابن حجر : وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل ، فإنه إن عدّل أحداً بغير تثبت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت فيُخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب ، وإن جرح بغير تحرزٍ أقدم على الطعن في مسلمٍ بريء من ذلك ووسمه بميسم سوءٍ يبقى عليه عاره أبداً [١] .

فإذا تشدَّد الناقد وجرح الراوي وردَّ روايته لوقوع خطأٍ قليلٍ منه فلن يسلم له من الرواة أحد فمن ذا يسلم من الخطأ .

قال وكيع : ومن يسلم من الغلط ؟ [٢] .

وقال ابن المبارك : من ذا سلم من الوهم ؟ [٣] .

وقال يحيى بن معين : لست أعجب ممن يُحدِّث فيُخطئ وإنما أعجب ممن يحدث فيُصيب [٤] .

وقال الإمام الذهبي مخاطباً للعقيلي وهو أحد المتشدِّدين في هذا الباب : أشتهي أن تُعرِّفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يُتابع عليه ؟ ... حتى قال : ثم ما كل من فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يُقدح فيه بما يُوهِن حديثه ولا من شَرْط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ [٥] .

---

[١] **نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني (ص٦٩) .**
[٢] **تاريخ بغداد (١١ / ٤٥٢) .**
[٣] **لسان الميزان لابن حجر (١ / ١٠٩) .**
[٤] **تهذيب الكمال للمزي (٣١ / ٥٦١) .**
[٥] **ميزان الاعتدال (٢ / ٢٣٠) .**

وقال ابن حجر : لو كان كل من روى شيئاً منكراً استحق أن يُذكر في الضعفاء لما سلِم من المحدثين أحدٌ لاسيَّما المُكثر منهم [١] .

وقال أحمد بن حنبل : من يعرى من الخطأ والتصحيف [٢] .

ومن خطورة التشدد أنه يجعل قول صاحبه ساقطاً ، وحكمه مردوداً مع إمامته وديانته .

قال الإمام السخاوي : ولوجود التشدد ومقابله –أي التسامح– نشأ التوقف في أشياء من الطرفين ، بل رُبَّما رُدَّ كلام كل من المعدل والمجرح مع جلالته ، وإمامته ، ونقده ، وديانته إما لانفراده عن أئمة الجرح والتعديل أو لتحامله [٣] .

---

(١) لسان الميزان (٢ / ٣٥٣) .

(٢) تهذيب الكمال (٣١ / ٣٣٨) .

(٣) فتح المغيث (٣ / ٢٧٢ ، ٢٧٣) .

المطلب الثاني : الأسباب الحاملة لبعض العلماء على التشدد

التشدد نوعان :

النوع الأول : تشددٌ عام بحيث يكون الناقد مُسرفاً متعنِّتاً في جرح جميع الرواة ولهذا التشدد أسباب كثيرة من أهمها :

١- الطبيعة البشرية التي تغلُب على الناقد بحيث يميل طبعه إلى التشدد ، وينفر من التساهل والاعتدال ، ولله في خلقه شؤون ، وما أحسن تعبير الإمام الذهبي عن المتشدد بأنه : حاد النفس [(١)] .

٢- المبالغة في الحرص على صيانة السنة ، ورد الضعيف ، ونفي المكذوب ، والأخذ بالأحوط بحيث يحمله الحرص على ذلك على تجريح الرواة بالقليل من الوهم أو النسيان أو الوقوع في الذنب والخطأ ، فلا يكاد يُوثِّق أحداً ، ومن ذا يسلم من الخطأ ؟ .

٣- عدم معرفة الراوي معرفةً شخصية فيقبل ما نقل إليه عنه من غير بحثٍ وتدقيق مع إساءةٍ للظن به والبناء على القرائن المُتوهَّمة ، ومثال ذلك : رد الحكم بن عتيبة لحديث زاذان فلما سُئِل عن ذلك قال : كان كثير الكلام [(٢)] فبنى على كثرة كلامه كثرة وقوع الخطأ منه .

قال السخاوي : ولعله استند إلى ما رُوي عن رسول الله ﷺ أنه قال : " **من كثر كلامه كثر سقطه ، ومن كثر سقطه كثرت ذنوبه ، ومن كثرت ذنوبه فالنار أولى به** " [(٣)] .

---

(١) الموقظة في مصطلح الحديث للذهبي (ص ٨٢) .

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ١١٢) .

(٣) الطبراني في المعجم الأوسط (٦/ ٣٢٨) رقم ٦٥٤١ ، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣ / ٧٤) ، وقال الهيثمي : فيه جماعة لم أعرفهم مجمع الزوائد (١٠ / ٣٠٢) وذكره ابن الجوزي في اللآلئ المصنوعة (٢ / ٧٠٥) رقم ١١٧٣ ، وقال : لا يصح ، وقال العجلوني : سنده ضعيف كشف الخفاء (٢ / ٣٦١) رقم٢٥٩٢ .

قال السخاوي : وهذا ليس بلازم ولا مطرد ، ولا بمثله تُرد أحاديث الرواة [١] .

٤- عدم معرفة ما يُصيِّر الراوي مجروحاً مردود الرواية فيجرحه الناقد الورع بما لا يُجرح الرواة بمثله ، أو يُرتِّب على فعله ما لا يلزم سُئل شعبة بن الحجاج لم تركت حديث فلان ؟ قال : رأيته يركض على برذون فتركته [٢] ، ومن المعلوم أن الرواة لا يُجرحون بمثل هذا ، ولعل شعبة فهم مما رآه أن فيه شيئاً من الكبر وهذا ليس بلازمٍ مطلقاً .

النوع الثاني : من التشدد هو : التشدُّد الخاص بحيث يكون الناقد معتدِلاً مُنصِفاً مع الرواة إلا مع رواة مخصوصين ببلد أو صفة ، والسبب وراء ذلك هو : نوعٌ من الهوى يجعل الناقد يبغض أهل بلدٍ معين – كالجوزجاني مع أهل الكوفة – أو يتحامل على أتباع مذهبٍ معين – كنعيم بن حماد مع أهل الرأي – أو اعتقادٍ معين – كابن خراش وابن عقدة مع أهل السنة – فيحمله هذا البغض أو هذه المخالفة على التشدد في جرحهم .

قال الإمام الذهبي : وقد يكون نَفَس الإمام فيما وافق مذهبه أو في حال شيخه ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك [٣] .

قال ابن حجر مبيناً أسباب الخطأ في الجرح : والآفة تدخل في هذا تارةً من الهوى والغرض الفاسد وكلام المتقدمين سالمٌ من هذا غالباً ، وتارةً من المخالفة في العقائد ، وهو موجود قديماً وحديثاً [٤] .

---

[١] فتح المغيث (٣ / ٣٣١) .

[٢] نزهة النظر (ص ٦٩) .

[٣] الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص ٨٤) .

[٤] نزهة النظر (ص ٦٩) .

وقال الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي : واعلم أن من النقاد من له تعنت في جرح أهل بعض البلاد ، أو بعض المذاهب ، لا في جرح الكل ، فحينئذٍ يُنقَّح الأمر في ذلك الجرح [(١)] .

المطلب الثالث : نشأة التشدد في الجرح والتعديل

ذكرنا سابقاً أن النقد نشأ مقترناً بالرواية ، ولذلك فإننا نستطيع أن نقول إنه لا يوجد عصرٌ محدَّدٌ لبداية ظهور التشدد في الجرح ، بل هو مقترنٌ ببداية ظهور النقد ، وموجودٌ في كل طبقةٍ من طبقات النقاد .

ولذلك فإنك لا تكاد تجد طبقةً من طبقات النقاد إلا وقد وُجد فيها المتشدد والمعتدل ، وإن كان التشدد في الأقدمين أقل وفي المتأخرين أكثر .

ولذلك قال ابن حجر : ما حكى ابن منده عن الباوَرْدي أن النسائي يُخرِّج أحاديث من لم يُجْمَع على تركه فإنه أراد بذلك : إجماعاً خاصاً ، وذلك أن كل طبقةٍ من النقاد لا تخلو من متشددٍ ومتوسط .

فمن الأولى : شعبة ، وسفيان الثوري ، وشعبة أشد منه .

ومن الثانية : يحيى القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى أشد من عبد الرحمن .

ومن الثالثة : يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى أشد من أحمد .

ومن الرابعة : أبو حاتم ، والبخاري ، وأبو حاتم أشد من البخاري .

فقال النسائي : لا يُترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه ، فأما إذا وثَّقه ابن مهدي وضعَّفه يحيى القطان مثلاً فإنه لا يُترك لما عُرف من تشديد يحيى [(٢)] .

---

(١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل (ص ٣٠٨) .

(٢) الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة للكنوي (ص١٦٢ ، ١٦٣) .

ولذلك فإنك لا تجد راوياً ثقة اتفق العلماء على تضعيفــه ، بل إذا ضعَّفه البعض تشدداً وثَّقه البعض إعتدالاً وإنصافاً .

قال الإمام الذهبي : هذا الدين مؤيَّدٌ محفوظٌ من الله تعالى لم يجتمع علماؤه على ضلالة لا عمداً ولا خطأً فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة ، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف ، والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده وقوة معارفه ، فإن قُدِّر الخطأ في نقده فله أجرٌ واحد [١] .

قال الحافظ ابن حجر : قال الذهبي – وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال – لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة .

ولهذا كان مذهب النسائي : أن لا يُترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه [٢] ، والمراد بالجميع هنا : الأكثر [٣] .

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة : معنى كلام الذهبي : أنه لم يقع الاتفاق من العلماء على توثيق ضعيف بل إذا وثَّقه بعضهم ضعَّفه غيرهم كما لم يقع الاتفاق من العلماء على تضعيف ثقة فإذا ضعفه بعضهم وثقه غيرهم فلم يتفقوا على خلاف الواقع في جرح راوٍ أو تعديله ، ولفظ اثنان في كلامه المراد بها : الجميع كقولهم : هذا أمرٌ لا يختلف فيه اثنان أي : يتفق عليه الجميع ولا ينازع فيه أحد [٤] .

---

[١] **الموقظة (ص ٨٤) .**

[٢] **نزهة النظر (ص ٦٩) .**

[٣] **شرح شرح النخبة لعلي القاري (ص١٤٠) .**

[٤] **في تعليقه على رسالة : المتكلمون في الرجال للسخاوي (ص ١٤٣)**

المطلب الرابـــع : أشهر المتشدِّدين في الجرح والتعديل

ذكر العلماء جماعةً من النقَّاد وصفوهم بالإسراف في الجرح والتعنت فيه والتشدُّد في الجرح نوعان :

النوع الأول : تشددٌ عام بأن يُنقل عن الناقد أنه بالغ وأسرف في جرح الرواة عموماً من غير تخصيص وهذا هو النوع الأغلب .

النوع الثاني : تشددٌ خاص بأن يُنقل عن الناقد أنه تشدَّد في جرح رواة بلدٍ معين أو مذهبٍ معين أو نحو ذلك .

وسأذكر لك في النوعين أشهر من وُصف بالتشدد مع مناقشة ذلك وعرض الأمثلة الدالة على ما أقول :

أشهر المتشدِّدين من النوع الأول

سأورد أشهر المتشددين في هذا النوع وسأرتِّبهم على تاريخ وفياتهم دون اعتبارٍ لكثرة تشددهم أو قِلَّته .

[١] شعبة بن الحجاج

هو الإمام الحافظ العلم أمير المؤمنين في الحديث : شعبة بن الحجاج بن الورد ، أبو بسطام الأزدي ، كان إماماً ثبتاً حجةً ناقداً جهبذاً صالحاً زاهداً قانعاً بالقوت رأساً في العلم والعمل منقطع القرين ، وهو أول من جرح وعدل ، كان أمةً وحده في هذا الشأن ، توفي سنة ستين ومائة.

قال الإمام النسائي : أمناء الله عز وجل على علم رسوله ﷺ ثلاثة : شعبة بن الحجاج ، ومالك بن أنس ، ويحيى بن سعيد القطان [١] .

---

[١] **راجع ترجمة شعبة في : تاريخ بغداد (٩ / ٢٥٥) ، وسير أعلام النبلاء (٧ / ٢٠٢)، وحلية الأولياء (٧ / ١٤٤) .**

وممن نصّ على تشدده :

أ- **الإمام مالك بن أنس** ، قال قرة بن سليمان الجهضمي : قال لي مالك : شعبتكم تشدَّد في الرجال [١] .

ب- **الإمام الذهبي** ، قال : شعبة مُتعنِّت [٢] .

ج- **الحافظ ابن حجر** ، قال : كل طبقةٍ من نقاد الرجل لا تخلو من متشددٍ ومتوسط فمن الأولى : شعبة ، والثوري وشعبة أشدهما [٣] .

د- **الإمام السخاوي** ، قال : كان شعبة يتعنَّت في الرجال ولا يروي إلا عن ثبت [٤] .

لكني لم أجد من نصّ على تعنته وتشدده من خلال حكمه على راوٍ معين إلا ما ذكره ابن حجر في ترجمة خالد بن مهران الحذاء قال : تكلَّم فيه شعبة لدخوله في شيءٍ من العمل [٥] ، فلعلهم يقصدون بتشدُّده وتعنُّته : أنه كان لا يروي إلا عن ثقة ، وكان يتجنب الرواية عن الضعفاء والمتروكين ، وقد يقصدون بتشدُّده : أنه يجرح الراوي بدون سببٍ قوي يقتضي تجريحه .

قال أحمد بن حنبل : كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن .

قال المزي : يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال [٦] ، وليس هذا تشدداً بل هو عين الاعتدال .

---

[١] **راجع : تهذيب الكمال (١٣ / ٥٠٣) ، والكامل في الضعفاء لابن عدي (٥ / ٢٢٥) .**

[٢] **المغني في الضعفاء (٢ / ٧٩٢) ترجمة رقم ٧٥٥٢ .**

[٣] **المتكلمون في الرجال للسخاوي (ص١٤٤) .**

[٤] **فتح المغيث (ص ١٣٤) .**

[٥] **هدي الساري (ص ٤٨٥) .**

[٦] **تهذيب الكمال (١٢ / ٤٩٠) .**

[٢] يحيى بن سعيد القطان

هو الإمام الكبير أمير المؤمنين في الحديث يحيى بن سعيد بن فرُّوخ أبو سعيد البصري الأحول القطان الحافظ .

عُني بهذا الشأن أتمَّ عناية ، ورحل فيه ، وساد الأقران ، وإليه المُنتهى في الحفظ والتثبُّت ، وتكلَّم في العِلل والرجال ، وتخرَّج به العلماء والحفاظ ، كان ثقةً مأموناً ثبتاً حجة ، ساد أهل زمانه حفظاً وورعاً ، وفهماً وفضلاً ، وديناً وعلماً ، توفي سنة ثمانٍ وتسعين ومائة [١] .

وقد نصّ على تشدده وتعنته في الجرح :

أ- **الإمام علي بن المديني** ، فإنه قال : إذا اجتمع يحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجلٍ لم أُحدِّث عنه فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن لأنه أقصدهما ، وكان في يحيى تشدُّد [٢] .

ب- **الإمام الذهبي** ، فإنه قال : يحيى بن سعيد حاد النفس في الجرح [٣] .

وقال في ترجمة سيف بن سليمان : حدَّث يحيى القطان مع تعنُّته عن سيف [٤] .

وقال أيضاً في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله : وحدَّث عنه يحيى ابن سعيد مع تعنته في الرجال [٥] .

---

[١] راجع ترجمته في : طبقات ابن سعد (٧ / ٢٩٣) ، والجرح والتعديل (٩ / ١٥٠) ، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٩٨) .

[٢] تهذيب الكمال (١٧ / ٤٣٨) .

[٣] الموقظة (ص ٨٢) .

[٤] ميزان الاعتدال (٣ / ٣٥٢) .

[٥] ميزان الاعتدال (٤ / ٢٩٦) .

ج- **الإمام ابن حجر** ، فإنه قال : كل طبقةٍ من نقّاد الرجال لا تخلو من متشددٍ ومتوسط ... ومن الثانية : يحيى القطان وابن مهدي ويحيى أشدهما [١] .

وقال ابن حجر أيضاً : روى يحيى القطان عن الحسن بن ذكوان مع تعنته في الرجال [٢] .

وقال أيضاً في ترجمة عثمان بن عمر بن فارس : نقل البخاري عن علي بن المديني أن يحيى بن سعيد احتج به ، ويحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال لا سيَّما من كان من أقرانه [٣] .

د- **الحافظ الزيلعي** ، فإنه قال في نصب الراية : يحيى شرطه شديد في الرجال ، وكذلك قال : لو لم أروِ إلا عمن أرضى ما رويت إلا عن خمسة [٤] .

هـ- الإمام اللكنوي ، فإنه عدَّه ضمن المعروفين بالإسراف في الجرح والتعنت فيه [٥] .

وسأورد لك بعض الأمثلة من كتب الرجال حتى يثبُت عندك تعنت يحيى القطان وتشدده في الجرح :

المثال الأول : قال الذهبي في ترجمة سفيان بن عيينة :

---

[١] **المتكلمون في الرجال** (ص ١٤٤) .
[٢] **فتح الباري** (١١ / ٤٥٠) .
[٣] **هدي الساري** (ص ٤٤٥) .
[٤] **نصب الراية** (٢/ ٤٣٩) .
[٥] **الرفع والتكميل** (ص ٢٧٥) .

قال يحيى القطان : أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبعٍ وتسعين ومائة فمن سمع منه فيها فسماعه لا شيء ، ثم قال الذهبي : وأنا أستبعد هذا الكلام من القطان ... مع أن يحيى متعنتٌ جداً في الرجال ، وسفيان فثقة مطلقاً [١] .

المثال الثاني : قال الذهبي في ترجمة حرب بن شداد : وثَّقه أحمد بن حنبل وغيره ، وقال الفلاس : كان يحيى بن سعيد لا يُحدِّث عنه ، قال الذهبي : هذا من تعنت يحيى في الرجال ، وله اجتهاده فلقد كان حجة في نقد الرواة [٢] .

المثال الثالث : قال الذهبي في ترجمة حبيب بن المعلم : حبيب حجة تعنت يحيى بن سعيد فكان لا يحدث عنه ، وحديثه في الكتب كلها [٣] .

المثال الرابع : قال ابن حجر في ترجمة عقيل بن خالد : تكلم فيه القطان بعنت [٤] .

[٣] عفان بن مسلم الصفار

هو الإمام الحافظ محدث العراق : عفان بن مسلم بن عبد الله الأنصاري أبو عثمان البصري الصفار ، أحد الأئمة الثقات والعلماء الكبار ، توفي سنة تسع عشرة ومائتين [٥] .

وممن نصّ على تشدده :

---

[١] ميزان الاعتدال (٣ / ٢٤٧) .

[٢] سير أعلام النبلاء (٧ / ١٩٤) .

[٣] الرواة الثقات المتكلم فيهم بما يوجب ضعفهم للذهبي (ص ٧٩) .

[٤] هدي الساري (ص ٤٨٧) .

[٥] راجع ترجمته في : طبقات ابن سعد (٧ / ٣٦٣) ، والجرح والتعديل (٧ / ٣٠) ، وسير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٤٢) .

أ- علي بن المديني فقد نقل عنه الحافظ الذهبي أنه قال : عفان ، وأبو نعيم لا أقبل قولهما في الرجال لا يَدَعون أحداً إلا وقعوا فيه .

قال الذهبي : يعني أنه لا يختار قولهما في الجرح لتشديدهما فأما إذا وثَّقا أحداً فناهيك به [١] .

ب- **أحمد بن حنبل** ، فقد أشار إلى تشدد عفان حينما قال لابنه صالح حين قدم من البصرة : لِمَ لَمْ تكتب عن عمرو بن مرزوق ؟ فقال له صالح : نُهيت - أي عن الكتابة عنه - فقال له أحمد : إن عفان كان لايرضاه ومن الذي كان يُرضي عفان ؟ كان عمرو صاحب غزوٍ وخير [٢] .

وعفان ليس من المتشددين مطلقاً بل غالب أقواله محمولةٌ على الاعتدال وقد يتشدد أحيانا ، ولذلك نبَّه العلماء على هذا الأمر ، ولم أقف له على جرح اتَّهمه فيه العلماء بالتشدد .

[٤] أبو نعيم الفضل بن دكين

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام : الفضل بن عمرو بن حماد بن دكين الكوفي الأحول ، أحد أئمة هذا الشأن ، توفي سنة تسع عشرة ومائتين [٣] .

وممن نصّ على تشدده :

أ- **علي بن المديني** ، وقد سبق نقل كلامه المتعلق بتشدده وتشدد قرينه عفان بن مسلم .

---

[١] سير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٥٠) .

[٢] ميزان الاعتدال (٣ / ٢٨٨) .

[٣] راجع ترجمته في : تاريخ بغداد (١٢ / ٣٤٦) ، والجرح والتعديل (٧ / ٦١) . وتذكرة الحفاظ (١ / ٣٧٢) .

والقول فيه هو ما سبق في عفان ، ولم أقف على من اتهمه بالتشدد في أحكامه إلا ما سبق عن ابن المديني بل رأيت العلماء يقبلون أحكامه جرحاً وتعديلا .

[٥] يحيى بن معين

هو الإمام الحافظ الجهبذ شيخ المحدثين : يحيى بن معين بن عون أبو زكريا البغدادي ، كان إماماً في الجرح والتعديل ، كأن الله خلقه لهذا الشأن كان آيةً في الحفظ والفهم ، رفض الدنيا من أجل الاشتغال بالسنن ، وكثرت عنايته بها وجمعه وحفظه لها حتى صار عَلَماً يُقتدي به في الأخبار ، وإماماً يُرجع إليه في الآثار ، توفي سنة ثلاثٍ وثلاثين ومائتين [١] .

وممن نصَّ على تشدده :

أ- **الإمام الذهبي** ، فإنه قال في أقسام العلماء من حيث الجرح والتعديل : قسمٌ منهم متعنت في التوثيق متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه ... حتى قال : وابن معين ، وأبو حاتم ، والجوزجاني متعنتون [٢] .

وقال أيضاً : ابن معين حاد النفس في الجرح [٣] .

ب- **ابن تيمية** ، فإنه قال : وابن معين ، وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية [٤] .

---

[١] راجع ترجمته في : سير أعلام النبلاء (١١ / ٧١) ، وتهذيب التهذيب (٩ / ٢٩٧) ، ووفيات الأعيان (٦ / ١٣٩) .

[٢] ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٧١ ، ١٧٢) .

[٣] الموقظة (ص ٨٢) .

[٤] مجموع فتاوي ابن تيمية (٢٤ / ٣٤٩) .

ج- ووصفه بالتشدد أيضا : **ابن حجر العسقلاني** [١] .

د- **الإمام اللكنوي** ، فإنه عدَّه ضمن المعروفين بالإسراف في الجرح والتعنت فيه [٢] .

ومن الأمثلة الدالة على تشدده في الجرح :

ما حكاه ابن تيمية في ترجمة ميمون بن سياه قال : أخرج له البخاري والنسائي ، وقال فيه أبو حاتم الرازي ثقة ، وحسبك بهؤلاء الثلاثة .

وعن ابن معين أنه قال فيه : ضعيف ، قال : لكن هذا الكلام يقوله ابن معين في غير واحدٍ من الثقات [٣] .

ويحيى بن معين إمام في الجرح والتعديل وكلامه في الرجال كثير جداً ، **قال الذهبي :** به يُسبر أحوال الضعفاء [٤] .

وقال عنه أحمد بن حنبل : هاهنا رجل خلقه الله لهذا الشأن يظهر كذب الكذابين [٥] .

وقد قَبِل العلماء أقواله في الرجال ، وما رُمي به من تشدد وتعنت إنما هو في القليل النادر .

[٦] علي بن المديني

هو الإمام الحجة والشيخ الكبير أمير المؤمنين في الحديث : علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح أبو الحسن البصري المعروف بابن المديني ، برع

---

[١] **النكت على كتاب ابن الصلاح** (١ / ٤٨٢) .

[٢] **الرفع والتكميل** (ص ٢٧٥) .

[٣] **محموع فتاوى ابن تيمية** (٦ / ٢٤٥) .

[٤] سير أعلام النبلاء (١١ / ٧٦) .

[٥] سير الأعلام (١١ / ٨٠) .

في هذا الشأن ، وصنَّف ، وجمع ، ورحل ، وكتب ، وذاكر ، وحفظ ، وساد الحفاظ في معرفة العلل ، وله كلام كثير في الجرح والتعديل .

قال البخاري : ما استصغرت نفسي عند أحدٍ إلا عند عليّ بن المديني ، توفي سنة أربعٍ وثلاثين ومائتين [١] .

ولم أجد من نصّ على تشدده في الرجال إلا :

أبو زرعة الرازي ، قال ابن أبي حاتم : سُئِل أبو زرعة عن فضل بن سليمان فقال : لين الحديث روى عنه علي بن المديني ، وكان من المتشددين [٢] .

وقد نقل هذا الكلام المزي [٣] ، وابن حجر [٤]، ولم أجد من نصّ على تشدده أو ذكر راوياً تشدد في الكلام عنه ، وما أظنه إلا معتدلاً منصفاً ، فهو إمامٌ في هذا الشأن ، وكلامه في الرجال كثير .

[٧] أبو حاتم الرازي

هو الإمام الحافظ الناقد شيخ المحدثين : محمد بن إدريس بن المنذر أبو حاتم الرازي الحنظلي ، كان من بحور العلم ، طوّف البلاد ، وبرع في المتن والإسناد ، وجمع وصنف ، وجرح وعدل ، وصحح وعلل ، وكان أحد

---

(١) راجع ترجمته في : تاريخ بغداد (١١ / ٤٥٨) ، وسير أعلام النبلاء (١١ / ٤١) ، وطبقات الشافعية للسبكي (٢ / ١٤٥) .

(٢) الجرح والتعديل (٧ / ٧٢) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٣ / ٢٧٤) .

(٤) هدي الساري (ص٤٥٧) ، وتهذيب التهذيب (٦ / ٤١٨) .

الأئمة الحفاظ الأثبات ، وكان مشهوراً بالعلم مذكوراً بالفضل ، توفي سنة سبعٍ وسبعين ومائتين [١] .

وممن نصَّ على تشدده وإسرافه في الجرح :

أ- **الإمام الذهبي** ، فإنه قال : وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون [٢] .

وقال أيضاً : إذا وثَّق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله فإنه لا يوثِّق إلا رجلاً صحيح الحديث ، وإذا ليّن رجلاً وقال فيه : لا يُحتج به فتوقَّف حتى ترى ما قال غيره فيه ، فإن وثَّقه أحدٌ فلا تبنِ على تجريح أبي حاتم فإنه متعنت في الرجال قد قال في طائفةٍ من رجال الصحاح ليس بحجة ليس بقوي أو نحو ذلك [٣] .

وقال أيضاً : أبو حاتم حاد النفس في الجرح [٤] .

وقال في ترجمة عاصم بن علي الواسطي : وهو كما قال فيه المتعنت أبو حاتم : صدوق [٥] .

وقال في ترجمة طالوت بن عباد : حسبُك بقول المتعنت في النقد أبي حاتم فيه [٦] .

ب- **ابن حجر العسقلاني** ، فإنه قال في ترجمة أبي بلج يحيى الكوفي : يكفي في تقويته توثيق النسائي ، وأبي حاتم مع تشددهما [٧] .

---

(١) راجع ترجمته في : سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٤٧) ، والجرح والتعديل (١ / ٣٤٩) ، والوافي بالوفيات (٢ / ١٨٣) .

(٢) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٧٢) .

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٦٠) .

(٤) الموقظة (ص ٨٢) .

(٥) ميزان الاعتدال (٢ / ٣٥٥) .

(٦) سير أعلام النبلاء (١١ / ٢٦) .

(٧) بذل الماعون في فضل الطاعون نقلاً عن الرفع والتكميل (ص ٢٧٩) .

ج- **ابن تيمية** ، فإنه قال : وابن معين ، وأبو حاتم من أصعب الناس تزكيّة [١] .

د- **ابن القيم** ، فإنه قال : أبو حاتم الرازي يجهل رجالاً وهم ثقات معروفون ، وهو متشدد في الرجال [٢] .

هـ- **اللكنوي** ، فإنه عدَّه ضمن المعروفين بالإسراف في الجرح والتعنت فيه [٣] .

وسأورد بعض الأمثلة التي تبين إسرافه وتشدده في الجرح :

المثال الأول : قال الذهبي في ترجمة إبراهيم بن خالد الكلبي أبو ثور الفقيه : وثَّقه النسائي والناس ، وأما أبو حاتم فتعنَّت فيه كعوائده وقال : ليس محله محل المتسعين في الحديث كان يتكلم بالرأي فيخطئ ويصيب .

قال الذهبي : فهذا غلوّ من أبي حاتم غفر الله له [٤] .

المثال الثاني : قال الذهبي في ترجمة عبَّاد بن عباد المهلبي : عباد وثقوه وحديثه في الكتب ، وقال أبو حاتم : لا يُحتج به .

قال الذهبي : قلت : أبو حاتم متعنت في الرجال [٥] .

المثال الثالث : قال الذهبي في ترجمة يحيى بن بكير بعد أن ذكر أقوال العلماء في توثيقه :

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٤ / ٣٤٩) .
(٢) حاشية ابن القيم (١ / ٣٢٣) .
(٣) الرفع والتكميل (ص ٢٧٥) .
(٤) ميزان الاعتدال (١ / ٢٩) ، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما يوجب ردهم (ص٤١) .
(٥) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما يوجب ردهم (ص ١١٢) .

قال أبو حاتم : يُكتب حديثه ولا يُحتج به ، قال الذهبي : قد عُلم تعنت أبي حاتم في الرجال وإلا فالشيخـــان قد احتجا به [١] .

المثال الرابع : قال الذهبي في ترجمة عباد بن عباد : تعنت أبو حاتم كعادته وقال : لا يُحتج به ، وقد وثّقه ابن معين ، وابن سعد ، واحتج أرباب الصحاح به [٢] .

المثال الخامس : قال ابن حجر في ترجمة محمد بن أبي عدي البصري : قال أبو حاتم والنسائي وابن سعد : ثقة ، وفي الميزان أن أبا حاتــم قال : لا يُحتج به ، فيُنظر في ذلك ، وأبو حاتم عنده عنت وقد احتج به الجماعة [٣] .

المثال السادس : قال ابن حجر : بشير بن نهيك تعنت أبو حاتم في قوله : لا يُحتج به [٤] .

وقال في ترجمة شجاع بن الوليد : تكلم فيه أبو حاتم بعنت [٥] .

وقال في ترجمة عبد الله بن سعيد : تكلم فيه أبو حاتم بعنت [٦] .

وقد نصَّ ابن حجر على ذلك في أكثر من موضع [٧] .

---

[١] **تذكرة الحفاظ** (٢ / ٤٢٠) .

[٢] **سير أعلام النبلاء** (٨ / ٢٩٥) .

[٣] **هدي الساري** (ص ٤٦٣) .

[٤] **هدي الساري** (ص ٤٨٥) .

[٥] **هدي الساري** (ص ٤٨٦) .

[٦] **هدي الساري** (ص ٤٨٦) .

[٧] **راجع : هدي الساري** (ص ٤٨٦ ، ٤٨٨) .

[٨] النسائي

هو الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام ناقد الحديث : أحمد بن شعيب بن علي أبو عبد الرحمن النسائي صاحب السنن .

كان من بحور العلم مع الفهم والإتقان والبصر ونقد الرجال وحسن التأليف ، كان إماماً حافظاً ثبتاً ، عالماً بالصحيح والسقيم ناقداً للرجال ، تقياً ورعاً عابداً ، توفي سنة ثلاث وثلاثمائة [١] .

وقد عدَّه بعض العلماء من المتشدِّدين في جرح الرجال ونقدهم حتى قيل : إن شرطه في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم .

قال الحافظ محمد بن طاهر المقدسي : إن أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني سُئل بمكة عن حال رجلٍ من الرواة فوثَّقه فقيل له : إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعَّفه فقال للسائل : يا بني إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم [٢] .

قال الإمام الذهبي تعليقاً على هذا الكلام : صدق فإنَّه ليَّن جماعةً من رجال صحيحي البخاري ومسلم [٣] .

وممن نصَّ على تشدده :

أ – الذهبي ، فقال في ترجمة الحارث الأعور : حديث الحارث في السنن الأربعة ، والنسائي مع تعنُّته في الرجال فقد احتج به وقوَّى أمره [٤] .

---

[١] راجع ترجمته في : وفيات الأعيان (١ / ٧٧) ، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٦٩٨) ، وتهذيب التهذيب (١ / ٦٧) .
[٢] شروط الأئمة الستة للحازمي (ص ٢١) .
[٣] سير أعلام النبلاء (١٤ / ١٣١) .
[٤] ميزان الاعتدال (١ / ٤٣٧) .

ب – ابن حجر ، قال في ترجمة أحمد بن عيسى التستري : عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه ، ولم يبيِّن السبب ، وقد احتجَّ به النسائي مع تعنته [١] .

وقال في ترجمة أبي بلج يحيى الكوفي : يكفي في تقويته توثيق النسائي وأبي حاتم مع تعنتهما [٢] .

ج – **اللكنوي** ، فقد عدَّه ضمن المعروفين بالإسراف في الجرح [٣] .

وسأورد بعض الأمثلة الدالة على تشدُّده في جرح الرجال :

المثال الأول : قال الذهبي في ترجمة أشعث بن عبد الرحمن اليامي : أسرف النسائي في قوله ليس بثقة ولا يُكتب حديثه [٤] .

المثال الثاني : قال ابن حجر : حبيب المعلم متفقٌ على توثيقه لكن تعنَّت فيه النسائي [٥] .

وقال أيضاً في ترجمة الحسن بن الصباح : تعنت فيه النسائي [٦] .

وقال في ترجمة هدبة بن خالد : ضعفه النسائي بلا حجة [٧] .

---

[١] هدي الساري (ص ٤٠٦) .
[٢] بذل الماعون في فضل الطاعون نقلاً عن الرفع والتكميل (ص ٢٧٩) .
[٣] الرفع والتكميل (ص٢٧٥) .
[٤] ميزان الاعتدال (١ / ٤٣٠) ، والمغني في الضعفاء (ص٩١) .
[٥] هدي الساري (ص ٤٨٥) .
[٦] هدي الساري (ص ٤٨٥) .
[٧] هدي الساري (ص ٤٨٨) .

[٩] العقيلي

هو الإمام الحافظ الناقد : محمد بن عمرو بن موسى أبو جعفر العقيلي الحجازي ، مصنِّف كتاب الضعفاء ، كان جليل القدر ، كثير التصانيف ، عالم بالحديث ، مُقدَّمٌ في الحفظ ، توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة [١] .

وقد وصفه بالتعنُّت في الجرح والإسراف فيه :

أ- **الإمام الذهبي** ، فقد انتقده كثيراً لتعنته في الجرح حتى إنه تناول الثقات بالتجريح مثل علي بن المديني ، والبخاري ، وعبد الرزاق بن همام وغيرهم .

كما انتقده لتوسُّعه في جرح كل من فيه بدعة أو له هفوة أو ذنب .

ب - الإمام الكوثري ، فإنه قال : والعقيلي من أكبر المتعنتين في الجرح [٢] .

ومن الأمثلة الدالة على تشدده في جرح الرجال :

المثال الأول : ذكر العقيلي في كتابه : " **الضعفاء** " : علي بن المديني إمام هذا الفن ، وذلك من أجل إجابته في مسألة خلق القرآن ، فانتقده الذهبي على ذلك انتقاداً شديداً فقال : إن علي بن المديني قد بدت منه هفوة ثم تاب منها وهذا أبو عبد الله البخاري ناهيك به ، وقد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني ، وقال : ما استصغرت نفسي بين يدي أحدٍ إلا بين يدي علي ، ولو تركت حديث علي ، وصاحبه محمد ، وشيخه عبد الرزاق ، وعثمان ابن أبي شيبة ، وإبراهيم بن سعد ، وعفان ، وأبان العطار ، وإسرائيل ، وأزهر

---

(١) راجع ترجمته في : سير أعلام النبلاء (١٥ / ٢٣٦) ، والوافي بالوفيات (٤ / ٢٩١) ، وطبقات الحفاظ (ص٣٤٦) .

(٢) فقه أهل العراق وحديثهم للكوثري (ص ٥٣ ، ٨٣) .

السمان ، وبهز بن أسد ، وثابت البناني ، وجرير بن عبد الحميد لغلقنا الباب وانقطع الخطاب ، ولماتت الآثار ، واستولت الزنادقة ، ولخرج الدجال .

أفمالك عقل يا عقيلي أتدري فيمن تتكلم ؟ وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ، ولنزيف ما قيل فيهم ، فإنك لا تدري أن كل واحدٍ من هؤلاء أوثق منك بطبقات بل وأوثق من ثقاتٍ كثيرين لم تُوردهم في كتابك ، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث ، وأنا أشتهي أن تُعرِّفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ؟ بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له ، وأكمل لرتبته ، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر ، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك .

ثم قال : ثم ما كل أحدٍ فيه بدعة ، أو له هفوة ، أو ذنوب يُقدح فيه بما يُوهن حديثه ، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة ، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يُعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم ، فزِن الأشياء بالعدل والورع [١] .

المثال الثاني : قال ابن حجر في ترجمة أزهر بن سعد السمان : وثَّقه ابن معين ، وابن سعد ، وأحمد بن حنبل ، وأورده العقيلي في الضعفاء بسبب حديثٍ واحدٍ خُولف فيه .

---

[١] ميزان الاعتدال (٥ / ١٦٩ ، ١٧٠) .

[١٠] ابن حبـَّـان

هوَ الإمام العلامة الحافظ المجود شيخ خراسان : محمد بن حبان بن أحمد أبو حبان البستي ، صاحب الكتب المشهورة ، كان من أوعية العلم في الفقه ، واللغة ، والحديث ، والوعظ ، ومن عقلاء الرجال ، كان من فقهاء الدين ، وحُفَّاظ الآثار مع الفضائل الباهرة ، وكثرة التصانيف ، توفي سنة أربعٍ وخمسين وثلاثمائة .

وقد عدَّه من المتشددين :

الإمام الذهبي ، وابن حجر كما سيتضح من الأمثلة ، وقد عدَّه اللكنوي من المعروفين بالإسراف في الجرح والتعنت فيه [١] .

والشيخ الكوثري فإنه قال فيه :

الكلام في ابن حبان طويل الذيل ، وأقل ما قيل فيه قول ابن الصلاح : غلط الغلط الفاحش في تصرُّفه .

ووصفه الذهبي بالتشغيب والتشنيع ، ومما يُؤخذ به أنه قد ذكر في كتابه الثقات خلقاً كثيراً ثم أعاد ذكرهم في المجروحين وادَّعى ضعفهم ، وذلك من تناقضه وغفلته ، وكثيراً ما تراه يذكر الرجل الواحد في طبقتين متوهماً كونه رجلين ، وطريقته في التوثيق من أوهن الطرق ، وإن سبقه في ذلك شيخه ابن خزيمة ، وهو جد عريقٍ في التعصب ، جامعٌ بين التعنت البالغ ، والتساهل المرذول في موضعٍ وموضع [٢] .

وسأورد لك بعض الأمثلة الدالة على إسرافه وتعنته في جرح رواة الحديث :

---

(١) الرفع والتكميل (ص ٢٧٥) .

(٢) تأنيب الخطيب (ص ٨٩) .

المثال الأول : قال الذهبي في ترجمة محمد بن الفضل السدوسي الملقب بعارم : قال الدارقطني : ثقة ، ثم قال : فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم ؟ ثم ذكر أنه رماه بالاختلاط ، وأن في أحاديثه مناكير كثيرة .

قال الذهبي : ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً فأين ما زعم ؟ (١) .

المثال الثاني : قال الذهبي في ترجمة أفلح بن سعيد المدني :

وثقه ابن معين ، وقال ابن حبان : يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه بحال .

قال الذهبي : قلت ابن حبان ربما قصب – أي عاب وجرح – الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه (٢) .

المثال الثالث : قال الذهبي في ترجمة عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي : عثمان لا بأس به في نفسه ، وأما ابن حبان فإنه تقعقع كعادته وقال فيه : يروي عن قومٍ ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات (٣) .

المثال الرابع : قال الذهبي في ترجمة سويد بن عمرو : وثّقه ابن معين وغيره ، وأما ابن حبان فأسرف واجترأ فقال : كان يقلب الأسانيد ، ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية (٤) .

---

(١) ميزان الاعتدال (٦ / ٢٩٨) .
(٢) ميزان الاعتدال (١ / ٤٤١) .
(٣) ميزان الاعتدال (٥ / ٥٩) .
(٤) ميزان الاعتدال (٣ / ٣٥٠) .

المثال الخامس : قال ابن حجر في ترجمة سالم الأفطس : أفرط ابن حبان فقال : كان مرجئاً يقلب الأخبار ، وينفرد بالمعضلات عن الثقات ، اتُّهم بأمر سوءٍ فقُتل ضبراً ، **قال ابن حجر** : فهذا الأمر السوء الذي زعم ابن حبان أنه اتهم به هو كونه مالأ على قتل إبراهيم بن علي بن عبد الله بن عباس ، وأما ما وصفه من قلبِ الأخبار وغير ذلك فمردودٌ بتوثيق الأئمة له ، ولم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثاً واحداً [١] .

[١١] أبو الفتح الأزدي

هو الحافظ البارع محمد بن الحسين بن أحمد أبو الفتح الأزدي الموصلي صاحب كتاب الضعفاء ، توفي سنة أربعٍ وسبعين وثلاثمائة [٢] .

وقد عدّه من المتشددين :

أ- **الإمام الذهبي** ، قال : له مصنفٌ كبيرٌ في الضعفاء ، وهو قوي النفس في الجرح [٣] ، يعني أنه متشدد متعنت فيه .

وقال أيضاً : عليه في كتابه الضعفاء مؤاخذاتٌ فإنه ضعَّف جماعةً بلا دليل بل قد يكون غيره قد وثَّقهم [٤] .

ب- ذكره الشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي فقال : الأزدي في لسانه رهقاً [٥] وهو مسرف في الجرح [٦] .

---

(١) هدي الساري (ص ٤٠٢) .

(٢) راجع ترجمته في : تاريخ بغداد (٢ / ٢٤٣) ، وسير أعلام النبلاء (١٦ / ٣٤٧) ، وشذرات الذهب (٣ / ٨٤) .

(٣) تذكرة الحفاظ (٣ / ٩٦٧) .

(٤) سير أعلام النبلاء (١٦ / ٣٤٨) .

(٥) يعني شدة ومغالاة .

(٦) قواعد في علوم الحديث (ص ١٧٧ ، ١٧٨) .

وسأورد لك بعض الأمثلة التي تدل على إسرافه وتعنته في الجرح :

المثال الأول : قال الذهبي في ترجمة أبان بن إسحاق المدني : قال أبو الفتح الأزدي : متروك ، قال الذهبي قلت : لا يُترك فقد وثقه أحمد العجلي ، وأبو الفتح يُسرف في الجرح ، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين ، جمع فأوعى ، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحدٌ إلى التكلم فيهم ، وهو مُتكلَّمٌ فيه [١] .

المثال الثاني : قال الذهبي في ترجمة إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي : قال أبو حاتم وغيره : صدوق ، وقال الأزدي : ساقط .

قال الذهبي : لا يُلتفت إلى قول الأزدي فإن في لسانه في الجرح رهقاً [٢] .

المثال الثالث : قال ابن حجر في ترجمة بهز بن أسد العمي بعد أن ذكر توثيق الأئمة له : وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء ، وقال إنه كان يتحامل على عليّ ، **قال ابن حجر** : اعتمده الأئمة ولا يُعتمد على الأزدي [٣] .

المثال الرابع : قال ابن حجر في ترجمة أيوب بن موسى الأشدق : اتفقوا على توثيقه ، وشذ أبو الفتح الأزدي فقال : لا يقوم إسناد حديثه [٤] .

وقد نصَّ ابن حجر على شذوذه وتعنته في مواضع كثيرة [٥] .

---

(١) **ميزان الاعتدال (١ / ١١٧) .**

(٢) **أي عجلة وسرعة . ميزان الاعتدال (١ / ١٨٦) .**

(٣) **هدي الساري (ص ٤١٣) .**

(٤) **هدي الساري (ص ٤١١) .**

(٥) **راجع : هدي الساري (ص ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥) .**

[١٢] أبو الحسن بن القطان

هو الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد المُجوِّد القاضي : علي بن محمد بن عبد الملك المغربي أبو الحسن الفاسي المالكي المعروف بابن القطان ، كان من أبصر الناس بصناعة الحديث ، وأحفظهم لأسماء رجاله ، وأشدهم عنايةً بالرواية ، درس وحدث ، وله تصانيف ، توفي سنة ثمانٍ وعشرين وستمائة .

وقد عدَّه من المتشددين في الجرح :

أ – **الإمام الذهبي** ، قال : طالعت كتابه المسمى : " **بالوهم والإيهام** " الذي وضعه على كتاب : " **الأحكام الكبرى** " لعبد الحق ، وهو يدل على حفظه وقوة فهمه ، وسيلان ذهنه ، وبصره بالعلل ، لكنه تعنَّت في أحوال الرجال فما أنصف بحيث إنه أخذ يلين هشام بن عروة ، وسهيل بن أبي صالح ونحوهمـــا [١] .

وسأورد لك بعض الأمثلة الدالة على تعنته وإسرافه في الجرح :

المثال الأول : **قال الذهبي** في ترجمة هشام بن عروة بعد أن ذكر أقوال من وثَّقه : لا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيَّرا ، نَعَم الرجل تغير قليلاً ، ولم يبق حفظه كهو في حال الشباب فنسي بعض محفوظه أوْ وَهِم فكان ماذا ؟ أهو معصوم من النسيان ؟ .

ولما قدِم العراق في آخر عمره حدَّث بجملةٍ كثيرةٍ من العلم ، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يُجوِّدها ، ومثل هذا يقع لشعبة ، ولوكيع ، ولكبار الثقات فدع عنك الخَبْط ، وذرْ خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين ، فهو شيخ الإسلام ، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان [٢] .

---

[١] **تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٠٧) ، سير أعلام النبلاء (٢٢ / ٣٠٧) .**

[٢] **ميزان الاعتدال (٤ / ٣٠١ ، ٣٠٢) .**

المثال الثاني : قال الحسيني في ترجمة مالك بن خير الزيادي : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان : هو ممن لم يثبت عدالته يعني أنه ما نصّ أحدٌ على توثيقه فهذا تعنت زائد [(١)] .

أشهر المتشدِّدين من النوع الثاني (التشدد الخاص)

هناك بعض النقاد لهم تعنتٌ خاص في جرح أهل بعض البلاد ، أو أتباع بعض المذاهب لا في جرح كل الرواة ، فالواجب تنقيح أقوالهم ، ورفض القائم على التحامل منها .

ومن أشهر المعروفين بهذا التشدد :

[١] الجوزجـــاني

هو الإمام الحافظ : إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق أبو إسحاق الجوزجاني السعدي ، كان من الحُفَّاظ المُصنِّفين ، والمخرجين الثقات ، وكان أحد أئمة الجرح والتعديل ، توفي سنة تسعٍ وخمسين ومائتين [(٢)] .

وقد اشتهر الجوزجاني بتشدده وتعنته في جرح الرواة الكوفيين ، وقد نبَّه على ذلك كثيرٌ من الأئمة منهم :

أ- **الإمام الذهبي** ، قال : وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون [(٣)] .

ب- **ابن حجر** ، قال : الجوزجاني لا عبرة بحطِّه على الكوفيين [(٤)] ، وقال ابن حجر مبيِّناً سبب تعنت الجوزجاني ومبالغته في جرح رواة

---

(١) **الإكمال للحسيني (ص ٣٩١) رقم ٨١٠ .**

(٢) **راجع ترجمته في : الكاشف (١ / ٢٢٧) ، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٥٤٩) ، وطبقـات الحفاظ (١ / ٢٤٨) .**

(٣) **ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٧٢) .**

(٤) **تهذيب التهذيب (١ / ١١٨) .**

أهل الكوفة : وممن ينبغي أن يُتوقَّف في قبول قوله في الجرح : من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد ، فإن الحاذق إذا تأمّل ثلب [١] أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب ، وذلك لشدة انحرافه في النصب [٢] ، وشهرة أهلها بالتشيُّع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسانٍ ذلقة ، وعبارةٍ طلقة حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش ، وأبي نعيم ، وعبيد الله بن موسى ، وأساطين الحديث ، وأركان الرواية ، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثّق رجلاً ضعفه قُبل التوثيق [٣] .

ج- **الكوثري** ، قال : استقرَّ قول أهل النقد فيه على أنه لا يُقبل له قولٌ في أهل الكوفة [٤] .

وسأورد لك بعض الأمثلة التي تدلك على تعنُّته وتشدُّده في جرح الرواة الكوفيين :

المثال الأول : قال الذهبي في ترجمة أجلح بن عبد الله الكوفي : وثّقه : ابن معين ، وأحمد العجلي ، **وقال أحمد بن حنبل** : ما أقربه من فطر بن خليفة، **وقال أبو حاتم** : ليس بالقوي ، **وقال النسائي** : ضعيف له رأي سوء ، **وقال القطان** : في نفسي منه شيء ، **وقال ابن عدي** : شيعي صدوق ، **وقال الجوزجاني** : الأجلح مفتر [٥] .

---

[١] أي قدح وعيب لسان العرب ٢ / ١١٦ .

[٢] النواصب : قوم يتدينون ببغض الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه لسان العرب ١٤ / ١٥٧ .

[٣] لسان الميزان (١ / ١٠٨ ، ١٠٩) .

[٤] تأنيب الخطيب (ص ١١٦) .

[٥] ميزان الاعتدال (١ / ٧٩) .

فانظر كيف خرج الجوزجاني عنهم جميعاً إلى الجرح بالكذب وما كذبه منهم أحد ، وإنما دفعه إلى هذا حطُه على الكوفيين فوقع في هذا الشطط.

المثال الثاني : قال الذهبي في ترجمة زبيد بن الحارث اليامي : من ثقات التابعين فيه تشيعٌ يسير ، قال القطان : ثبت ، وقال غير واحد : هو ثقة ، وقال أبو إسحاق الجوزجاني كعوائده في فظاظة عبارته : كان من أهل الكوفة قومٌ لا يحمد الناس مذاهبهم هم رؤوس محدثي الكوفي مثل : أبي إسحاق ، ومنصور ، وزبيد اليامي، والأعمش وغيرهم من أقرانهم احتملهم الناس لصدق ألسنتهم في الحديث وتوقَّفوا عندما أرسلوا [١] .

المثال الثالث : قال ابن حجر في ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق : **قال الجوزجاني** : كان مائلاً عن الحق ، ولم يكن يكذب في الحديث .

قال ابن عدي : يعني ما عليه الكوفيون من التشيع .

قال ابن حجر : الجوزجاني كان ناصبياً منحرفاً عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان والصواب موالاتهما جميعاً [٢] .

المثال الرابع : قال ابن حجر في ترجمة المنهال بن عمرو : قال ابن معين ، والنسائي ، والعجلي وغيرهم : ثقة .

وقال الجوزجاني : كان سيئ المذهب .

قال ابن حجر : قلنا غير مرة إن جرح الجوزجاني لا يُقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه [٣] .

---

[١] ميزان الاعتدال (٢ / ٦٦) .

[٢] هدي الساري (ص ٤٠٩ ، ٤١٠) وراجع : **الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي** (١ / ٣١٠) .

[٣] هدي الساري (ص ٤٦٨ ، ٤٦٩) .

المثال الخامس : قال ابن حجر في ترجمة أبان بن تغلب :

قالَ أحمد ، ويحيى ، وأبو حاتم ، والنسائي : ثقة ، وقال الجوزجاني : زائغ مذموم المذهب مجاهر .

قال ابن حجر : الجوزجاني لا عبرة بحطِّه على الكوفيين [١] .

[٢] عبد الرحمن بن خراش

قال الحافظ ابن حجر : ويلتحق بالجوزجاني – **في التعنت الخاص**– : عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ ، فإنه من غلاة الشيعة بل نُسب إلى الرفض فيُتأنّى في جرحه لأهل الشام للعداوة البيِّنة في الاعتقاد [٢] .

وقال الذهبي : ابن خراش حاد النفس في الجرح [٣] .

[٣] الحافظ أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة

قال الحافظ السخاوي بعد نقله لكلام ابن حجر في تعنت ابن خراش في جرحه لأهل الشام : وكذا كان ابن عقدة شيعياً فلا يُستغرب منه أن يتعصَّب لأهل الرفض [٤] .

[٤] الإمام الحافظ نعيم بن حماد الخزاعي

ومما يُذكر من التعنت الخاص بالجرح هنا تعنت :

نعيم بن حماد ، فإنه كان متعنتاً وشديداً على أهل الرأي .

قال ابن حجر : كان نعيم شديداً على أهل الرأي [٥] .

---

[١] **تهذيب التهذيب (١ / ١١٨)** .

[٢] **لسان الميزان (١ / ١٠٩) وراجع : فتح المغيث (٣ / ٢٧٥)** .

[٣] **الموقظة (ص ٨٢)** .

[٤] **فتح المغيث (٣ / ٢٧٥)** .

[٥] **هدي الساري (ص ٤٧٠)** .

المطلب الخامس

موقف العلماء من أحكام المتشددين في الجرح والتعديل

اتفق النقاد المعتدلون والأئمة المنصفون من علماء هذا الفن على أن أحكام المتشددين في الجرح لا تُقبل إذا انفردوا بها إلا بعد البحث والتدقيق خاصةً إذا لم يذكروا سبب التجريح أو خالفهم المعتدلون من طبقتهم ، فإذا وثَّقوا راوياً كان ذلك أعظم التوثيق وأعلاه حتى لو انفردوا بهذا التوثيق ، وإذا انفردوا بتضعيف راوٍ فإنه لابد من معرفة سبب هذا التضعيف ، وهل هذا السبب من موجبات تضعيف الراوي ورد روايته أم لا ؟ وهل وافقهم النقاد المعتدلون أم لا ؟ فإذا ذكروا سبباً يستوجب التضعيف أو وافقهم المعتدلون قُبل قولهم .

فإذا لم يذكروا سبب الجرح أو ذكروا سبباً لا يقتضي التجريح وخالفهم المعتدلون من النقاد رُدَّ قولهم لعلَّة التشدد .

وقد تواردت أقوال العلماء على تأكيد هذا المعنى وبيانه ، وإليك بعضاً منها :

قال الإمام الذهبي عند عرضه لأقسام علماء الجرح والتعديل من حيث التشديد والتساهل :

قسمٌ منهم متعنِّتٌ في التوثيق ، مُتثبِّتٌ في التعديل ، فهو حادُّ النفس في الجرح فيغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ، ويجرحه بأدنى جرح ، ويلين بذلك حديثه فهذا إذا وثَّق شخصاً فعُضَّ على قوله بناجذيك ، وتمسك بتوثيقـــــه ، وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ؟ فإن وافقه ولم يوثِّق ذلك أحدٌ من الحُذاق فهو ضعيف ، وإن وثَّقه أحدٌ فهو الذي قالوا فيه : لا يُقبل تجريحه إلا مفسَّراً يعني : أنه لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً : هو ضعيف

ولم يوضِّح سبب ضعفه ، وغيره قد وثقه ، فمثل هذا يُختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه ، وهو إلى الحُسن أقرب [١] .

وقال ابن حجر : ينبغي أن لا يُقبل الجرح والتعديل إلا من عدلٍ متيقظٍ فلا يُقبل جرح من أفرط فيه فجرح بما لا يقتضي رد حديث المحدث [٢] .

وقال ابن حجر [٣] بعد الكلام عن بعض المتشددين في الجرح : فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثَّق رجلاً ممن ضعَّفه هو قُبِل التوثيق .

ووافقه السخاوي [٤] على هذا الكلام .

وقال الشيخ طاهر الجزائري : المُشدِّد قد أفرط في التثبت في أمر التعديل فلهذا تراه يؤاخذ الراوي بالغلطتين والثلاث ، فهذا إذا وثَّق راوياً فلا تتوقف في توثيقه ، وإذا ضعَّف راوياً فتأنَّ في أمره ، وانظر هل وافقه غيره على ذلك فإن لم يُوثِّق ذلك الراوي أحدٌ من الجهابذة النقاد فهو ضعيف ، وإن وثقه أحدٌ منهم كان موضعاً للنظر والبحث [٥] .

وقال اللكنوي : هناك جمعٌ من أئمة الجرح والتعديل لهم تشددٌ في هذا الباب فيجرحون الراوي بأدنى جرح ، ويُطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه عند أُولي الألباب فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر وجرحه لا يُعتبر إلا إذا وافقه غيره ممن يُنصف ويُعتبر فمنهم : أبو حاتم ، والنسائي ، وابن معين ، وابن القطان ،

---

(١) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٧١ ، ١٧٢) .
(٢) نزهة النظر (ص ٦٨) .
(٣) لسان الميزان (١ / ١٠٩) .
(٤) فتح المغيث (٣ / ٢٧٥) .
(٥) توجيه النظر إلى أصول الأثر (ص ٢٨١) .

ويحيى القطان ، وابن حبان وغيرهم فإنهم معروفون بالإسراف في الجرح والتعنت فيه ، فليتثبت العاقل في الرواة الذين تفردوا بجرحهم ، وليتفكر فيه [١].

وقال أيضاً : إذا كان أحد الحاكمَين متساهلاً في الحكم بالتضعيف والوضع متشدداً في الجرح والآخر متوسطاً في القدح فيُترك قول المشدد ويُقبل قول غير المشدد [٢] .

وقال : هناك خلقٌ كثيرٌ من المحدثين لهم تشدُّدٌ في الجرح أو تساهلٌ في الحكم بالضعف والوضع مع جلالة قدرهم ورِفعة ذكرهم ، فإذا كان الحاكم بالضعف أو الوضع من هذه الطائفة ، والحاكم بالحسن أو الصحة من الطائفة المتوسطة يُرجَّح قول هذه على تلك لما عُرف من تشدُّد الفرقة الأولى وتساهلها وتوسُّطِ الفرقة الثانية وتعمُّقها [٣] .

فقول المتشدد لا يُقبل بإطلاقٍ بل لابد من البحث والنظر ومعرفة من وافقه ومن خالفه .

قال الدكتور أحمد عمر هاشم : لا يُؤخذ بقول المتشدد والمتساهل إلا بعد النظر والبحث ، وبعد معرفة الأسس التي بنى عليها نقده وأصدر على ضوئها حكمه لمعرفة الحقيقة ، وهل وافقه غيره أم لا ؟ [٤] .

---

[١] **الرفع والتكميل** (ص ٢٧٤ ، ٢٧٥) .
[٢] **الأجوبة الفاضلة** (ص ١٦٢) .
[٣] **الأجوبة الفاضلة** (ص ١٧٩) .
[٤] **دراسات في علوم الحديث** (ص ٢٣٢) .

المبحث الثاني : المُعتدلون في الجرح والتعديل

ويشتمل على خمسة مطالب :

المطلب الأول : مفهوم الاعتدال عند علماء الجـــــــرح والتعديل .

المطلب الثاني : الأسباب الحاملة للعلماء على الاعتدال .

المطلب الثالث : نشأة الاعتدال في الجرح والاعتدال .

المطلب الرابع : أشهر المعتدلين في الجرح والتعديل .

المطلب الخامس : موقف العلماء من أحكام المعتدلين في الجرح والتعديل .

المطلب الأول

مفهوم الاعتدال عند علماء الجرح والتعديل

العدل لغة : هو ما قام في النفوس أنه مستقيم ، وهو ضد الجور .

والعدل هو : الحكم بالحق .

والعدل من الناس هو : المرضي في قوله وحكمه [١] .

والمقصود بالاعتدال في الجرح والتعديل عند علماء هذا الفن هو :

الإنصاف في الحكم ، والاعتدال في الرأي ، والتثبت في القول ، وعدم التجريح إلا ببينة ، والتعديل إلا بمعرفة .

فالمعتدلون هم : الذين اتَّصفوا بالتحري الواسع ، والورع الشديد .

قال الإمام الذهبي مبيِّناً معنى الاعتدال :

قسمٌ معتدلٌ منصفٌ قَبِل العلماء أقوالهم وارتضوها فلا يُضعِّفون إلا بجارح ، ولا يُعدِّلون إلا بمعرفة [٢] .

---

[١] لسان العرب (٩ / ٨٣) .

[٢] الموقظة (ص ٨٣) .

المطلب الثاني

الأسباب الحاملة للعلماء على الاعتدال

الإنصاف في الحكم والاعتدال في الرأي هو الأصل الذي ينطلق منه العلماء ، والتشدُّد أو التساهل هو الشذوذ المخالف للأصل ، والشيء إذا جاء على أصله لا يُسأل عن علَّته ، وقد أمر الله تبارك تعالى بالعدل وقول الحق في الغضب والرضا ، والشهادة بإنصاف على القريب والبعيد ، وأدلة ذلك أكثر من أن تحصى منها :

قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ ﴾ [1] .

وقال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴾ [2] .

وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾ [3] .

وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ ﴾ [4] .

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الآمرة بالعدل والإنصاف ، فالعدل هو التزامٌ بأحكام الإسلام واتباعٌ لهدي القرآن .

---

[1] سورة النحل (٩٠) .

[2] سورة النساء (١٣٥) .

[3] سورة المائدة (٨)

[4] سورة الأنعام (١٥٢) .

المطلب الثالث

نشأة الاعتدال في الجرح والتعديل

نشأ الاعتدال مقترناً بنشأة الجرح والتعديل ، فهو التزامٌ بأحكام الإسلام وانقيادٌ لتعاليمه .

يقول ابن حجر : كل طبقةٍ من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ، ومتوسط [1] يعني : معتدل ، ولذلك تجد أقوال المُتقدِّمين أقرب إلى العدل والإنصاف ، وأبعد من التساهل والإجحاف .

والغالب على المتقدمين الاعتدال لسلامتهم من الهوى ويكثُر في المتأخرين التعديل للموافقين ، والتجريح للمخالفين ، والسلامة من الهوى أمرٌ جِدُّ عسير .

المطلب الرابع

أشهر المعتدلين في الجرح والتعديل

جمهور أئمة النقاد معدودٌ في هذا القسم .

ومن أشهر الموصوفين بالاعتدال والإنصاف :

عبد الرحمن بن مهدي ، وسفيان الثوري ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري ، وأبو زرعة الرازي ، والدارقطني ، والنووي ، والعراقي ، والذهبي ، وابن حجر وغيرهم [2] .

---

(1) المتكلمون في الرجال (ص١٤٤) .

(2) راجع : ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص٧٢) ، والموقظة (ص٨٣) ، والإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص٢٠٥) ، والرفع والتكميل (ص٣٠٦) ، وتوجيه النظر (١ / ٢٨٢) ، وقواعد في علوم الحديث (ص١٨٩) .

وعدّ الذهبي وغيره : ابن عدي من المعتدلين [١] ، وإن كان الأصح عدُّه من **المتشددين** لأنه ذكر في كتابه : " **الكامل في الضعفاء** " كل من تُكلِّم فيه ولو كان من رجال الصحيحين ، وهذا منه تشدُّدٌ ومبالغة ، وإن كان يذكرهم ويدافع عنهم في أغلب الأحيان .

قال ابن الجوزي في ترجمة أبي القاسم البغوي :

قال ابن عدي : رأيت العلماء ببغداد مجتمعين على ضعفه ، قال ابن الجوزي : وهذا تحاملٌ من ابن عدي وما للطعن فيه وجه [٢] .

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة : في عدِّ ابن عدي من المعتدلين نظرٌ طويل إذ هو من المتعنتين على الحنفية وغيرهم ، فينبغي أن يُعدَّ ابن عدي في قسم المتعنتين [٣] .

وقال الدكتور عزت عطية : لست أدري لماذا يُذكَر ضمن المعتدلين [٤] .

---

[١] **الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢ / ١٣٩) وراجع : ميزان الاعتدال (٤ / ١٨٥) .**

[٢] **ذكر من يعتمد قوله (ص ١٧٢) .**

[٣] **في تعليقه على كتاب الرفع والتكميل للكنوي (ص ٣٠٦) .**

[٤] **الإرشاد في علوم الحديث (ص ٨٠) .**

المطلب الخامس

موقف العلماء من أحكام المعتدلين في الجرح والتعديل

اتفق العلماء على قبول أقوال هؤلاء المعتدلين ، واعتماد أحكامهم لأنهم الأقرب إلى الحق ، والأحرى بقول الصواب لاعتدالهم وإنصافهم .

قال الإمام الذهبي : نحن لا ندَّعي فيهم العصمة لكنهم أكثر الناس صواباً ، وأندرهم خطأ ، وأشدُّهم إنصافاً ، وأبعدهم عن التحامل ، وإذا اتَّفقوا على تعديل أو جرحٍ فتمسَّك به ، واعضُض عليه بناجذيك ، ولا تتجاوزه فتندم ، ومن شذَّ منهم – إشارة إلى المتشددين والمتساهلين – فلا عبرة به ، فخلِّ عنك العناء ، وأعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر [١] .

وأحكامهم التي أنصفوا فيها وأجمعوا عليها كثيرة ، وهي تمثل النسبة الأكبر في كلامهم على الرجال ، ويكفي لتقف على صحة هذا الكلام أن ترجع إلى كتابٍ كتهذيب التهذيب لابن حجر لتجد أنهم اتفقوا كثيراً على توثيق بعض الرواة كما اتفقوا كثيراً على تضعيف بعض الرواة ، وهذا من أعظم الأدلة على إنصافهم ، والتزامهم في الجملة بقواعد الجرح والتعديل .

---

[١] سير أعلام النبلاء (١١ / ٨٢) .

المبحث الثالث : المتساهلون في الجرح والتعديل

ويشتمل على خمسة مطالب :

المطلب الأول : مفهوم التساهل عند علماء الجـــــرح والتعديل .

المطلب الثاني : الأسباب الحاملة لبعض العلماء على التساهل .

المطلب الثالث : نشأة التساهل في الجرح والتعديل .

المطلب الرابع : أشهر المعروفين بالتساهل في الجــرح والتعديل .

المطلب الخامس: موقف العلماء من أحكام المتساهلين فـــي الجرح والتعديل .

المطلب الأول

مفهوم التساهل عند علماء الجرح والتعديل

السهل لغة : نقيض الحزن ، وهو كل شيء مائل إلى اللين وقلة الخشونة، والتسهيل هو التيسير ، والتساهل هو : التسامح [١] .

والمراد بالتساهل عند علماء الجرح والتعديل :

عدم مراعاة القواعد والضوابط التي وضعها العلماء لتوثيق الرواة بالتسامح في تطبيقها .

والاعتدال هو فضيلةٌ بين نقيضين ، فمن زاد على هذه القواعد فقد تشدَّد وأسرف ، ومن تهاون في تطبيقها ، أو اصطلح على قواعد أخف منها خالف بها جمهور العلماء فقد تساهل وتسامح ، وكلاهما لا يعتبر به .

المطلب الثاني

الأسباب الحاملة لبعض العلماء على التساهل

التساهل عيبٌ في النقد ينشأ من عدة أسباب :

الأول : اصطلاح ضوابطٍ وقواعدٍ في التوثيق فيها نوعٌ من التساهل لا يرضاه جمهور أهل العلم كتوثيق كل من عُرِف بطلب العلم ، أو توثيق مجهول العدالة ، أو توثيق من روى عنه عدلٌ واحد ونحو ذلك .

الثاني : الغفلة عن قواعد المحدثين في الجرح والتعديل ، وعدم مراعاة تطبيقها عند توثيق الرواة .

---

[١] لسان العرب (٦ / ٤١٢)

الثالث : الحالة النفسية للناقد والتي تجعله يبالغ في إحسان الظن بالمسلمين ، وعدم التحري والتتبع لأخطائهم .

فالتساهل في جُملته راجع إلى تسامح المُتساهل في مذهبه في الجرح والتعديل ، أو اعتبار بعض الأوصاف على خلاف غيره ، أو عدم اعتبارها كتعديل المستور ونحوه ، أو إلى عدم التحري .

المطلب الثالث

نشأة التساهل في الجرح والتعديل

طبائع البشر مختلفة ، فمنهم الشديد الغليظ الصعب ، ومنهم الهيِّن الليِّن السهل ، ومنهم المُعتدل المُنصِف ، تلك سنة الله في خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً .

ولكننا لا نستطيع أن نُحدِّد تاريخاً معيَّناً لنشأة التساهل ، وإن كان الأغلب على الظن تأخره عن نشأة التشدد والاعتدال .

لأن الأقدمين كانوا فريقين :

- فريقٌ يبالغ في الدفاع عن السنة فيُفرط في التشدد .
- وفريقٌ يعتدل ويُنصف ثم ظهر فريق المتساهلين .

وبالنظر في أسماء المتساهلين ندرك أنه متأخرٌ نسبياً عن نشأة التشدُّد والاعتدال ، وإن ظهر من بعض الأقدمين تساهل إلا أنه قليل جداً .

المطلب الرابع

أشهر المعروفين بالتساهل في الجرح والتعديل

[١] ابن حبان البستي

ورغم أننا عددناه من المتشدِّدين في الجرح وضربنا أمثلةً لتعنته وإسرافه فيه إلا أنه متساهلٌ في التعديل ، متشدِّدٌ في الجرح ، وقد اشتهر تساهله في التوثيق اشتهاراً كبيراً إذ أنه يُوثِّق كل راوٍ انتفت جهالة عينه حتى يتبيَّن جرحه ، وقد نصّ على تساهله هذا غيرُ واحدٍ من العلماء القُدامى والمتأخرين .

قال ابن حجر : هذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهبٌ عجيب ، والجمهور على خلافه ، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتابه : " **الثقات** " الذي ألَّفه ، وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال : العدل من لم يُعرف فيه الجرح إذ التجريح ضد التعديل فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه إذ لم يُكلف الناس ما غاب عنهم [(١)] .

فتوثيق ابن حبان يعني أن الراوي قد انتفت جهالة عينه ، ولم يُعلم فيه جرح ، وهذا مسلكٌ متسع ، قد خالف فيه ابن حبان جمهور أئمة هذا الشأن فكان به من المتساهلين في التوثيق .

ولذلك قال العلماء : ابن حبان واسع الخطو في باب التوثيـــق ، يوثِّق كثيراً ممن يستحق الجرح .

---

(١) لسان الميزان (١ / ١٠٧) .

[٢] أبو عيسى الترمذي

وقد عدَّه من المتساهلين : الذهبي [١] ، والسخاوي [٢] .

[٣] أبو عبد الله الحاكم

وقد عدَّه من المتساهلين :

ابن الصلاح ، قال : وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهلٌ في القضاء به [٣] .

والبدر العيني ، قال : قد عُرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل والموضوعة [٤] .

وابن حجر ، قال : الحاكم مشهورٌ بالتساهل في التصحيح [٥] .

وقد عدَّه أيضاً من المتساهلين : الحافظ الذهبي [٦] ، والسخاوي [٧] .

[٤] أبو بكر البيهقي

وقد عدَّه من المتساهلين : الحافظ الذهبي [٨] .

---

[١] ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص (١٧٢) ، والموقظة (ص٨٣) .

[٢] فتح المغيث (٣ / ٢٧٥) .

[٣] علوم الحديث (ص ١٧٢) .

[٤] البناية في أحاديث الهداية (١ / ٦٢٧) .

[٥] مشكاة المصابيح (٣ / ٣١٣) .

[٦] ذكر من يعتمد قوله في التجريح والتعديل (ص ١٧٢) .

[٧] فتح المغيث (٣ / ٢٧٥) .

[٨] ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٧٢) ، والموقظة (ص ٨٣) .

المطلب الخامس

موقف العلماء من أحكام المتساهلين في الجرح والتعديل

حذَّر العلماء من التساهل في باب الجرح والتعديل مخافة أن يؤدي التساهل إلى الوقوع في الكذب ، لأنه قد يكون وسيلةً لتوثيق الضعيف وقبول رواياته .

قال ابن حجر : وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل ، فإنه إن عدَّل أحداً بغير تثبُّت كان كالمثْبِت حُكْماً ليس بثابت فيُخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب [١] .

فالمتساهلون لا يُؤخذ بأحكامهم في الرواة ، خاصةً إذا انفردوا إلا بعد البحث والتحرِّي والنظر في أقوال الأئمة المعتدلين فيهم .

قال الإمام السخاوي : ولوجود التشدد ومقابله – أي التسامح – نشأ التوقُّف في أشياء من الطرفين ، بل رُبَّما رُدَّ كلام كلٍ من المُعدِّل والجارح مع جلالته وإمامته ونقده وديانته [٢] .

---

[١] نزهة النظر (ص ٦٩) .

[٢] فتح المغيث (٣ / ٢٧٢ ، ٢٧٣) .

الفصل الخامس

قواعد المحدثين في الجرح والتعديل

القاعدة الأولى

عدم قبول الجرح فيمن ثبتت عدالته

هناك جماعةٌ من العلماء ثبتت عدالتهم ، وكثُر مادحوهم ، وقُبِلت أحاديثهم ، واجتمع الناس عليهم فكانت رتبتهم أرفع من أن يُسئل عنهم العلماء نظراً لشهرة عدالتهم ، واستفاضة إمامتهم ، وأمثلة ذلك كثيرة :

سُئل يحيى بن معين عن عبيدة السلماني فقال : ثقة لا يُسئل عنه (١) .

وسُئل عن مسروق فقال : ثقة لا يُسئل عنه (٢) .

وقال في الربيع بن خُثَيم : لا يُسئل عن مثله (٣) .

وقال أبو حاتم في جعفر الصادق : ثقة لا يُسئل عن مثله (٤) .

وقال الخطيب في سفيان الثوري : كان إماماً من أئمة المسلمين ، وعَلَماً من أعلام الدين ، مُجْمعاً على إمامته بحيث يُستغنى عن تزكيته ، مع الإتقان ، والحفظ ، والمعرفة ، والضبط ، والورع ، والزهد (٥) .

ولما سُئل أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهويه قال : مثل إسحاق يُسئل عنه ، إسحاق عندنا إمامٌ من أئمة المسلمين (٦) .

ولما سُئل ابن معين عن أبي عبيد قال : مثلي يُسئل عنه ؟ هو يُسئل عن الناس (٧) .

---

(١) الجرح والتعديل ٦ / ٩١ .
(٢) الجرح والتعديل ٨ / ٣٩٦ .
(٣) تذكرة الحفاظ ١ / ٥٧ .
(٤) تذكرة الحفاظ ١ / ١٦٦ .
(٥) تهذيب التهذيب ٣ / ٤٠٠ .
(٦) الكفاية ص ١٤٨ .
(٧) الكفاية ص ١٤٨ .

ولذلك انتبه العلماء قديماً لهذا الأمر ، وحذَّروا من الوقوع في هذا الخطأ ، ورفضوا الجرح في الأئمة الكبار ، وعدُّوا ذلك من سقطات الجارح وعيوبه .

قال الإمام أحمد بن نصر المروزي : كل رجلٍ ثبتت عدالته لم يُقبل فيه تجريح أحد حتى يتبين ذلك عليه بأمرٍ لا يحتمل غير جرحه [١].

وقال الإمام محمد بن جرير الطبري : لو كان كل من ادُّعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادُّعي عليه وسقطت عدالته ، وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم أحدٌ إلا وقد نسبه قومٌ إلى ما يُرغب به عنه ، ومن ثبتت عدالته لم يُقبل فيه الجرح ، وما تسقط العدالة بالظن [٢] .

وقال ابن عبد البر : الصحيح في هذا الباب أن من صحَّت عدالته ، وثبتت في العلم إمامته ، وبانت ثقته ، وبالعلم عنايته لم يُلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحه ببينة عادلة يصح بها جرحه على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قاله لبراءته من الغل والحسد ، والعداوة والمنافسة ، وسلامته من ذلك كله ، فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر .

ثم قال : إن السلف – رضي الله عنهم – قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير ، منه في حال الغضب ، ومنه ما حمل عليه الحسد ، ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم المقول فيه ما قال القائل فيه ، وقد حمل بعضهم على بعض

---

(١) التمهيد لابن عبد البر ٢ / ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) هدي الساري ص ٤٤٩ .

بالسيف تأويلاً واجتهاداً ، ولا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان وحجة توجبه (١) .

ثم أورد كلام بعض الأئمة الأعلام في بعض (٢)، ومنه كلام بعض الصحابة في بعض .

ثم قال : فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم في بعض فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان الله عليهم بعضهم في بعض فإن فعل ذلك ضلَّ ضلالاً بعيداً ، وخسر خسراناً .

ثم قال : قف عند ما شرطناه في أن لا يُقبل فيمن صحت عدالته ، وعُلمت بالعلم عنايته ، وسلِم من الكبائر ، ولزم المروءة والتصاون ، وكان خيره غالباً ، وشره أقل من عمله فهذا لا يُقبل فيه قول قائل لا برهان له به ، وهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله (٣) .

وقال التاج السبكي : الصواب عندنا أن من ثبتت إمامته وعدالته ، وكثُر مادحوه ومزكوه ، وندر جارحوه ، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصبٍ مذهبي أو غيره فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه ، ونعمل فيه بالعدالة وإلا فلو فتحنا هذا الباب وأخذنا بتقديم الجرح على إطلاقه لما سَلِم لنا أحدٌ من الأئمة إذ ما من إمامٍ إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون (٤) .

وقال أيضاً : الجارح لا يُقبل منه الجرح وإن فسَّره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه ، وما دحوه على ذاميه ، ومزكوه على جارحيه إذا كانت

---

(١) **جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ص ٤٣٦ .**
(٢) **جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ص ٤٣٦ - ٤٤٩ .**
(٣) **جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ص ٤٤٩ .**
(٤) **طبقات الشافعية الكبرى ٢ / ٦ ، ٧ .**

هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه من تعصب مذهبي ، أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء أو غير ذلك [١] .

فحاصل هذه القاعدة : أن من ثبتت عدالته بيقين ، وكثر مادحوه فإنـــه لا يُلتفت إلى من جرحه ، خاصةً إذا كان الجرح غير مفسر ، أو كانت هناك أمارة دالة على عدم براءة هذا الجارح كتعصبٍ لمذهب ، أو منافسةٍ لدنيا ، أو هـــوى غالب أو نحو ذلك ، والكمال لله وحده .

وقال الحافظ ابن حجر : إن كان الجرح غير مفسر فإنه لا يقـــدح فـــيمن ثبتت عدالته [٢] .

---

[١] قاعدة في الجرح والتعديل ص ٣٠ .

[٢] نزهة النظر ص ٦٩ .

القاعدة الثانية

وجوب صيانة أعراض المسلمين

الأصل المفهوم من قواعد الشرع : صيانة الأعراض بتحريم الخوض فيها ، وأن الكلام في الرواة إنما أُجيز للضرورة ، ولمصلحة الشريعة ، فمن لم تكن له رواية ، ولم تكن هناك مصلحة شرعية من ذكر عيوبه ونقائصه حرُمت غِيبته للأدلة القاضية بتحريم الخوض في أعراض المسلمين .

قال الحافظ السخاوي : قد شغف جماعة من المتأخرين ... بذكر المعائب ولو لم يكن المعاب من أهل الرواية وذلك غيبة محضة ، ولذا تعقَّب ابن دقيق العيد : ابن السمعاني في ذكره بعض الشعراء وقدح فيه بقوله : إذا لم يُضطَّر إلى القدح فيه للرواية لم يجُز .

ونحوه قول ابن المرابط : قد دُوِّنت الأخبار وما بقي للتجريح فائدة .

ثم أشار السخاوي إلى أن هذا القول لا يُحمل على عمومه بل يجوز الكلام في الرجال إذا كانت نصيحة مبنية على غرضٍ شرعي [١] .

وقد عاب عليه السيوطي تجريحه لمن ليست لهم رواية وقال : إن كان كثيراً ممن جرحهم لا رواية لهم فالواجب فيهم شرعاً أن يسكت عن جرحهم ويهمله [٢] .

وإذا كان الجرح قد أُجيز للضرورة فهو بمثابة الميتة للمُضطَّر ، فلا تجوز المبالغة في جرح الراوي ، ولا ذكر ما لا تعلُّق له بالرواية .

قال الإمام القرافي بعد أن بيَّن بعض الامور التي تُجوِّز الغيبة :

---

[١] **فتح المغيث ٣ / ٢٧١ .**

[٢] **الرفع والتكميل ص ٦٥ .**

الزيادة على العيوب المُخلَّة بما استُشرِت فيه حرام بل تقتصر على عيب ما عين لك السائل [١] .

ثم قال : والتفكه بأعراض المسلمين حرام ، والأصل فيها العصمة [٢] .
حتى قال : واشترط أيضاً في هذا القسم : الاقتصار على القوادح المخلة بالشهادة أو الرواية فلا يقول : هو ابن زنا ، ولا أبوه لاعن أمه إلى غير ذلك من المؤلمات التي لا تعلُّق لها بالشهادة والرواية [٣] .

وقال السخاوي : إذا أمكنه الجرح بالإشارة المُفْهِمة ، أو بأدنى تصريح لا تجوز له الزيادة على ذلك فالأمور المرخَّص فيها للحاجة لا يُرتقي فيها إلى زائد على ما يُحصِّل الغرض [٤] .

وقال السخاوي أيضاً : لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد .

فقد قال العز بن عبد السلام في قواعده : إنه لا يجوز للشاهد أن يُجرح بذنبين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما ، فإن القدح إنما يجوز للضرورة فليُقدَّر بقدرها ، ووافق عليه العراقي وهو ظاهر [٥] .

وحاصل هذه القاعدة أن أعراض المسلمين مُحرَّمة ، وأنه لا يجوز الخوض فيها إلا للضرورة ، وعند الضرورة لا يجوز الإكثار من ذكر العيوب والنقائص بل يجب الاكتفاء بما تسقط به العدالة ، وذلك كإباحة الميتة للمُضطر فإنه لا يجوز تناول شيءٍ منها إلا بقدر الضرورة .

---

[١] **الفروق** ٤ / ٢٠٥ .
[٢] **الفروق** ٤ / ٢٠٦ .
[٣] **الفروق** ٤ / ٢٠٦ .
[٤] **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ** ص ٨٥ .
[٥] **فتح المغيث** ٣ / ٢٧٢ .

القاعدة الثالثة

وجوب نقل أقول المجرحين والمعدلين معا

لا ريب أن كل إنسان – عدا الأنبياء – عنده حقّ وباطل ، وفيه خيرٌ وشر ، فيذكر وينسى ، ويعلم ويجهل ، فلكل بشرٍ أخطاؤه ، ولكل عالمٍ هفواته ، ولكل جوادٍ كبوة ، ولكل سيفٍ نبوة .

قال سعيد بن المسيب : ليس من شريفٍ ، ولا عالمٍ ، ولا ذي فضل – يعني غير الأنبياء – إلا وفيه عيب ، ولكن من الناس من لا ينبغي أن تُذكر عيوبه ، فمن كان فضله أكثر من نقصه وُهِب نقصه لفضله [١] .

وقال عبد الله بن المبارك : إذا غلبت محاسن الرجل – على المساوئ – لم تُذكر المساوئ ، وإذا غلبت المساوئ على المحاسن لم تُذكر المحاسن [٢] .

وقال الشعبي : كانت العرب تقول : إذا كانت محاسن الرجل تغلب مساوئه فذلكم الرجل الكامل ، وإذا كانا متقاربين فذلكم المتماسك ، وإذا كانت المساوئ أكثر من المحاسن فذلكم المتهتك [٣] .

وقال الشافعي : إذا كان الأغلب الطاعة فهو المُعدَّل ، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرح [٤] .

ومن هذه النقول وغيرها كثير قَعَّد العلماء قاعدة هامة وهي : وجوب ذكر أقوال المعدلين بجوار أقوال المجرحين عند تساويهما ، وإغفال أقوال المجرحين في حق من كثرت طاعاته ، وكثُر مادحوه وقلَّ ذاموه ، وقد تذكر للرد عليها

---

[١] **الإعلام بالتوبيخ ص ٨٨ .**

[٢] **تذكرة الحفاظ ١ / ٢٧٦ .**

[٣] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ٢ / ٢٦٠ .**

[٤] **الكفاية في علم الرواية للخطيب ص ٧٩ .**

وبيان خطئها ، وعابوا على من اكتفى في حق بعض الرواة بذكر المساوئ دون المحامد .

ولذلك قال العلماء : إن من مقتضيات العدالة : الموازنة بين الجرح والتوسط بين التوثيق والتضعيف ، وعدم الاكتفاء بطرف الكلام والسكوت عن الطرف الأخر .

فلا يكون الناقد عادلاً إذا أطنب في مدح من يحب وذكر جميع محاسنه وتغافل عن غلطاته وتأوّل له ما أمكن .

وإذا ذكر مخالفاً له أكثر من نقل أقوال من طعن فيه ، وأخذ يُعيد ما ذكره ويُبديه ، ويُكرِّر عبارات الجرح بأساليب شتى ، ولا يستوعب أقوال من وثَّقه ومدحه فتكون الصورة مُشوَّهة ، وكل ذلك تجافٍ عن الإنصاف ، وما الإنصاف إلا من العدل .

قال الذهبي في ترجمة أبان بن يزيد العطار : قد أورده أيضاً العلامة : ابن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثَّقه ، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق [١] .

وقال في ترجمة عبد الملك بن عمير اللخمي : وأما ابن الجوزي فذكره فحكى الجرح وما ذكر التوثيق [٢] .

وقال الشيخ ظفر أحمد التهانوي : الاقتصار على ذكر التضعيف والسكوت عن التوثيق عيبٌ شديد ، وكذا بالعكس إلا أن يكون ممن ثبتت عدالته وأذعنت الأمة لإمامته [٣] .

---

[١] ميزان الاعتدال ١ / ٩ .

[٢] ميزان الاعتدال ٢ / ٦٦٠ .

[٣] قواعد في علوم الحديث ص ٢٨١ .

وقال **الشيخ عبد الحي اللكنوي** : ومن عاداتهم السيئة : أنهم كلما ألَّفوا سِفراً في تراجم الفضلاء ملأوه بما يستنكف عنه النبلاء ، فذكروا فيه المعايب والمثالب في ترجمة من هو عندهم من المجرحين والمقبوحين ، وإن كان جامعاً للمفاخر والمناقب ، وهذا من أعظم المصائب ، تفسد به ظنون العوام ، وتسري به الأوهام في الأعلام (١) .

وما أحسن ما قال التابعي محمد بن سيرين : ظلمٌ لأخيك أن تذكُر منه أسوأ ما تعلم وتكتُم خيره (٢) .

القاعدة الرابعة

ليس كل جرحٍ صدر من ناقدٍ معتمداً مقبولاً

يجب قبل اعتماد جرح الناقد في الراوي أن نتأكَّد من معرفته بمدلولات الألفاظ خاصةً الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عُرف الناس ، وقد تكون في بعض الأزمنة مدحاً ، وفي بعضها ذماً .

كما يجب تفقُّد حال الناقد في العلم بالأحكام الشرعية لأنه ربما ظن الحلال المباح حراماً فجرح به .

ولهذه العِلَّة اشترط العلماء عند جرح الثقة بيان أسباب الجرح ليُنظر فيها هل تستوجب رد روايته ، والطعن في عدالته أم أن فيها مبالغة ومجازفة ، وعدم وضع الأمور في نصابها .

ولقد تبيَّن للعلماء من خلال جرح النقاد للرواة أن الناقد قد يجرح بما لا ينبغي أن يُجرح به .

(١) الرفع والتكميل ص ٦٦ ، ٦٧ .
(٢) صفوة الصفوة لابن الجوزي ٣ / ٢٤٥ ، البداية والنهاية لابن كثير ٩ / ٢٨٠ .

ولذلك اشترطوا بيان أسباب الجرح خاصةً عند جرح الثقة .

فتأمّل هذه القاعدة مع القاعدة الأولى يتضح لك الأمر بجلاء .

وهاهي أمثلة لجرح بعض النقاد للرواة بما لا ينبغي أن يكون جرحاً .

قال السخاوي : مما ينبغي أن يُتفقَّد : حاله في العلم بالأحكام الشرعية فربّ جاهلٍ ظن الحلال حراماً فجرح به ، ومن هنا أوجب الفقهاء التفسير ليتوضح الحال .

وقال الشافعي : حضرت بمصر رجلاً مزكياً يجرح رجلاً فسُئل عن سببه وألح عليه فقال : رأيته يبول قائماً ، قيل : وما في ذلك ؟ قال : يرد الريح من رشاشه على يده وثيابه فيصلي فيه . قيل : هل رايته أصابه الرشاش وصلى قبل أن يغسل ما أصابه ؟ قال : لا ، ولكن أراه سيفعل [١] .

أبمثل هذا يجرح الرواة وتضعَّف الأحاديث ؟

وشبيه ذلك أنه قيل لشعبة بن الحجاج : لِمَ تركت حديث فلان ؟ قال : رأيته يركض على بِرْذَوْن فتركته [٢] .

ومن المعلوم أن هذا ليس بجرح موجب لتركه .

ونحوه ما روى وهب بن جرير عن شعبة أنه قال : أتيت منزل المنهال ابن عمرو فسمعت منه صوت الطنبور فرجعت ولم أسأله .

قال وهب فقلت له : فهلا سألته عسى كان لا يعلم [٣] .

---

(١) **قاعدة في الجرح والتعديل ص ٥٣ .**

(٢) **نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٦٩**

(٣) **الكفاية ص ١٢ .**

قال السخاوي : قال شيخنا – ابن حجر – وهذا اعتراضٌ صحيحٌ فإن هذا لا يُوجب قَدْحاً في المنهال [١] .

ومن ذلك أيضاً ما حكاه شعبة عن نفسه قال : أتيت أبا الزبير وفخذه مكشوفة ، فقلت له : غط فخذك . فقال : لا بأس بذلك . فلذلك لم أرو عنه [٢] .

والعلماء مختلفون هل الفخذ عورة أم لا ؟ على فريقين ، ولكل فريق أدلته وليس القول بأحد الرأيين مسقطاً للعدالة .

ومن ذلك أيضاً : أنه سُئل الحكم بن عتيبة لِمَ لَمْ تروِ عن زاذان ؟ فقال : كان كثير الكلام [٣] .

قال السخاوي [٤] : ولعله استند إلى ما روي عنه ﷺ أنه قال : " **من كثُر كلامه كثُر سقطه ، ومن كثُر سقطه كثُرت ذنوبه ، ومن كثُرت ذنوبه فالنار أولى به** [٥] .

وهذا ليس بلازم ولا مُطَّرِد ولابمثله تُردُّ أحاديث الرواة .

وقد ذكر الإمام الخطيب البغدادي نماذج كثيرة من الجرح بما ليس بجارح في كتابه القيم : " **الكفاية في علم الرواية** " باب : ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر مالا يُسقط العدالة [٦] .

---

(١) فتح المغيث ١ / ٢٢٩ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٧ / ٢٢٣ .

(٣) الكفاية ص ١١٢ .

(٤) فتح المغيث ١ / ٣٣١ .

(٥) رواه الطبراني في المعجم الصغير ٦ / ٣٢٨ ، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٣ / ٧٤ وقال الهيثمي : فيه جماعة لم أعرفهم مجمع الزوائد ٣٠٢/١٠ ، وقال الذهبي : هو حديث ساقط .

(٦) ميزان الاعتدال ١ / ١٣٧ .

والقاعدة في هذه المسألة قول ابن حجر : **إن صدر الجرح من غير عارف بالأسباب لم يُعتبر به** [١] .

ومفاد هذه القاعدة : أنه لابد لاعتماد الجرح أن يكون مفسراً ، وخاصة فيمن ثبتت عدالته حتى لا يُجرح الراوي بغير جارح ، فقد يصدر الجرح ويكون هناك مانع من قبوله ، ولهذه الحالة صور كثيرة ذكرنا منها الجرح بما ليس بجارح .

ونظراً لأهمية هذه القاعدة فسأذكر ثلاث صورٍ أخرى للجرح غير المقبول :

الصورة الأولى : أن يكون الجرح صدر على سبيل المزاح والمُباسطة فيُردُّ ولا يُقبل ومن أمثلة ذلك :

١- ما ذكره الإمام الذهبي في ترجمة **عفان بن مسلم الصفار قال** :

قال جعفر بن محمد الصائغ : اجتمع عفان ، وعلي بن المديني ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وأحمد بن حنبل ، فقال عفان : ثلاثةٌ يُضعَّفون في ثلاثة : عليّ في حماد بن زيد ، وأحمد في إبراهيم بن سعد ، وأبو بكر في شريك ، فقال له علي بن المديني : وعفان في شعبة .

قال الذهبي : هذا منهم على وجه المُباسطة لأن هؤلاء من صغار من كتب عن المذكورين ، فقد ذُكر عفان عند ابن المديني مرة فقال : كيف أذكر رجلاً يشك في حرفٍ فيضرب على خمسة أسطر [٢] .

---

[١] نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٦٩ .

[٢] ميزان الاعتدال ٣ / ٨٢ .

وقال في موضع آخر بعد ذكر هذه الحكاية : هذا على وجه المزاح والتعنت فإنهم أربعتهم كتبوا عن المذكورين وهم أحداث فغيرُهم أثبت في المذكورين منهم [١] .

وقال الحافظ ابن حجر بعد إيراد هذه الحكاية : قال عمر بن أحمد الجوهري : وكل هؤلاء أقوياء ليس فيهم ضعف ولكن قال هذا على وجه المزاح [٢] .

٢- ومثل ذلك ما حكاه أحمد بن حنبل قال : **لقيت يوماً شجاع بن الوليد** مع يحيى بن معين فقال له يحيى : يا كذاب [٣]**فقال شجاع إن كنت كذاباً** [٤]**وإلا** فهتكك الله [٥] .

وقد أورد ابن حجر هذه القصة ثم أورد **بعدها قول ابن معين فيه : ثقة .**

ثم قال ابن حجر : **فكأنه كان مازحه فما احتمل المزاح** [٦] .

الصورة الثانية : **أن يكون الجارح في نفسه مجروحاً فحينئذٍ لايجوز قبول** جرحه منفرداً [٧] ولا **تعديله إلا إذا وافقه غيره .**

قال ابن حبان : من المحال أن يُجرح العدل بكلام المجروح [٨] .

وسأذكر لك نماذج من الجرح المردود لهذا السبب :

---

[١] **تذكرة الحفاظ ١ / ٣٨٠ .**

[٢] **تهذيب التهذيب ٥ / ٥٩٨ .**

[٣] **تذكرة الحفاظ ١ / ٣٨٠ .**

[٤] **تذكرة الحفاظ ١ / ٣٨٠ .**

[٥] **تذكرة الحفاظ ١ / ٣٨٠ .**

[٦] **هدي الساري ص ٤٢٩ .**

[٧] **تذكرة الحفاظ ١ / ٣٨٠ .**

[٨] **هدي الساري ٤٤٨ .**

١- **قال الحافظ الذهبي** في ترجمة موسى بن إسماعيل المنقرى الحافظ الحجة أحد الأعلام :

لم أذكر أبا سلمة للينٍ فيه لكن لقول ابن خراش فيه : صدوق وتكلم الناس فيه ، قال الذهبي : نعم تكلَّموا فيه بأنه ثقةٌ ثبتٌ يا رافضي [١] .

وقال في ترجمة أحمد بن عبدة الضبي :

وثَّقه أبو حاتم والنسائي ، وقال ابن خراش : تكلَّم الناس فيه ، فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا فالرجل حجة [٢] .

وذكر الذهبي قول ابن خراش في عدة مواضع من كتابه ميزان الاعتدال وردَّ قوله [٣] .

وقال الحافظ ابن حجر عقِب نقله تجريح ابن خراش لعمرو بن سليم الزرقي : ابن خراش مذكورٌ بالرفض والبدعة فلا يلتفت إليه [٤] .

وقد كرَّر ابن حجر في هدي الساري عدم الاعتداد بجرح ابن خراش [٥] .

٢- وكما رفض العلماء الاعتداد بتجريح ابن خراش لأنه مجروح فقد رفضوا أيضاً الاعتداد بتجريح : أبي الفتح الأزدي لأنه مُتَّهم .

قال الذهبي في ترجمة أبان بن إسحاق :

قال أبو الفتح الأزدي : متروك ، قال الذهبي : لا يُترك ، فقد وثَّقه : أحمد ، والعجلي ، وأبو الفتح يُسرف في الجرح ، وله مصنفٌ كبيرٌ إلى الغاية

---

[١] ميزان الاعتدال ٤ / ٢٠٠ .

[٢] ميزان الاعتدال ١ / ١١٨ .

[٣] انظر ميزان الاعتدال ٤ / ٢٠٩ ، ٤ / ٣٠٢ .

[٤] هدي الساري ص ٤٥٣ .

[٥] انظر هدي الساري ص ٤٢٧ ، ٤٦٩ .

في المجروحين جمع فأوعى ، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحدٌ إلى التكلم فيهم ، وهو مُتَكلَّمٌ فيه [١] .

ونقل في ترجمة إبراهيم بن محمد بن يوسف قول الأزدي : ساقط ثم قال : لا يُلتفت إلى قول الأزدي فإن في لسانه في الجرح رهقاً [٢] .

وقال ابن حجر في ترجمة أحمد بن شبيب البصري بعد ما نقل عن الأزدي فيه قوله : غير مرضي ، قال : لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأزدي غير مرضى [٣] .

وقال ابن حجر أيضاً في ترجمة خثيم بن عراك : شذ الأزدي فقال : منكر الحديث ، وغفل أبو محمد بن حزم فاتبع الأزدي وأفرط فقال : لا تجوز الرواية عنه ، وما درى أن الأزدي ضعيف ، فكيف يُقبل منه تضعيف الثقات ؟ [٤] .

وقد أكثر الحافظ ابن حجر في هدي الساري من كشف شذوذ الأزدي ، وأنه ضعيف ، فلا يجوز الاعتماد عليه في تجريح الثقات [٥] .

وقال الكوثري : أبو الفتح الأزدي لا يكون مرضي المذهب والرأي عنده إلا من كان رافضياً مثله في الرأي والمذهب [٦] .

فمثل ابن خراش ، والأزدي لا يُقبل قولهما في الرجال خاصةً إذا خالفا أحد أئمة هذا الفن المعتبرين الثقات .

---

(١) **ميزان الاعتدال ١ / ٤ .**

(٢) **ميزان الاعتدال ١ / ٦١ .**

(٣) **تهذيب التهذيب ١ / ٦٧ .**

(٤) **هدي الساري ٤٢٠ .**

(٥) **انظر هدي الساري ص ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٣٧ ، ٤٥٢ ، ٤٨٤ .**

(٦) **لمحات النظر في سيرة الإمام زفر للكوثري ص ٢٨ .**

الصورة الثالثة : أن يكون الناقد متعنتاً في التجـريح فيجـرح الـراوي بالغلطة والغلطتين ويرد لذلك حديثه .

أو يكون له تعنت خاص في جرح أهل بعض البلاد ، أو أتبـاع بعـض المذاهب فحينئذٍ يُنقَّح الأمر في ذلك الجرح [١] .

وهذه بعض الأمثلة التي تدل على ذلك :

الحافظ إبراهيم الجوزجاني صاحب كتاب الضعفاء استقر قول أهل النقـد فيه على أنه لا يُقبل له قولٌ في أهل الكوفة ، وذلك لأنه كان شديد الميـل إلى مذهب أهل دمشق وكان مذهبهم – في وقت – التحامل على سـيدنا علي ، وكان مذهب أهل الكوفة التشيع لسيدنا علـي [٢] ، وقـد صـرَّح العلماء برد كلامه عند تجريحه لأهل الكوفة .

قال ابن حجر : الجوزجاني لا عبرة بحطِّه على الكوفيين [٣] .

وقال أيضاً : وتعصُّب الجوزجاني على أصحاب علي معروف [٤] .

وذكر ابن حجر أن الجوزجاني ذكر : مصدع المُعرقَـب فـي كتابـه : " **الضعفاء** " ، وقال عنه : زائغ جائر عن الطريق ، يريد بذلك ما نسب إليه من التشيع .

ثم عقب ابن حجر على قول الجوزجاني بقوله : والجوزجـاني مشـهور بالنصب والانحراف فلا يقدح فيه قوله [٥] .

---

[١] **الرفع والتكميل ص ٣٠٨** .
[٢] **ميزان الاعتدال ١ / ٧٦** .
[٣] **تهذيب التهذيب ١ / ١١٨** .
[٤] **تهذيب التهذيب ١ / ١١٨** .
[٥] **تهذيب التهذيب ٨ / ١٨٦** .

وقال أيضا : أما الجوزجاني فقد قلنا غير مرة : إن جرحه لا يُقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه [١] ، ولقد أشار ابن حجر إلى هذا الأمر مرات عديدة في كتابيه : " **تهذيب التهذيب** " و " **هدي الساري** " [٢] .

ويلحق بالجوزجاني في ذلك : ابن خراش ، وابن عقدة .

وقد ذكرنا في مبحث أشهر المتشددين في الجرح والتعديل أمثلة كثيرة للجرح الصادر بسبب التشدد والتعنت ، وذكرنا أقوال العلماء في عدم قبول مثل هذا الجرح أو اعتماده .

وقد بيَّن ابن حجر سبب تعنت هؤلاء في الجرح فقال :

وسبب تلك العداوة : الاختلاف في الاعتقاد ، فإن الحاذق إذا تأمَّل ثلب أبى إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب ، وذلك لشدة انحرافه في النصب ، وشهرة أهلها بالتشيُّع فتراه لا يتوقَّف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلق ، وعبارة طلقة حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش ، وأبي نعيم ، وعبيد الله بن موسى ، وأساطين الحديث ، وأركان الرواية ، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثَّق رجلاً ممن ضعَّفه هو قُبِل التوثيق ، ويلتحق به : عبد الرحمن بن يوسف بن خراش فإنه من غلاة الشيعة في الاعتقاد ، وكذا كان ابن عقدة شيعياً فلا يُستغرب منه أن يتعصَّب لأهل الرفض ، ولذا كانت المخالفة في العقائد أحد الأوجُه الخمسة التي تدخل الآفة منها ، ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب فكثيراً ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين فكل هذا ينبغي أن يُتأنَّى فيه ويُتأمَّل [٣] .

---

[١] هدي الساري ص ٤٦٩ .

[٢] راجع تهذيب التهذيب ٢ / ٦٠ ، ٣ / ٢٤٦ ، ٥ / ٧٣١ .

[٣] لسان الميزان ١ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

القاعدة الخامسة

وجوب الإنصاف وعدم المحاباة

من أهم السمات الظاهرة في منهج أئمة الجــرح والتعــديل : الإنصـــاف والاعتدال ، ولزوم الحق ، وعدم المحاباة ، وما ذكرناه مما يُخالف هذه القاعدة فهو القليل النادر ، وإنما ذكرناه ليُعرف ويحذر ، ولكن الأصل أن علماء الإسلام ونقاد الحديث كانوا على جانبٍ كبيرٍ من الورع والخشية والحذر من رمي البرآء بالعيب ، أو محاباة الأقارب ، أو الأصحاب على حساب قواعد العلم ، فضربوا في ذلك أروع الأمثلة ، وإليك هذه الأمثلة الدالة على ذلك :-

١- سُئل علي بن المديني عن أبيه فقال : سلوا عنه غيري ، فأعادوا ، فأطرق ثم رفع رأسه فقال : هو الدين : إنه ضعيف [١] .

٢- وكان وكيع بن الجراح لكون والده على بيت المال لا يروي عنه منفرداً بل يقرن معه آخر [٢] .

٣- قال أبو داود : ابني عبد الله كذاب [٣] .

٤- قال الذهبي في ولده أبي هريرة : إنه حفظ القرآن ثم تشاغل عنــه حتــى نسيه [٤] .

٥- وقال زيد بن أبي أنيسة : لا تأخذوا عن أخي [٥] .

٦- قال الشافعي : يقولون : يحابي فلو حابينا لحابينـــا الزهـــري ، وإرســـال الزهري ليس بشيء [٦] .

---

[١] الإعلان بالتوبيخ ص ٦٨ .

[٢] الإعلان بالتوبيخ ص ٦٨ .

[٣] الإعلان بالتوبيخ ص ٦٨ .

[٤] الإعلان بالتوبيخ ص ٦٨ .

[٥] مقدمة صحيح مسلم ص ٢٧ .

[٦] الرسالة للشافعي ص ٤٦٩٩ .

٧- سُئل جرير بن عبد الحميد الضبي عن أخيه أنس فقال : لا يُكتب عنه ، فإنه يكذب في كلام الناس [١] .

٨- قال شعبة بن الحجاج : لو حابيتُ أحداً لحابيتُ هشام بن حسان كان ختني [٢] ولم يكن يحفظ [٣] .

٩- قال عبد الرحمن بن مهدي : اختلفوا يوماً عند شعبة فقالوا : اجعل بيننا وبينك حَكَماً فقال : قد رضيت بالأحول يعني : يحيى بن سعيد القطان ، فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه فقضى على شعبة – وهو شيخه ومنه تعلَّم وبه تخرَّج – فقال له شعبة : ومن يطيق نقدك يا أحول ؟ [٤] .

١٠- سُئل يحيى بن معين عن أبي ياسر عمار المستملي فقال : ليس بثقة ثم قال : هو صديقٌ لي [٥] .

١١- وسُئل عن علي بن قرين فقال : كذاب ، فقيل له : إنه ليذكرُ أنه كثير التعاهد لكم ، فقال يحيى : صدق إنه ليكثر التعاهد لنا ، ولكني أستحي على الله أن أقول إلا الحق وهو كذاب [٦] .

١٢- قال الشعبي أخبرنا الحارث الأعور صاحبنا وأشهد أنه كان كذابا [٧] .

---

[١] لسان الميزان ١ / ٥٩١ .

[٢] الختن – بفتح الخاء والتاء – ابو امرأة الرجل ، وأخو امرأته ، وكل ما كان من قِبَل امرأته ، والجمع أختان ، والأنثى ختنة ، وخاتن الرجل الرجل إذا تزوج إليه . لسان العرب ٤ / ٢٦ .

[٣] ميزان الاعتدال ٣ / ٤٧٨ .

[٤] مقدمة الجرح والتعديل ص ٢٣٢ .

[٥] تاريخ بغداد ١٢ / ٢٥٥ .

[٦] تاريخ بغداد ١٢ / ١٥١ .

[٧] المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص ٤١٨ .

١٣- في ترجمة محمد بن إسحاق الضبعي شقيق الإمام أبي بكر الصبغي قال الحاكم : كان أخوه ينهانا عن السماع منه لما يتعاطاه [١] .

فهؤلاء هم أئمة الحديث ينقدون الراوي ، ويُضعِّفونه إذا كان أهلاً لذلك ، لا تمنعهم من ذلك قرابة ، ولا صحبة ، فلم يحابوا أباً ، أو ابناً ، أو أخاً ، أو صديقاً ، أو شيخاً .

قال ابن القيم : ومن له اطِّلاعٌ على سيرة أئمة الحديث الذين لهم لسان صدقٍ في الأمة ، وعلى أحوالهم ، علم بأنهم من أعظم الناس صدقاً ، وأمانةً ، وديانةً ، وأوفرهم عقلاً ، وأشدُّهم تحفُّظاً ، وتحرِّياً للصدق ، ومجانبةً للكذب ، وإن أحداً منهم لا يحابي في ذلك أباه ، ولا ابنه ، ولا شيخه ، ولا صديقه [٢] .

وإذا أردت زيادة على ذلك فارجع إلى كتاب : " **هدي الساري مقدمة فتح الباري** " لابن حجر الفصل التاسع : في سياق أسماء من طُعن فيه من رجال البخاري تجد أمثلةً كثيرة للجرح المردود [٣] .

---

[١] ميزان الاعتدال ٣ / ٤٧٨ .
[٢] مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ٢ / ٣٥٨ .
[٣] هدي الساري ص ٤٠٣ .

القاعدة السادسة

التزام الأدب عند الجرح

علم النقاد بضرورة كشف عيوب الرواة ، وأنه ضرورة لصيانة السنة من الدخيل ، فلم يُفرِّطوا في استخدام هذا السلاح ، أو يسيئوا استعماله ، فاكتفوا بالعيب الواحد عن بقية العيوب ، ولم يلتفتوا إلى العيوب الشخصية ، والتي لا علاقة لها بالرواية ، ثم التزموا الأدب عند الجرح ، وما تراه من قسوةٍ في عبارات بعضهم إنما دفعهم إليها واقع الراوي وحاله ، ولكنهم في الجملة كانوا يُعبِّرون عن الجرح بألفاظٍ تخلو من القسوة اللَّهم إلا إذا بالغ الراوي في كذبه أوخطئه فكانوا يقسون في اللفظ حينئذٍ لبيان حاله وكشف عيبه ليحذر .

وكانوا يُعلِّمون طلاَّبهم هذا الأدب الرفيع ، ويوصونهم بالتزام الحيطة والأدب عند القيام بجرح من يستحق الجرح من الرواة .

وإليك هذه الأمثلة الدالة على ذلك :-

١- **قال الإمام السخاوي** : روينا عن المزني قال : سَمِعَني الشافعي يوماً وأنا أقول : فلان كذَّاب ، فقال لي : يا إبراهيم أكس ألفاظك أحسنها ، لا تقل كذاب ، ولكن قل حديثه ليس بشيء [(١)] .

٢- **قال السخاوي** : كان البخاري لمزيد ورعه قَلَّ أن يقول : كذاب ، أو وضاع أكثر ما يقول : سكتوا عنه ، فيه نظر ، تركوه ، ونحو هذا ، نعم ربما يقول : كذبه فلان ، أو رماه فلان بالكذب [(٢)] .

---

(١) **فتح المغيث للسخاوي** ص ٣٩٩ .

(٢) **فتح المغيث للسخاوي** ص ٣٩٩ .

٣- **قال عبد الرزاق** : ما رأيت ابن المبارك يُفصح بقوله : كذاب إلا لعبد القدوس فإني سمعته يقول له : كذاب [١] .

٤- عن حماد بن زيد قال : ذكر أيوب - السختياني - رجلاً يوماً فقال : لم يكن بمستقيم اللسان ، وذكر آخر فقال : هو يزيد في الرقم [٢] .

قال النووي : هذان اللفظان كناية عن الكذب [٣] .

٥- كان محمد بن سيرين إذا مدح أحداً - أي زكّاه وعدّله - قال : هو كما يشاء الله ، وإذا ذمه أي - جرحه - قال : هو كما يعلم الله ، وهذا أدبٌ رفيعٌ في الجرح والتعديل ، وهو من أدب السلف الصالح رضي الله عنهم .

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ص ٢٦ .

(٢) مقدمة صحيح مسلم ص ٢١

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ص ١٠٤ .

آداب طالب الحديث

علم الحديث علم شريف القدر ، عظيم المنزلة ، كثير الفوائد يحتاج كل مسلم إلى معرفته لأنه مأمور بالاقتداء بالرسول ﷺ وهو الطريق الموصل لذلك وكل علم لابد له من عدة وأحسن الناس استفادة بهذا العلم أحسنهم استعداداً لتلقيه ، ولهذا وضع العلماء أخلاقاً وآداباً يلزم طالب الحديث أن يتحلى بها حتى يكون أهلاً للانتساب له وحتى يبارك الله ﷻ له في علمه ويجني ثماره في الدنيا والآخرة .

من أهم هذه الآداب :

١ – إخلاص النية وطلب العلم ابتغاء وجه الله وحده ورجاء مثوبته والحذر من أن تكون غايته التوصل إلى أغراض الدنيا من مال أو جاه ، فالأحمق هو الذي يطلب الدنيا بأعمال الآخرة ومن طلب الآخرة أتته الدنيا وهي راغمة وفي الحديث : " **من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله تعالى لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة** " [١] يعني ريحها .

وقال حماد بن سلمة : من طلب الحديث لغير الله مُكر به ، ومن أقرب الوجوه في إصلاح النية فيه ما روي عن إسماعيل بن نجيد أنه سأل أحمد بن حمدان فقال له : بأي نية أكتب الحديث ؟ فقال : ألستم ترون أنه عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة ؟ قال : نعم . قال : فرسول الله ﷺ رأس

---

(١) أبو داود كتاب العلم باب في طلب العلم لغير الله تعالى (٣ / ٣٢١) رقم ٣٦٦٤ ، أحمد في المسند (٨ / ٣١٩) رقم ٨٤٣٨ وإسناده صحيح .

الصالحين .

٢ – أن يتوجه إلى الله ﷻ بالدعاء أن يوفقه وييسر له طلب الحديث وأن يرزقه حفظه وفهمه وضبطه والعمل به وأن يعينه عليه وأن يتجرد من حوله وقوته ويعتمد على حول الله وقوته ، فإن الله تعالى يعطي الدنيا من أحب ومن لا يحب ولا يعطي الدين إلا لمن أحب .

٣ – أن ينصرف إلى طلب العلم بكليته ولا ينشغل بغيره ولا يضيع وقته في غير الطلب ويفرغ جهده في تحصيله ويوطن نفسه على تحمل المشاق في سبيله ويصبر على ذلك ، فإن العلم إذا أعطيته بعضك لم يعطك شيئاً ، وإذا أعطيته كل وقتك أعطاك بعضه والطالب العاقل هو من يضحي بالعاجل ويحتمل الفقر لينال العلم . قال الإمام الشافعي : من طلب العلم بذل النفس وضيق العيش وحرمة العلم أفلح [١] . وقال الأصمعي : من لم يحتمل ذل التعليم ساعة بقي في ذلك الجهل أبداً [٢] .

٤ – أن يتحلى بالأخلاق الفاضلة والآداب العالية وأن يحرص على تطبيق ما يعلم فإن العلم يهتف بالعمل فإن أجابه وإلا ارتحل . كما قال سفيان الثوري [٣] . وفي الحديث : " لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يُسأل عن أربع منها : وعن علمه ماذا عمل فيه " [٤] .

---

[١] جامع بيان العلم وفضله (ص ١٣٧) .

[٢] المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٢٧٨) .

[٣] جامع بيان العلم وفضله (ص ٢٥٨) .

[٤] الترمذي كتاب صفة القيامة والرقائق والورع باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص (٤ / ١٨٨) رقم ٢٤٢٤ .

وعن أبي الدرداء قال : إن أخوف ما أخاف إذا أوقفت على الحساب أن يقال لي : قد علمت فماذا عملت فيما علمت [١] .

ولذلك كان الطلاب من السلف يستعينون على حفظ الحديث بالعمل به ويعتبرون أن زكاة الحديث العمل به .

٥ – أن يتخير الشيوخ الذين يسمع منهم ويتتلمذ لهم فيختار أعلمهم وأتقاهم وأعلاهم سنداً وأن يبدأ بشيوخ بلده ثم يستوعب ما عندهم ثم يرحل إلى باقي الأمصار لسماع العلماء وطلب الحديث .

٦ – أن يوقر شيوخه ويعظمهم ويتحرى رضاهم ويمتنع عن جدالهم . قال لقمان لابنه : لا تجادل العلماء فتهون عليهم ويرفضوك ، ولا تجادل السفهاء فيجهلوا عليك ويشتموك ولكن اصبر نفسك لمن هو فوقك في العلم ولمن هو دونك فإنما يلحق بالعلماء من صبر لهم ولزمهم واقتبس من علمهم في رفق [٢] .

وقال طاووس : إن من السنة أن توقر العالم [٣] . فذلك من إجلال العلم ومن أسباب الانتفاع به . وفي الحديث " ليس منا من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه " [٤] .

---

(١) الزهد لابن المبارك (١ / ١٣) رقم ٣٩ .

(٢) جامع بيان العلم وفضله (ص ١٤٩) .

(٣) جامع بيان العلم (ص ١٥٦) .

(٤) أحمد في المسند (١٦ / ٤١٢) رقم ٢٢٦٥٤ ، الحاكم في المستدرك (١ / ٢١١) رقم ٤٢١ وصححه ووافقه الذهبي . وقال الهيثمي : إسناده حسن ، مجمع الزوائد (١ / ١٢٧).

ومن أهان نفسه للعلم ناله ومن تكبر عليه أعرض عنه وجفاه . عن الشعبي قال : صلى زيد بن ثابت على جنازة ثم قربت له بغلته ليركبها فجاء ابن عباس فأخذ بركابه فقال له زيد : خلِّ عنها يابن عم رسول الله ﷺ فقال ابن عباس : هكذا أمرنا أن نفعل بالعلماء والكبراء (١) .

وما أحسن ما قال الإمام علي بن أبي طالب : من حق العالم أن لا تكثر عليه بالسؤال ولا تعنته بالجواب وأن لا تلح عليه إذا كسل ولا تأخذ بثوبه إذا نهض ولا تفشين له سراً ولا تغتابن عنده أحداً ولا تطلبن عثرته وإن زل قبلت معذرته وعليك أن توقره وتعظمه لله ما دام يحفظ أمر الله ولا تجلس أمامه وإن كانت له حاجة سبقت القوم إلى خدمته (٢) .

٧ – أن يستشير شيخه في كيفية اشتغاله بالعلم وأن يطلب نصيحته وأن يحسن سؤاله ، فالعلم خزائن ومفتاحها السؤال والسؤال يدل على عقل صاحبه . قال ابن عباس : ما سألني رجل مسألة إلا عرفت فقيه هو أو غير فقيه (٣) .

٨ – أن يكون حريصاً على نشر العلم فهو الغاية من طلبه وأن لا يكتمه عن إخوانه وزملاءه بل يرشدهم إلى ما وقع له من فوائد ، فإن كتمان العلم لؤم ولا يفعله إلا السفلة من طلاب العلم ، وفي الحديث : " من سئل عن علم فكتمه جاء يوم القيامة ملجماً بلجام من نار " (٤) .

---

(١) تقبيل اليد لأبي بكر المقري (١ / ٩٥) رقم : ٣٠ .

(٢) جامع بيان العلم (ص ١٧٥) .

(٣) جامع بيان العلم (ص ١٥٩) .

(٤) ابن حبان في صحيحه (١ / ٢٩٨) رقم ٩٦ ، الحاكم في المستدرك (١ / ١٨٢) =

وفي الحديث أيضاً : " مثل الذي يتعلم العلم ولا يتحدث به كمثل الذي يكنز الذهب ولا ينفق منه " [١] . وقال مالك : من بركة العلم إفادة بعضهم بعضاً .

٩ – أن لا يمنعه الكبر أو الحياء من أن يسأل عما لا يعلم ومن أن يطلب العلم ممن هو مثله أو دونه منزلة فإن العلم ضالة المؤمن فأنى وجده أخذه . قال الإمام علي : لا يأنف أحدكم أن يأخذ الحكمة ممن سمعها منه [٢] . والعلم ضائع بين اثنين : الكبر والحياء . ولذلك قال مجاهد : لا يتعلم العلم مستحيي ولا مستكبر . وقال وكيع بن الجراح : لا ينبُل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه .

١٠ – أن يحرص على سماع الحديث وكتابته مع فهمه ومعرفته لئلا يحمل ما لا يفهم فيكون كالحمار يحمل أسفاراً لا يدري ما فيها فغاية السماع الكتابة والفهم والمعرفة والعمل فيحرص على معرفة درجة الحديث وفقهه ومعانيه ولغته وإعرابه وأسماء رجاله وأن يضبط مشكله حفظاً وكتابة ويحسن الاستشهاد به . سُئل الأعمش عن مسألة فلم يعرفها فنظر فوجد أبا حنيفة فقال له : يا نعمان قل فيها قال : القول فيها كذا وكذا . فقال

= رقم ٣٤٦ ، الطبراني في المعجم الأوسط (٧ / ٢٩٣) رقم ٧٥٣٢ وقال الهيثمي : رجاله موثقون مجمع الزوائد (١ / ١٦٣) .

(١) المعجم الأوسط للطبراني (١ / ٢١٣) رقم ٦٨٩ ، قال الهيثمي : فيه ابن لهيعة وهو ضعيف (١ / ١٦٤) .

(٢) جامع بيان العلم (ص ١٤١) .

له الأعمش : من أين ؟ قال : من حديث كذا أنت حدثتناه . فقال الأعمش : نحنُ الصيادلة وأنتم الأطباء (١) . فاحمل العلم بفهم وتعقل ولا تكن ممن قال فيهم الشاعر :

زوامل للأسفار لا علم عندهم .. بجيدها إلا كعلم الأباعر

لعمري ما يدري البعير إذا غدا .. بأحماله أو راح ما في الغرائر

١١ – أن يستعين على حفظ العلم بكتابته ومذاكرته ونقله للآخرين فذلك أدعى لثباته . قيل للأصمعي : حفظت ونسي أصحابك . فقال : درست وتركوا (٢) . وكان أبو سعيد الخدري يقول : تذاكروا الحديث فإنه يهيج بعضه بعضاً (٣) . وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى : إحياء الحديث مذاكرته (٤) . وكان إسماعيل بن أبي رجاء يأتي صبيان الكتاب فيعرض عليهم حديثه كي لا ينساه (٥) . وكان بعضهم يُسمع جواريه الحديث فيقلن له : إننا لا نعي ما تقول فيقول : ما إياكن أردت وإنما أردت مذاكرة العلم ، ولذلك قال الزهري : إنما يذهب العلم النسيان وترك المذاكرة (٦) .

(١) جامع بيان العلم (ص ٤١٠) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ / ٢٦٧) رقم ١٨١٦ ، سير أعلام النبلاء (١٠ / ١٧٧) .

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (١ / ١٣٩) رقم ٢٠ ، الحاكم في المستدرك (١ / ١٧٣) رقم ٣٢٣ .

(٤) سنن الدارمي في المقدمة باب مذاكرة العلم (١ / ١٥٦) رقم ٦٠٢ .

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٥ / ٢٨٦) رقم ٢٦١٣٦ .

(٦) سنن الدارمي في المقدمة باب مذاكرة العلم (١ / ١٥٨) رقم ٦٢١ .

١٢ – أن يبدأ بالأهم من كتب الحديث رواية ودراية لأن العمر لا يتسع لمعرفتها جميعاً وأن يسترشد في ذلك بأقوال العلماء فيبدأ بالصحيحين ثم كتب السنن ثم المسانيد ثم الموطأ وسائر الكتب الجوامع المصنفة في الأحكام ثم كتب العلل ثم كتب الرجال وضبط الأسماء وأن يهتم بكتب غريب الحديث كالنهاية لابن الأثير وكتب الشروح كفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر وأن يحرص على قراءة الكتب التي جمعت الأحاديث التي ظاهرها التعارض حتى لا يوقعه سوء الفهم في الخطأ كتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة .

وأهم ما يحرص عليه طالب العلم أنه كلما مرّ به حديث لا يعرفه بحث عنه ودرسه ، وكذا إذا مرّ به اسم أو كلمة مشكلة أو مسألة في العلم بحث عنها ودرسها وأودع ذلك سويداء قلبه فإنه يجتمع له بذلك علم كثير في سهولة ويسر .

ولقد أحسن الإمام الذهبي حينما قال : حق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يُزكّي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذاً إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء والتحري والإتقان وإلا تفعل :

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سَوَّدت وجهك بالمداد

قال تعالى : ﴿ **فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون** ﴾ [١] فإن آنست يا هذا من نفسك فهماً وصدقاً وديناً وورعاً وإلا تَتَعنَّ وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب فبالله لا تتعب .

وإن عرفت أنك مخلِّط مخبِّط مهمل لحدود الله فأرحنا منك فبعد قليل ينكشف البَهْرَج ويَنكَبُّ الزَّغَل ﴿ **ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله** ﴾ [٢] فقد نصحتك .

فعلـم الحديـث صَلِف فأين علم الحديث ؟ وأين أهله ؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب [٣] .

---

(١) سورة الأنبياء (٧) .

(٢) سورة فاطر (٤٣) .

(٣) تذكرة الحفاظ (١ / ٤) .

آداب المحدث

إذا كانت الآداب التي ذكرناها لازمة لطالب الحديث فشيخه المحدث أولى بالتحلي بها منه لأنه قدوة له كما ينبغي للشيخ الذي يشتغل بنشر العلم أن يتحلى بمكارم الأخلاق وأن يكون مثالاً صادقاً لما يعلمه للناس وأن لا يكون كالشمعة التي تحرق نفسها وتضيء للآخرين . وهذه مجموعة من الآداب يلزم لمن تصدى لتعليم الناس أن تكون فيه :

[١] تصحيح النية وإخلاصها فعليها قبول الأعمال وتطهير القلب من أغراض الدنيا كحب الرئاسة وطلب الشهرة والمنزلة عند الناس وابتغاء ما عند الله وحده وفي الحديث : " من كانت نيته الآخرة جمع الله شمله وجعل غناه في قلبه وأتته الدنيا وهي راغمة ومن كانت نيته الدنيا فرق الله عليه أمره وجعل فقره بين عينيه ولم يأته من الدنيا إلا ما كتب له " (١) .

وقال الفضيل بن عياض : ما من أحد أحب الرئاسة إلا حسد وبغى وتتبع عيوب الناس وكره أن يذكر أحداً بخير (٢) . وقال أبو نعيم : والله ما هلك من هلك إلا بحب الرئاسة (٣) . وقال أبو العتاهية :

حب الرئاسة أطغى من على الأرض .. حتى بغى بعضهم فيها على بعض (٤)

---

(١) أحمد في المسند (١٦ / ٣٢) رقم ٢١٤٨٢ ، الطبراني في المعجم الكبير (٥ / ١٤٣) رقم ١٤٨٩١ ، وابن حبان في صحيحه (٢ / ٤٥٥) رقم ٦٨٠ ، الترمذي كتاب صفة القيامة (٤ / ٢١١) رقم ٢٤٧٣ وإسناده صحيح .

(٢) ، (٢) ، (٣) جامع بيان العلم (ص ٢٠١) .

[٢] أن يتحرى الصدق في أموره كلها وأن يحرص على نشر العلم وإشاعته وتبليغ الحديث كلما أمكنه ذلك ، وفي الحديث : " نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه وبلغه غيره " (١) . وفي الحديث أيضاً : " بلغوا عني ولو آية " (٢) .

وينبغي للمحدث أن لا يمتنع عن تحديث أحد لكونه غير صحيح النية فإن العلم يصحح النيات ، قال الحسن البصري : كنا نطلب العلم للدنيا فجرّنا إلى الآخرة (٣) .

وقال معمر : إن الرجل ليطلب العلم لغير الله فيأبى عليه العلم حتى يكون لله " (٤) . ولعل الله يرزقه السداد والإخلاص فيكون من المحبين للسنة الناشرين لها الزائدين الشبه عن حياضها ، قيل لسفيان الثوري : إنهم يطلبون العلم بغير نية فقال : إن طلبهم إياه نية (٥) .

[٣] أن يلزم الوقار والسكينة وأن لا يحدث في حضرة من هو أولى منه لسنه أو لعلمه وأن لا يستكبر أن يقول لا أعلم إذا سئل عما لا يعلم .

---

(١) أبو داود كتاب العلم باب فضل نشر العلم (٣ / ٣٢١) رقم ٣٦٦٠ ، الترمذي كتاب العلم باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٤ / ٢٩٨) رقم ٢٦٦٥ وقال : حديث حسن ، وابن حبان في صحيحه (١ / ٢٦٨) رقم ٦٦ .

(٢) البخاري كتاب أحاديث الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٦ / ٥٧٢) رقم ٣٤٦١ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١ / ٢٢) .

(٤) الجامع لمعمر بن راشد (١ / ٢٥٦) .

(٥) سنن الدارمي في المقدمة باب من طلب العلم بغير نية فرده العلم إلى النية (١ / ١١٣) رقم ٣٥٨ .

عن ابن مسعود قال : يا أيها الناس من سئل عن علم يعلمه فليقل به ومن لم يكن عنده علم فليقل : الله أعلم فإن من العلم أن تقول لما لا تعلم : الله أعلم إن الله قال لنبيه ﴿ **قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين** ﴾ (١) .

وسئل القاسم بن محمد عن شيء فقال : لا أحسنه فقال السائل : إني دُفعت إليك لا أعرف غيرك فقال له القاسم : لا تنظر إلى طول لحيتي وكثرة الناس حولي والله ما أحسنه . فقال شيخ من قريش جالس إلى جنبه يا ابن أخي الزمها فوالله ما رأيتك في مجلس أنبل منك اليوم . فقال القاسم والله لأن يقطع لساني أحب إليّ من أن أتكلم بما لا علم لي به (٢) .

وعن عبد الرحمن بن مهدي قال : كنا عند مالك بن أنس فجاءه رجل فقال : يا أبا عبد الله جئتك من مسيرة ستة أشهر حملني أهل بلدي مسألة أسألك عنها قال : فسل ، فسأله الرجل عن مسألة فقال مالك : لا أحسنها ، قال : فبهت الرجل كأنه قد جاء إلى من يعلم كل شيء فقال الرجل : فأي شيء أقول لأهل بلدتي إذا رجعت لهم ؟ قال : تقول لهم قال مالك : لا أحسن (٣) .

ولذلك قال عبد الله بن وهب : لو كتبنا عن مالك لا أدري لملأنا

---

(١) سورة ص (٨٦) وأثر ابن مسعود أخرجه : البخاري كتاب تفسير القرآن باب قوله : " وما أنا من المتكلفين " (٨ / ٤٠٩) رقم ٤٨٠٩ ، ومسلم كتاب صفة القيامة والجنة والنار باب الدخان (٤ / ٢١٥٥) رقم ٢٧٩٨ .

(٢) جامع بيان العلم (ص ٣١٤) .

(٣) حلية الأولياء (٦ / ٣٢٣) .

الألــواح [١] . ورحــم الله ابن عباس حين قال : إذا أخطأ العالم لا أدري أصيبت مقاتله [٢] .

ومــا أحســن قــول ابــن مسعود : إن من يفتي الناس في كل ما يستفتونه لمجنون [٣] ، وأن يرشد من سأله له عن علم ليس عنده إلي من يعلمه فإن الدين النصيحة ، وفي الحديث : " الدال على الخير له مثل أجر فاعله "[٤]

[٤] أن يكــون قدوة لطلابه مطبقاً لما يقول وأن يعلمهم العمل بما يعلمون . قال ابن وهب : ما تعلمت من أدب مالك أفضل من علمه [٥] . وأن لا يقــف مواقــف الشــبهات وأن يسد منافذ التهمة على نفسه ، قال الشافعي : من لم يصن نفسه لم يصنه العلم [٦] . فينبغي أن لا يحمل علمه إلى الحكام ولا يغشى مجالسهم إلا لضرورة وقد قيل : شر الأمراء أبعدهم من العلماء وشر العلماء أقربهم من الأمراء [٧] .

[٥] أن يحــدث بالمشــهور ويعرض عن الغرائب والمناكير وأن يراعي عقول السامعين وأحوالهم . قال ابن مسعود : " ما أنت بمحــــدث

---

(١) ، (٢) جامع بيان العلم (ص ٣١٥) .

(٣) جامع بيان العلم (ص ٣١٧) .

(٤) مسلم كتاب الإمارة باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره (٣ / ١٥٠٦) رقم ١٨٩٣ .

(٥) جامع بيان العلم (ص ١٧٢) .

(٦) التمهيد لابن عبد البر (٢٣ / ١٥١) .

(٧) جامع بيان العلم (ص ٢٣٢) .

قومــاً حديــثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة " [١] . وقال علي : " حدثوا الناس بما يعرفون أتريدون أن يكذب الله ورسوله " [٢] .

وقــال عـبد الرحمن بن مهدي : لا يكون إماماً في الحديث من تتبع شواذ الحديــث أو حدث بكل ما يسمع أو حدث عن كل أحد [٣] . وقديماً قالوا : لــيس كل ما يعرف يقال وليس كل ما يقال حضر أهله ولا كل من حضر أهله حضر وقته .

[٦] أن يحــرص علــى معــرفة ما يحتاج إليه من العلوم كالفقه وأصــوله والعربــية وقواعدها والتفسير ومناهجه إضافة إلى سائر أنواع علوم الحديث مع الإتقان والفهم .

[٧] أن يحــرص على الآداب الخاصة بالجلوس للتعليم والتحديث وهــي أن يتوضــأ ويتطيب بالعطر والسواك . فعن قتادة قال : لقد كانوا يستحبون أن لا يقرأ الأحاديث التي عن رسول الله ﷺ إلا على طهور [٤] وأن يــبدأ درسه بشيء من القرآن وأن يبدأ كلامه ويختمه بحمد الله تعالى والصــلاة علــى رسوله ﷺ ودعاء يليق بالحال وأن يقبل على الحاضرين كلهــم ولا يخص بعنايته بعضهم دون بعض وأن يتكلم بهدوء وروية وأن لا يسرد حديثه سرداً وأن يعيد الكلام المهم حتى يفهمه السامعون .

---

[١] مسلم في المقدمة باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (ص ١١) .
[٢] البخاري كتاب العلم باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا (١/ ٢٧٢)
[٣] جامع بيان العلم (ص ٣٠٨) ، وروى مسلم بعضه في المقدمة (١ / ١١) .
[٤] جامع بيان العلم (ص ٤٩٦) .

عــن عائشــة رضــي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ لا يسرد الكلام كسردكم [١] ولكن كان إذا تكلم تكلم بكلام فصل يحفظه كل من سمعه [٢] وأن يراعــي عقول السامعين فلا يذكر ما يشق عليهم فهمه ثم يختم حديثه بحكاية أو طرفة لترويح القلوب وطرد السأم .

قــال علــي بــن أبي طالب ﷺ : اجمعوا هذه القلوب واطلبوا لها طرائف الحكمة فإنها تمل كما تمل الأبدان [٣] .

السن التي يجلس فيها المحدث لتحديث الناس :

اختلف العلماء في تحديد السن التي ينبغي للمحدث أن يجلس عندها للتحديث :

فقيل أربعون سنة وقيل خمسون وقيل غير ذلك .

والصــحيح أن الجلوس للتحديث لا يرتبط بالسن بل إنه متى تأهل الشيخ لذلك واحتاج الناس إلى علمه جلس للتحديث دون التقيد بسن معين . قــال ابــن الصلاح : متى احتيج إلى ما عنده استحب له التصدي لروايته ونشره في أي سن كان [٤] .

---

(١) البخاري كتاب المناقب باب صفة النبي ﷺ (٦ / ٦٥٥) رقم ٣٥٦٨ ، مسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أبي هريرة الدوسي (٤ / ١٩٤٠) رقم ٢٤٩٣ .

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (١ / ٣٧٥) ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (١ / ٤١٤) رقم ٩٩٦ .

(٣) جامع بيان العلم (ص ١٤٦) .

(٤) علوم الحديث (ص ٢١٣) .

وما أحسن ما قال الشاعر :

إن الحداثة لا تقصّـــر بالفتى المرزوق ذهنـــــاً
لكن تُزكي قلبــــــه فيفوق أكبر منه سنـــــــاً

أشهر المصنفات في آداب طالب الحديث والمحدث :

تجد الحديث عن هذا المبحث في أغلب كتب مصطلح الحديث ولكن بعض العلماء أفرده بالتأليف ومن أشهر هذه المؤلفات :

١ – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي .

٢ – جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله لابن عبد البر .

النوع الثالث والخمسون :

المُؤْتَلِفُ وَالمُخْتَلِفُ : هُوَ فَنٌّ جَلِيلٌ يَقْبُحُ جَهْلُهُ بِأَهْلِ العِلْمِ ، لاَ سِيَّمَا أَهْلِ الحَدِيثِ ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ يَكْثُرْ خَطَؤُهُ ، وَهُوَ مَا يَتَّفِقُ فِي الخَطِّ دُونَ اللفْظِ ، وَفِيهِ مُصَنَّفَاتٌ أَحْسَنُهَا وَأَكْمَلُهَا « الإِكمَالُ » لابْنِ مَاكُولاَ ، وَأَتَمَّهُ ابْنُ نُقْطَةَ .

صغير يلعب مع الصبيان فى الماء فيطينون ظهره ، فقال له أبو نعيم : يا مطين لم لا تحضر مجلس العلم .

(النوع الثالث والخمسون : المؤتلف والمختلف) من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها (هو فن جليل يقبح جهله بأهل العلم لا سيا أهل الحديث ومن لم يعرفه يكثر خطؤه) ويفضح بين أهله (وهو ما يتفق فى الخط دون اللفظ ، وفيه مصنفات) لجماعة من الحفاظ ، وأول من صنف فيه عبد الغنى بن سعيد[1] ، ثم شيخه الدارقطنى وتلاهما الناس ولكن (أحسنها وأكملها الإكمال لابن ماكولا) قال ابن الصلاح : على إعواز فيه .

قال المصنف (وأتمه) الحافظ أبو بكر (ابن نقطة) بذيل مفيد ، ثم ذيل على ابن نقطة الحافظ جمال الدين بن الصابونى ، والحافظ منصور بن سليم ، ثم ذيل عليهما الحافظ علاء الدين بن مغلطاى ، بذيل كبير ، وجمع فيه الحافظ أبو عبد الله الذهبى مجلداً ، سماه مشتبه النسبة فأجحف فى الاختصار ، واعتمد

---

(١) أول من ألف فيه أبو أحمد العسكرى إلا أنه أضافه إلى كتاب التصحيف له ، والذى أفرده هو ابن سعيد .

وَهُوَ مُنْتَشِرٌ لاَ ضَابِطَ فِى أَكْثَرِهِ وَمَا ضُبِطَ قِسْمَانِ :

أَحَدُهُمَا : عَلَى العُمُومِ ، كَسَلاَّمٍ كُلُّهُ مُشَدَّدٌ إلا خَمْسَةً : وَالِدَ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلامٍ ، وَمُحَمَّد بْنَ سَلامٍ شَيْخَ البُخَارِىِّ ، الصَّحِيحُ تَخْفِيفُهُ . وَقِيلَ : «مُشَدَّدٌ» وَسَلامَ بْنَ مُحَمَّد بْنِ نَاهِضٍ ، وَسَمَّاهُ الطَّبرَانِىُّ سَلامَةَ ،

على ضبط القلم ، فجاء شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر فألف تبصير المنتبه بتحرير المشتبه : فضمنه وحرره وضبطه بالحرف واستدرك ما فاته فى مجلد ضخم ، وهو أجل كتب هذا النوع وأتمها .

(وهو) أى هذا النوع (منتشر لا ضابط فى أكثره) وإنما يضبط بالحفظ تفصيلا (وما ضبط) منه (قسمان) :

(أحدهما : على العموم) من غير اختصاص بكتاب (كلام كله مشدد إلا خمسة : والد عبد الله بن سلام) الإسرائيلى الصحابى (ومحمد بن سلام) بن الفرج البيكندى (شيخ البخارى ، الصحيح تخفيفه) كما روى عنه ، ولم يحك الخطيب وابن ماكولا والدارقطنى ، وغنجار غيره (وقيل) هو (مشدد) حكاه صاحب المطالع ، وجزم به ابن أبى حاتم وأبو الجيانى .

قال ابن الصلاح : والأول أثبت . قال العراقى : وكأن من شدد التبس عليه بشخص آخر عليه يسمى محمد بن سلام بن السكن البيكندى[1] الصغير ، فإنه بالتشديد (وسلام بن محمد بن ناهض) المقدسى (وسماه الطبرانى سلامة)

---

(١) بيكند : بكسر الباء وفتح الكاف وبغير هاء : بلدة بين بخارى وجيحون خربت الآن ، وكانت كثيرة العلماء . وأما بالهاء : فبلد من قرى طبرستان .

وَجَدُّ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ الوَهَّابِ بنِ سَلَامٍ الْمُعْتَزَلِيِّ الجُبَّائِيِّ ، قالَ الْمُبَرِّدُ ليسَ فى كلامِ العَرَبِ سَلَامٌ مُخففٌ إلاّ وَالِدَ عبدِ اللهِ بنِ سَلَامٍ الصَّحابِيِّ ، وَسَلَامَ بنَ أبى الحُقَيقِ ، قالَ وَزَادَ آخرونَ سَلَامَ بنَ مُشْكِمٍ خَمَّارٌ فى الجَاهِلِيةِ وَالمَعْروفُ تَشْدِيدُهُ ، « عُمَارَةُ » ليسَ فِيهِمْ بكَسرِ العَينِ إلا أُبَيُّ بن عِمَارَةَ الصَّحابِيُّ ، وَمِنهُمْ مَنْ ضَمَّهُ ، وَمَنْ عَدَاهُ جُمْهُورهمْ بِالضَّمِّ ، وفِيهِمْ جَمَاعَةٌ بالفَتحِ وَتَشْدِيد المِيمِ .

بزيادة هاء (وجد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المعتزلى الجبائى قال المبرد) فى كامله (ليس فى كلام العرب سلام مخفف إلا والد عبد الله بن سلام الصحابى ، وسلام بن أبي الحقيق قال وزاد آخرون سلام بن مشكم) بتثليث الميم فيما حكى (خمار) كان (فى الجاهلية والمعروف تشديده) قال شيخ الإسلام ، ويؤيد التخفيف قول أبى سفيان بن حرب يمدحه :

سقانى فروّانى كميتاً مدامةً على ظمأ منى سلام بن مشكم

قال العراقى : وبقى أيضاً سلام ابن أخت عبد الله بن سلام ، صحابى عده ابن فتحون ، وسعد بن جعفر بن سلام السيدى ، روى عن ابن الحبى ، ذكره ابن نقطة ، ومحمد يعقوب بن إسحق بن محمد بن سلام النسفى ، روى عن زاهر ابن أحمد ذكره الذهبى ، وأما سلمة بن سلام أخو عبد الله بن سلام فلا يعد رابعاً لأن أباهما ذكر (عمارة ليس فيهم بكسر العين إلا أبى بن عمارة الصحابى) ممن صلى للقبلتين ، حديثه عند أبى داود والحاكم (ومنهم من ضمه) ومنهم من قال فيه ابن عبادة ، وقال أبو حاتم : صوابه أبو أبى (ومن عداه جمهورهم بالضم) ذكر الجمهور زيادة من المصنف عن ابن الصلاح ، لأنه عمم الضم ، فاعترض عليه بما زاده المصنف أيضاً فى قوله (وفيهم جماعة بالفتح وتشديد الميم) فمن الرجال ،

« كَرِيزٌ » بالفَتْح فى خُزَاعةَ وبالضَّمِّ فى عبدِ شَمْسٍ وَغَيرِهِمْ « حِزامٌ » بالزَّاى
فى قُرَيْش وَ بالرَّاء فى الأَنْصَار . « العَيْشِيُّون » بالمُعْجَمَة بَصْرِيُّونَ وَ بالمُهْمَلةِ
مَعَ المُوَحَّدَةِ كُوفِيُّونَ وَمَعَ النُّونِ شَامِيُّونَ غالباً .

عمارة ، أحد أجداد ثعلبة والد يزيد وعبد الله وبحاث ، وأحد أجداد عبد الله بن زياد البلوى ، وجد عبد الله بن مدرك بن القمقام وغيرهم ، ومن النساء عمارة بنت عبد الوهاب الحمصية ، وعمارة بنت نافع بن عمر الجمحى وغيرهما (كريز بالفتح) وكسر الراء مكبراً (فى خزاعة وبالضم) مصغراً (فى عبد شمس وغيرهم) خلافاً لما حكاه الجيانى عن محمد بن وضاح ، من تخصيصه بهم قال ابن الصلاح : ولا يستدرك فى المفتوح بأيوب بن كريز الراوى عن عبد الله بن غنم ، لكون عبد الغنى ذكره بالفتح ، لأنه بالضم ، كذا ذكره الدارقطنى وغيره (حزام بالزاى) والحاء المهملة المكسورة (فى قريش وبالراء) وفتح الحاء (فى الأنصار) قال العراقى : قد يتوهم من هذا أنه لا يقع الأول إلا فى قريش ، ولا الثانى إلا فى الأنصار وليس مراداً بل المراد أن ما وقع من ذلك فى قريش يكون بالزاى وفى الأنصار يكون بالراء ، وقد ورد الأمران فى عدة قبائل غيرهما ، فوقع بالزاى فى خزاعة . وبنى عامر بن صعصعة وغيرهما ، وبالراء فى بلى وخثعم وجذام وتميم بن مر وفى خزاعة أيضاً ، وفى عذرة وبنى فزارة وهذيل وغيرهم ، كما بينه ابن ماكولا وغيره (العيشيون بالمعجمة) قبلها تحتية وأوله عين مهملة (بصريون) منهم عبد الرحمن بن المبارك (وبالمهملة مع الموحدة كوفيون) منهم عبيد الله بن موسى (و) بالمهملة (مع النون شاميون) منهم عمير بن هانىء وبلال بن سعد التابعيان ، قال ذلك الخطيب والحاكم ، وزاد ، وبالقاف أوله وبالمهملة بطن من تميم ، وقال المصنف كابن الصلاح (غالباً) فإن عمار بن ياسر عنسى ، مع أنه

« أَبُو عُبَيدَةَ » كلُّه بالضمِّ « السَّفَرُ » بفَتْح الفاء كُنْيةٌ وبإسكانها فى الباقى . عِسْلٌ « بكَسر » ثمَّ إسكانٌ إلا عَسَلَ بن ذَكْوانَ الأخْبارىَّ بفَتْحِهِمَا « غَنَّامٌ » كلُّهُ بالمُعجَمَةِ والنُّونِ إلا وَالِدَ عَلِىِّ بْنِ عَثَّامٍ فبالمُهْمَلَةِ وَالمُثَلثَة « قُمَيْرٌ » كلُّهُ مَضمُومٌ إلا امرَأَةَ مَسرُوق فبالفَتْح « مِسوَرٌ » كلُّه مَكْسورٌ مخففُ الوَاوِ إلا ابن يَزيدَ الصَّحَابىِّ ، وابْنَ عَبدِ المَلِكِ اليَرْبوعِى فبالضَّمِّ والتشْدِيدِ

معدود فى أهل الكوفة ، وعبارة ابن ماكولا والسمعانى : وعظيم عنس فى الشام وعامة العيش فى البصرة (أبو عبيدة) بالهاء (كلهم بالضم) قال الدارقطنى : لا نعلم أحداً يكنى أبا عبيدة بالفتح (السفر بفتح الفاء كنية وبإسكانها فى الباقى) أى الأسماء ، قال ابن الصلاح : ومن المغاربة من سكن الفاء من أبى السفر سعيد ابن محمد ، وذلك خلاف ما يقوله أهل الحديث ، قال العراقى : ولهم فى الأسماء والكنى سقر بسكون القاف ، وقد يرد ذلك على إطلاقه ولهم أيضا شقر : بفتح المعجمة والقاف . ولم يظهر لى وجه الإيراد (عسل) كله (بكسر) العين (ثم إسكان) السين المهملة (إلا عسل بن ذكوان الأخبارى) البصرى (بفتحهما) ذكره الدارقطنى وغيره .

قال ابن الصلاح : ووجدته بخط أبى منصور الأزهرى بالكسر والإسكان ولا أراه ضبطه (غنام كله بالمعجمة) المفتوحة (والنون) المشددة (إلا والد على ابن عثام) بن على العامرى الكوفى (فبالمهملة والمثلثة) وحفيده أيضا (قمير كله مضموم) مصغر (إلا امرأة مسروق) بن الأجدع (فبالفتح) وكسر الميم بنت عمرو (مسور كله مكسور) الميم ساكن السين (مخفف الواو) المفتوحة (إلا ابن يزيد الصحابى وابن عبد الملك اليربوعى فبالضم والتشديد) للواو

« الجَمَّالُ » كلُّهُ بِالجِيمِ فى الصِّفَاتِ إلا هَرونَ بنَ عَبدِ اللهِ الحَمّال فبالحَاء ، وجاء فى الأسماء أَبيَضُ بنُ حَمّال ، وحَمّالُ بنُ مالِك بالحَاء وغَيرُهما «الهَمْدانِيُّ» بالإسكانِ والمُهْمَلةِ فى المُتَقَدِّمينَ أَكْثَرُ وبالفَتح والمُعجَمَةِ فى المُتأَخِّرينَ أَكثَرُ ،

المفتوحة ، قال العراقى : لم يذكر ابن ماكولا بالتشديد إلا ابن يزيد فقط ، ولم يستدركه ابن نقطة ولا من ذيل عليه ، وذكر البخارى فى التاريخ الكبير ابن عبد الملك فى باب مسور بن مخرمة ، وهذا يدل على أنه عنده مخفف ، وذكر مع ابن يزيد مسور بن مرزوق ، وهو يدل على أنه عنده بالتشديد (الجمال كله بالجيم فى الصفات) منهم محمد بن مهران الجمال شيخ الشيخين (إلا هرون بن عبد الله الحمال فبالحاء) كان بزاز فلما تزهد حمل ، وحكى ابن الجارود عن ابنه موسى الحافظ أنه كان حمالا فتحول إلى البز ، وقال الخليلى وابن الفلكى : لقب به لكثرة ماحمل من العلم ، قال ابن الصلاح . ولا أراه يصح ، واستدرك العراقى على هذا الحصر بيان بن محمد الحمال الزاهد ، سمع من أبى عمر بن محمد . وأحمد بن محمد الحمال أحد شيوخ أبىّ النرسى . قال المصنف زيادة على ابن الصلاح لبيان ما احترز عنه بقوله فى الصفات . (وجاء فى الأسماء أبيض بن حمال) المازنى السبائى . صحابى عداده فى أهل اليمن حديثه فى السنن (وحمال بن مالك) الأسدى شهد القادسية (بالحاء وغيرهما . الهمدانى بالإسكان) فى الميم (والمهملة) بعدها . نسبة إلى قبيلة همدان (فى المتقدمين أكثر) منه فى المتأخرين منه . فيهم أبو العباس بن عقدة وجعفر بن على الهمدانى من أصحاب السلفى (وبالفتح والمعجمة) نسبة إلى البلد (فى المتأخرين أكثر) منه فى المتقدمين . قال الذهبى: الصحابة والتابعون وتابعوهم من القبيلة . وأكثر المتأخرين من المدينة . ولا يمكن استيعاب هؤلاء ولا هؤلاء : وسيأتى أنه لم يقع فى الصحيحين والموطأ

« عِيسى بن أبى عِيسى الحَنَّاطُ » بِالمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ وبالمعجَمةِ معَ الموحَّدةِ وَمَعَ المُثَنَّاةِ مِنْ تحت كلّها جائِزَةٌ ، وَأَوّلها أَشْهَرُ ، وَمِثلهُ « مُسلِمٌ الخيَّاطُ » فيه الثلاثَةَ .

القِسْمُ الثَّاني :

ما وقعَ فى الصَّحِيحين أو الموطإ . يَسارٌ » كلّهُ بالمثنَاةِ ثمّ المهمَلةِ إلا محمَّدَ بنَ بَشَّار فبالموحَّدَةِ وَالمُعجَمَةِ ، وفيها سَيَّارُ بنُ سلامَةَ وابنُ أبى سيَّار — بِتقديم السِّينِ

من الثانى شيء (عيسى بن أبى عيسى) ميسرة الغفارى أبو موسى (الحناط بالمهملة والنون) نسبة إلى بيع الحنطة (وبالمعجمة مع الموحدة) نسبة إلى بيع الخبط الذى تأكله الإبل (و) بالمعجمة (مع المثناة من تحت) نسبة إلى الخياطة (كلها جائزة) فيه لأنه باشر الثلاثة . قال ابن سعد : كان يقول أنا خياط وحناط ، كلا قد عالجت (وأولها أشهر ، ومثله مسلم) بن أبى مسلم (الحناط وفيه الثلاثة) ولكن الثانى أشهر فيه ، ومثل هذا يؤمن فيه الغلط ، ويكون اللافظ فيه مصيباً كيف نطق .

(القسم الثانى) :

ضبط (ما وقع فى الصحيحين) فقط (أو) فيهما مع (الموطأ) أو فى أحد الثلاثة (يسار كله بالمثناة) التحتية (ثم المهملة إلا محمد بن بشار) بندار (فبالموحدة والمعجمة) قال الذهبي : وهو نادر فى التابعين معدوم فى الصحابة (وفيهما سيار بن سلامة وابن أبى سيار بتقديم السين) على الياء المشددة

« بِشرٌ » كلُّهُ بكسرِ الموحَّدةِ وإسكانِ المعجَمةِ إلا أربعةً فبضمِّها وإهمالِهَا ؛ « عبدُ اللهِ بن بُسرٍ الصَّحابيُّ » ، وبُسرُ بن سعيدٍ ، وابن عُبيد اللهِ وابنُ مِحْجَنٍ الدِّيليُّ وقيلَ هذا بالمعجمةِ « بشيرٌ » كلُّهُ بفتحِ الموحَّدةِ وكسرِ المعجمة إلا اثنين فبالضَّمِّ ثمَّ الفتحِ ، بُشيرُ بنُ كعبٍ وبُشيرُ بنُ يسارٍ ، وثالثاً بضمِّ المثناةِ منْ تحت وفتحِ المهملة «يُسيرُ» بن عمرٍو، وَيُقالُ : أُسيرٌ ،

(بشر كله بكسر) الباء (الموحدة وإسكان المعجمة إلا أربعة فبضمها) أى الموحدة (وإهمالها) أى السين (عبد الله بن بسر) المازنى صحابى ابن صحابى (وبسر بن سعيد و) بسر (بن عبيد الله) الحضرمى (و) وبسر (بن محجن) (الديلى[1] وقيل هذا بالمعجمة) قاله سفيان الثورى ، وحكى الدارقطنى أنه رجع عنه ، وحديثه فى الموطأ فقط ، قال العراقى فى شرح الألفية : ولم يذكر ابن الصلاح بسرا المازنى ، لحديثه فى صحيح مسلم على ما ذكره المزى فى التهذيب ، إنما ذكر ابنه عبد الله ، وقال فى نكته : قلدت فى ذلك المزى . ثم تبين لى أنه وهم فلم يخرج مسلم لبسر ولاله ذكر فيه باسمه إلا فى نسب ابنه ، قال : نعم يُرد عليه أبو اليسر كعب بن عمرو : فهو بفتح التحتية والمهملة ، وحديثه فى الصحيح ، ولكنه ملازم لأداة التعريف غالباً : فلا يشتبه ، بخلاف الأولين (بشير كله بفتح الموحدة وكسر المعجمة إلا اثنين فبالضم ثم الفتح بشير بن كعب) العدوى . وحديثه عند البخارى (و) بشير (بن يسار) الحارثى المدنى (وثالثاً بضم المثناة من تحت وفتح المهملة يسير بن عمرو) وقيل ابن جابر (ويقال) فيه (أسير)

---

(١) الديلى نسبة إلى الديل ، بكسر الدال وسكون الياء .

وَرَابِعاً بِضَمِّ النُّونِ وَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ . قَطَنَ بْنَ نُسير « يَزِيدُ » كُلُّهُ بِالزَّاى إلا ثَلاثَةَ بُرَيدَ بْنَ عَبْدَ الله بْنَ أبي بُرْدَةَ بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وبالرَّاء وَمُحَمَّدَ بْنَ عَرْعَرَةَ بْنَ البِرِنْدِ بِالْمُوَحَّدَةِ وَالرَّاء الْمَكْسُورَتَيْنِ ، وَقِيلَ بِفَتْحِهِمَا ثُمَّ بِالنُّونِ ، وَعلىَّ بْنَ هَاشِم بْنَ البَرِيدِ بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَكَسْرِ الرَّاء مُثنَاةَ مِنْ تَحْتَ «البَرَاء» كُلُّهُ بِالتَّخْفِيفِ إلا أبَا مَعْشَرِ البَرَّاء ، وَأَبَا الْعَالِيَةِ فَبِالتَّشْدِيدِ ، « حَارِثَةُ » كُلُّهُ بِالْحَاء ، إلا جَارِيَةَ بْنَ قُدَامَةَ ، وَيَزِيدَ بْنَ جَارِيَةَ وَعَمْرو ابْنَ أبي سُفْيَانِ ،

بالهمزة (ورابعا بضم النون وفتح المهملة قطن بن نسير ، يزيد كله بالزاى) المكسورة والتحية المفتوحة أوله (إلا ثلاثة بريد بن عبد الله بن أبي بردة) بن أبي موسى الأشعرى (بضم الموحدة وبالراء) المفتوحة ، ووقع عند البخارى فى حديث مالك بن الحويرث « كصلاة شيخنا أبي بريد عمرو بن سلمة » فذكر المروى عن الحموى عن الفربرى عن البخارى أنه بضم الموحدة وفتح الراء ، وكذا ذكر مسلم والنسائى فى الكنى وبه جزم الدارقطنى وابن ماكولا ، والذى عند عامة رواة البخارى بالتحتية والزاى ، كالجادة .

وقال عبد الغنى : لم أسمعه من أحد بالزاى ، ومسلم أعلم ، وبه جزم الذهبى (ومحمد بن عرعرة بن البرند) الشامى (بالموحدة والراء المكسورتين وقيل بفتحهما ثم بالنون) الساكنة (وعلى بن هشام بن البريد بفتح الموحدة وكسر الراء ومثناة من تحت . البراء كله بالتخفيف إلا أبا معشر) يوسف بن يزيد (البراء وأبا العالية) زياد بن فيروز البراء (فبالتشديد . حارثة كله بالحاء) المهملة والمثلثة (إلا جارية بن قدامة ، ويزيد بن جارية ، وعمرو بن أبي سفيان .

ابْنِ أُسيدِ بْنِ جَارِيَةَ ، وَالأَسْوَدَ بْنَ العَلاَءِ بْنِ جَارِيَةَ بْنَ قُدَامَةَ ، وَيَزِيدَ ابْنِ جَارِيَةَ ، فَبِالْجِيمِ ، « جَرِيرٌ » بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ إِلاَّ حَرِيزَ بْنَ عُثْمَانَ وَأَبَا حَرِيزَ عَبْدَ اللهِ بْنَ الْحُسَيْنِ الرَّاوِى عَنْ عِكْرِمَةَ فَبِالْحَاءِ وَالزَّاىِ آخِراً وَيُقَارِبُهُ حُدَيْرٌ بِالْحَاءِ وَالدَّالِ وَالِدُ عِمْرَانَ وَوَالِدُ زَيْدٍ وَزِيَادٍ « خِرَاشٌ » كُلُّهُ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ إِلاَّ وَالِدَ رِبْعِى فَبِالْمُهْمَلَةِ ،

ابن أسيد بن جارية ، والأسود بن العلاء بن جارية بن قدامة ، ويزيد بن جارية ، فبالجيم ، « جرير » بالجيم والراء إلا حريز بن عثمان وأبا حريز عبد الله بن الحسين فبالجيم) .

قال العراق : والأسود بن العلاء بن جارية الثقفى ، وعمرو بن أبى سفيان ابن أسيد بن جارية الثقفى أيضاً ، وروى مسلم للأول حديث « البئر جبار » فى الخدود ، وللثانى حديث « لكل نبى دعوة » ، وروى له البخارى قصة قتل خبيب .

(جرير) كله (بالجيم) المفتوحة (والراء) المكسورة المكررة (إلا حريز بن عثمان) الرحبى الحمصى (وأبا حريز عبد الله بن الحسين) الأزدى (الراوى عن عكرمة فبالحاء) المفتوحة (والزاى أخيراً ، ويقاربه حدير بالحاء) المهملة المضمومة (والدال) المهملة المفتوحة آخره راء (والد عمران) روى له مسلم (ووالد زيد وزياد) لما ذكر فى المغازى من صحيح البخارى ، بلا رواية (خراش كله بالخاء المعجمة) المكسورة والراء وآخره معجمة (إلا والد ربعى فبالمهملة) أوله ، وأدخل ابن ماكولا هنا خداشا بالدال ، فقد روى مسلم عن

« حُصَيْنٌ » كُلُّهُ بِالضَّمِّ وَالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ إِلاَّ أَبَا حَصِين عُثْمَانَ بْنَ عَاصِمٍ فَبِالْفَتْحِ وَأَبَا سَاسَانَ حُضَيْنَ بْنَ الْمُنْذِرِ فَبِالضَّمِّ والضَّادِ الْمُعجمَةِ « حَازِمٌ » بِالْمُهْمَلَةِ إِلاَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدَ بْنَ خَازِمٍ بِالْمُعجمَةِ « حَيَّانُ » كُلُّهُ بِالْمُثناةِ إِلاَّ حَبَّان بْنَ مُنْقِذٍ وَالِدَ وَاسِعَ بْنِ حَبَّانَ وَجَدَّ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، وَجَدَّ حَبَّانَ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ ، وَحَبَّانَ بْنَ هِلاَلٍ مَنْسُوباً وَغَيْرَ مَنْسُوبٍ عَنْ شُعْبَةَ ،

خالد بن خداش ، قال الذهبي : ولا يلتبس ، قال العراق : فلذا لم أستدركه ، قلت : هو من نمط حدير ونحوه (حصين كله بالضم) للمهملة (والصاد المهملة إلا أبا حصين عثمان بن عاصم) (فبالفتح وأبا ساسان حضين بن المنذر فبالضم والضاد معجمة) مفتوحة ، ولا نعرف فى رواة الحديث من اسمه حضين سواه ، وهو تابعى جليل ، قاله الحاكم وتبعه المزى .

قال العراقى : لكن فى الصحيحين فى قصة عتبان بن مالك من طرق ابن شهاب : سألت الحضين بن محمد الأنصارى عن حديث محمود بن الربيع فصدقه ، فزعم الأصيلى والقابسى أنه بالمعجمة ، قال المزى : وهو وهم فاحش ، وصوابه بالمهملة ، وأدخل فى هذا القسم حضير بالراء وهو والد أسيد الأشهلى ، أحد النقباء ليلة العقبة (حازم) كله (بالمهملة) والزاى (إلا أبا معاوية محمد ابن خازم) الضرير فإنه (بالمعجمة . حيان كله بالمثناة) من تحت مع المهملة (إلا حبان بن منقذ . والد واسع بن حبان ، وجد محمد بن يحيى بن حبان ، وجد حبان بن واسع بن حبان وحبان بن هلال) الباهلى (منسوبا) إلى أبيه (وغير منسوب) إليه فيتميز بشيوخه ، كقولهم حبان (عن شعبة و) حبان

وَوُهَيْبٍ ، وَهَمَّامٍ ، وَغَيْرِهِمْ فَبِالْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الْحَاءِ ، وَحِبَّانَ بْنَ عَطِيَّةَ وَابْنَ مُوسَى مَنْسُوبًا وَغَيْرَ مَنْسُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ هُوَ ابْنَ الْمُبَارَكِ ، وَحِبَّانَ بْنَ الْعَرِقَةِ فَبِالْكَسْرِ وَالْمُوَحَّدَةِ . « حَبِيبٌ » كُلُّهُ بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ إِلَّا خُبَيْبَ بْنَ عَدِيٍّ وَخُبَيْبَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ خُبَيْبٍ غَيْرَ مَنْسُوبٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ،

عن (وهيب و) حبان عن (همام وغيرهم) كحبان عن أبان وحبان عن سليمان ابن المغيرة (فبالموحدة وفتح الحاء) المهملة (و) إلا (حبان بن عطية) السلمى (و) حبان (بن موسى) السلمى المروزى (منسوبا) إلى أبيه (وغير منسوب) فيتميز بشيوخه كحبان (عن عبد الله هو ابن المبارك ، وحبان بن العرقة فبالكسر) للحاء (والموحدة).

وقيل : إن ابن عطية بفتح الحاء ، وقيل إن ابن العرقة بالجيم ، والأول فيهما أصح ، والعرقة أمه فيما قاله القاسم بن سلام ، والمشهور أنها بفتح العين وكسر الراء ثم قاف .

وقال الواقدى: بفتح الراء ، وقيل لها ذلك لطيب ريحها ، واسمها قلابة بكسر القاف بنت شعبة بضم الشين ابن سهم ، وتكنى أم فاطمة ، واسم أبيه حبان ابن قيس ، ويدخل فى هذه المادة جبار - بفتح الجيم والموحدة - بن صخر ، وعدى ابن الخيار ، بكسر المعجمة وتحتية مخففة .

(حبيب كله بفتح المهملة إلا خبيب بن عدى ، وخبيب بن عبد الرحمن بن خبيب) الأنصارى (وهو خبيب غير منسوب) الراوى (عن حفص بن عاصم)

وَأَبَا خُبَيْبٍ كُنْيَةَ ابنَ الزُّبَيْرِ فَبِضَمِّ المُعْجَمَةِ « حَكِيمٌ » كُلُّه بفتح الحاء إلا حُكَيْمَ بنَ عَبْدِ اللهِ ورُزَيْقَ بنَ حُكَيْمٍ فَبالضَّمِ « رَبَاح » كُلُّهُ بالمُوَحَّدَةِ إلا زِيادَ بنَ رِياحٍ عنْ أَبي هُرَيْرَةَ فى أَشْراطِ السَّاعةِ . فَبِالمُثَنَّاةِ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ وَقَالَ البُخَارِىُّ بالوَجْهَيْنِ ، « زَبَيْدٌ » لَيْسَ فِيهِمَا إلاَّ زُبَيْدَ بنَ الحارِثِ بالمُوَحَّدَةِ ثُمَّ بالمُثَنَّاةِ وَلاَ فى المُوَطَّإِ

فى الصحيحين ، وعن عبد الله بن محمد بن معين فى صحيح مسلم ، وجده كذلك . إلا أنه لا رواية له فى الصحيحين ولا فى الموطأ (وأبا خبيب كنية) عبد الله (ابن الزبير) كنى بابنه خبيب ، ولا ذكر له فى شىء من الكتب الثلاثة (فبضم المعجمة . حكيم كله بفتح الحاء إلا حكيم بن عبد الله) بن قيس بن مخرمة القرشى المصرى . ويسمى أيضاً الحكيم بالألف واللام (ورزيق) بتقديم الراء مصغراً (ابن حكيم) ويكنى أيضاً أبا حكيم كأبيه (فبالضم) وقيل الثانى بالفتح (رباح كله بالموحدة) وفتح الراء (إلا زيادة بن رياح) القيسى المصرى ، يكنى أيضاً أبا رياح كأبيه . وقيل أبا قيس ، وهو الصواب الراوى (عن أبى هريرة) حديثاً (فى أشراط الساعة) وهو « بادروا بالأعمال ستا » الحديث ، وحديث « من خرج من الطاعة وفارق الجماعة » الحديث وكلاهما فى صحيح مسلم (فبالمثناة) من تحت وكسر الراء (عند الأكثرين) وقال ابن الجارود بالموحدة (وقال البخارى بالوجهين) حكاه عنه صاحب المشارق . قال العراقى : وهم فى ذلك ، فلم يحك البخارى فى التاريخ فيه الموحدة أصلا ، إنما حكى الاختلاف فى وروده بالاسم أو الكنية ، وفى اسم أبيه ، ولا ذكر له فى صحيحه (زبيد ليس فيهما) أى الصحيحين إلا زبيد بن الحرث) اليامى (بالوحدة ثم بالمثناة ولا فى الموطأ

إلاَّ زُبَيْدَ بنَ الصلتِ بِمُثَنَّاتَينِ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَبِضَمٍّ . « سُلَيمٌ » كُلُّهُ بالضَّمِّ إلاَّ ابنَ حَبَّانَ فبالْفَتْحِ . « شُرَيحٌ » كُلُّهُ بالْمُعْجَمَةِ وَالحاء إلاَّ ابنَ يُونُسَ وَابْنَ النُّعمانِ وَأَحمَدَ بْنَ أَبى سَرَيْجٍ فبالمُهْمَلَةِ وَبالجِيمِ « سالِمٌ » كُلُّهُ بالألِفِ إلاَّ سَلْمَ بنَ زَرِيرٍ ، وابنَ قُتَيْبَةَ ، وابنَ أَبِى الذَّيَّال ، وابْنَ عَبْدِ الرَّحمنِ فبِحَذفِها . سُلَيْمَانُ ، كُلُّهُ بالياء إلاَّ سَلْمَانَ الفارِسِىَّ وابن عامِرٍ وَالأَغَرِّ ،

إلا زبيد بن الصلت) بن معديكرب الكندى (بمثناتين) تحتيتين (بكسر أوله ويضم ، سليم كله بالضم) وفتح اللام (إلا) سليم (بن حبان فبالفتح) للسين وكسر اللام (شريح كله بالمعجمة والحاء إلا) سريج (بن يونس) شيخ مسلم ، وروى عنه البخارى بواسطة (و) سريج (بن النعمان وأحمد بن أبى سريج) الصباح ، كلاهما سمع منه البخارى (فبالمهملة والجيم ، سالم كله بالألف إلا سلم بن زرير) بوزن كبير (و) سلم (بن قتيبة و) سلم (بن أبى سلم الذيال و) سلم (بن عبد الرحمن فبحذفها) قال العراقى : وبقى عليه حكام ابن سلم الرازى ، روى له مسلم حديث قبص النبى صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث وستين ، وذكره البخارى عند حديث النهى عن بيع الثمار غير منسوب .

قال : ثم إن أصحاب المؤتلف والمختلف لم يذكروا هذه الترجمة فى كتبهم ، لأنها لا تأتلف خطاً ، لزيادة الألف فى سالم ، وإنما ذكرها صاحب المشارق فتبعه ابن الصلاح قلت : قوله : لا تأتلف خطاً ممنوع ، لأن القاعدة فى علم الخط أن كل علم زاد على ثلاثة يحذف ألفه خطاً ، كما ذكره ابن مالك فى آخر التسهيل وغيره ، فصلح ومالك ونحوهما كل ذلك يكتب بلا ألف ، وسالم من هذا القبيل (سليمان كله بالياء إلا سلمان الفارسى و) سلمان (بن عامر و) سلمان (الأغر ،

وعَبْد الرَّحمَنِ ابنَ سَلْمَانَ فبحذفها . « سَلَمَةُ » بفَتْح اللاَّم إلا عَمْرو بنَ سَلِمَةُ إمامَ قَوْمِهِ وَبَنى سَلِمَةَ مِنَ الأَنصارِ فبالْكَسْرِ ، وَفى عَبْدِ الخالِقِ بْنِ سَلَمَة الوَجْهانِ . « شَيْبانُ » كُلُّهُ بالمُعْجَمةِ وَفيها سِنانُ بْنُ أبى سِنانٍ وابن رَبيعَةُ وابنُ سَلَمَةَ وأَحْمَدُ بنُ سِنانٍ وَأَبو سِنانٍ ضرارُ بنُ مرَّةَ وَأُمُّ سِنان فبالمُهْمَلَةِ وَالنُّون . « عُبَيْدَةَ »

وعبد الرحمن بن سلمان فبحذفها) قال ابن الصلاح : وأبو حازم الأشجعى الراوى عن أبى هريرة ، وأبو رجاء مولى أبى قلابة كل منهما اسمه سلمان ، لكن ذكرا بالكنية . وقال العراقى فى هذه الترجمة : لم يوردها أصحاب المؤتلف والمختلف لعدم اشتباهها بزيادة الياء ، إلا أن صاحب المشارق ذكرها فتبعه ابن الصلاح ، قال : وبقى سليمان بن ربيعة الباهلى حديثه عند مسلم (سلمة) كله (بفتح اللام إلا عمرو بن سلمة) الجرمى (إمام قومه ، وبنى سلمة) القبيلة (من الأنصار فبالكسر ، وفى عبد الخالق بن سلمة) الذى روى له مسلم حديث قدوم وفد عبد القيس (الوجهان) ، قال يزيد بن هرون : بالفتح ، وابن علية بالكسر (شيبان كله بالمعجمة) والفتح والتحتية بعدها موحدة (وفيهما سنان بن أبى سنان) الدؤلى (و) سنان (بن ربيعة) أبو ربيعة (و) سنان (بن سلمة وأحمد ابن سنان وأبو سنان ضرار بن مرة) الشيبانى (وأم سنان فبالمهملة والنون) .

قال العراقى : وكذا الهيثم بن سنان ومحمد بن سنان العوقى فى صحيح البخارى وسعيد بن سنان أبو سنان عند مسلم ، قال : وليس لأم سنان رواية فى الكتب الثلاثة ، إنما لها ذكر فى حديث الحج ، قال : وهذه الترجمة لم يوردها أصحاب المؤتلف والمختلف لزيادة الياء فى شيبان ، إنما أوردوا سنان وشيبان وسيان

بالضم إلا السلمانيَّ ، وابنَ سفيانَ . وابْنَ حُمَيْدٍ ، وعامِرَ بنَ عُبَيْدَةَ فبالفَتحِ .
« عبيْدٌ » . كُلُّهُ بالضَّمِّ « عُبادةُ » بالضَّمِّ إلا مُحَمَّد بن عَبَادَةَ شيْخ البُخاري
فبالفتحِ « عبدةُ » بإسكَانِ المُوحَّدَةِ إلا عامِرَ بْنَ عبدَةَ ، وبجالة بْنَ عبدة
فبالفتح والإسكَانِ « عباد » كلهُ بالفتح والتشْديدِ إلا قيْس بْنَ عُباد فبالضم
والتخْفيفِ « عَقيلٌ » بالفَتْح إلاّ ابْنَ خَالِدٍ وَهُوَ عَنْ الزُّهْرِيِّ غَيْرَ مَنْسُوبٍ
وَيَحْيَى ابْنَ عُقيلٍ وَبَنِي عُقَيْلٍ فَبِالضَّمِّ (وَاقِدٌ) كلهُ بالقَافِ .

(عبيدة) كله (بالضم إلا) عبيدة (السلماني و) عبيدة (بن سفيان) الحضرمي (و) عبيدة (بن حميد وعامر بن عبيدة) الباهلي (فبالفتح) وقيل في عبيدة بن سعيد بن العاصي ، إنه بالفتح ، والمعروف فيه الضم (عبيد) بغير هاء (كله بالضم) وأما بالفتح فجماعة من الشعراء منهم عبيد بن الأبرص (عبادة) كله بالضم وتخفيف الموحدة (إلا محمد بن عبادة) الواسطي (شيخ البخاري فبالفتح عبدة) كله (بإسكان الموحدة إلا عامر بن عبدة) البجلي الكوفي (وبجالة ابن عبدة) التميمي البصري التابعي (فبالفتح والإسكان) أي قيل فيهما الأمران وقيل فيهما عبد ، بغير هاء أيضاً ، وعلى الفتح فيهما الدارقطني وابن ماكولا (عبادة كله بالفتح والتشديد ، إلا قيس بن عبادة) القيسي الضبعي البصري (فبالضم) للعين (والتخفيف) للموحدة ، وحكى صاحب المشارق أنه وقع عند أبي عبد الله محمد بن مطرف بن المرابط في الموطأ ، عباد بن الوليد ، قال : وهو خطأ ، والصواب عبادة (عقيل) كله (بالفتح) للعين وكسر القاف (إلا) عقيل (بن خالد) الأيلي (وهو) الراوي (عن الزهري غير منسوب و) إلا (يحيى بن عقيل) الخزاعي البصري (و) إلا (بني عقيل) القبيلة المعروفة ينسب إليها العقيلي صاحب الضعفاء (فبالضم) وفتح القاف (واقد كله

الأنساب : « الأَيْلِيُّ » كُلُّهُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَإِسْكَانِ الْمُثَنَّاةِ « الْبَزَّازُ » بِزَايَيْنِ إِلاَّ خَلَفَ بْنَ هِشَامٍ الْبَزَّارَ ، وَالْحَسَنَ الصَّبَّاحِ بْنَ الصَّبَّاحِ فَآخِرُهُمَا رَاءٌ « الْبَصْرِيُّ » ، بِالْبَاءِ مَفْتُوحَةً وَمَكْسُورَةً نِسْبَةً إِلَى الْبَصْرَةِ إِلاَّ مَالِكَ ابْنَ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ النَّصْرِيَّ ، وَعَبْدَ الْوَاحِدِ النَّصْرِي ، وَسَالِمًا مَوْلَى النَّصْرِيينَ فَبِالنُّونِ « الثَّوْرِي » كُلُّهُ بِالْمُثَلَّثَةِ إِلاَّ أَبَا يَعْلَى ،

بالقاف) وأما بالفاء ففى غير الكتب الثلاثة ، وافد بن سلامة ، ووافد بن موسى الدارع .

(الأنساب) من هذا النوع (الأيلى كله بفتح الهمزة وإسكان المثناة) من تحت نسبة إلى أيلة قرية على بحر القلزم ، قال القاضى عياض : وليس فى الكتب الثلاثة الأبلى بالموحدة ، وتعقبه ابن الصلاح بأن الشيبان بن فروخ أبلى ، وقد روى له مسلم الكثير ، قال : ولكن إذا لم يكن فى شىء من ذلك منسوباً فلا يلحق عياضا منه تخطئة . قال العراقى : وقد تتبعت كتاب مسلم فلم أجد فيه منسوباً فلا تخطئة حينئذ (البزاز) كله (بزايين إلا خلف بن هشام البزار) شيخ مسلم (والحسن بن الصباح) البزار شيخ البخارى (فآخرهما راء) قال العراقى : وقد اعترض ذلك بأن أبا على الجيانى ذكر فى تقييد المهمل فى هذه الترجمة يحيى بن محمد بن السكن البزار ، وبشر بن ثابت البزار وكلاهما فى صحيح البخارى ، قال والجواب أنهما وقعا غير منسوبين فلا يردان (البصرى بالباء مفتوحة ومكسورة) والكسر أفصح (نسبة إلى البصرة) البلد المعروفة (إلا مالك بن أوس بن الحدثان النصرى) مخضرم ، مختلف فى صحبته (وعبد الواحد) بن عبيد الله (النصرى وسالما مولى النصريين فبالنون . الثورى كله بالمثلث إلا أبا يعلى

مُحَمَّدَ بْنَ الصَّلْتِ التوَّزِى فبالْمُثَنَّاةِ فَوْقُ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ الْمَفْتُوحَةِ وَبالزَّاى « الْجُرَيْرِىُّ » كُلُّهُ بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتحِ الرَّاء إلا يَحْيَى بْنَ بِشْرٍ شَيْخَهُمَا فبالْحَاء الْمَفْتُوحَةِ « الحارثىُّ » بالحاء والْمُثَلَّثَةِ وَفيهِماَ سَعْدٌ الْجَارِىّ بِالْجِيمِ « الحرَامِىُّ » كُلُّهُ بِالرَّاء ، وَقَوْلُهُ فى مُسْلمٍ فى حَدِيثِ أبِي الْيَسَرِ : كَانَ لِي عَلَى فُلَانٍ الحرَامِيِّ قِيلَ بِالزَّاى ،

محمد بن الصلت التوزى فبالمثناة فوق) مفتوحة (وبشديد الواو المفتوحة وبالزاى) نسبة إلى توز من بلاد فارس (الجريرى كله بضم الجيم وفتح الراء) وسكون التحتية ثم راء نسبة إلى جرير مصغرا ، قال ابن الصلاح : فيهما من ذلك سعيد الجريرى ، وعباس الجريرى ، والجريرى غير مسمى عن أبى نضرة ، وأسقط ذلك المصنف ليعم ما فيهما غير منسوب (إلا أبا يحيى بن بشر شيخهما) أى الشيخين (فبالحاء) المهملة (المفتوحة) قال العراقى: وقول ابن الصلاح إنه شيخهما تبع فيه صاحب المشارق . وصاحب تقييد المهمل والحاكم والكلاباذى ، ولم يصنعوا شيئاً ، إنما أخرج له مسلم وحده ، وأما شيخ البخارى فهو يحيى بن بشر البلخى ، وهما رجلان مختلفا البلدة والوفاة ، وفرق بينهما ابن أبى حاتم والخطيب، وجزم به المزى ، وزاد الجيانى فى هذه الترجمة : الجريرى بالجيم مكبراً وهو يحيى ابن أيوب من ولد جرير البجلى عند البخارى فى الأدب ، إلا أنه فيه غير منسوب (الحارثى كله بالحاء والمثلثة وفيهما سعد الجارى بالجيم) وبعد الراء ياء النسبة مولى عمر بن الخطاب نسبة إلى الجار موضع بالمدينة (الحرامى كله بالراء) المهملة قال المصنف زيادة على ابن الصلاح (وقوله فى) صحيح (مسلم فى حديث أبى اليسر : كان لى على فلان) بن فلان (الحرامى) مال فأتيت أهله الحديث مختلف فيه (قيل) هو (بالراء) وجزم به عياض ، وقيل بالزاى وعليه الطبرى ،

وَقِيلَ الْجُذَامِيُّ بِالْجِيمِ وَالذَّالِ « السَّلَمِيُّ » فِي الأَنْصَارِ بِفَتْحِهِمَا ، وَيَجُوزُ فِي لُغَيَّةٍ كَسْرُ اللامِ وَبِضَمِّ السِّينِ فِي بَنِي سُلَيْمٍ « الْهَمْدَانِيُّ » كُلُّهُ بِالإِسْكَانِ وَالْمُهْمَلَةِ .

(وقيل الجذامى بالجيم والذال) المعجمة ، قاله ابن ماهان ، وقد قال ابن الصلاح فى حاشية أملاها على كتابه ، لا يرد هذا ، لأن المراد بكلامنا المذكور ما وقع من ذلك فى أنساب الرواة وتبعه المصنف فى الإرشاد ، قال العراقى : وهذا ليس بجيد لأنهما ذكراً فى هذا القسم غير واحد ليس لهم فى الصحيح ولا فى الموطأ رواية ، بل مجرد ذكر ، منهم بنو عقيل وبنو سلمة ، وحبيب بن عدى ، وحبان ابن العرقة ، وأم سنان فما صنعه فى التقريب أحسن (السلمى ، فى الأنصارى بفتحهما) أى اللام كالسين ، نسبة إلى سلمة بالكسر ، كما قيل فى نمرة نمرى هذا مقتضى العربية (ويجوز فى لغية كسر اللام) . قال السمعانى : وعليها أصحاب الحديث ، وذكر ابن الصلاح أنه لحن (وبضم السين) وفتح اللام (فى) النسبة إلى (بنى سليم) وفى هذه الترجمة . قال العراقى : الأولى ذكرها فى القسم العام ، إذ لا يختص بالصحيحين والموطأ (الهمدانى كله بالإسكان والمهملة) وليس فيهما بالفتح والمعجمة ، قال صاحب المشارق ، لكن فيهما من هو من مدينة همذان إلا أنه غير منسوب . قال إلا أن فى البخارى مسلم بن سالم الهمدانى ، ضبطه الأصيلى بالسكون وهو الصحيح ، وفى بعض نسخ النسفى بالفتح والإعجام ، وهو وهم ، وقال العراقى : هذا اللفظ وقع فى البخارى على الوهم ، والصواب النهدى الجهنى ، وهذا آخر ما ذكره المصنف كابن الصلاح من الأمثلة ، قال ابن الصلاح : هذه جملة لو رحل الطالب فيها لكانت رحلة رابحة ، ويحق على الحديثى إيداعها فى سويداء قلبه .

النوع الرابع والخمسون :

الْمُتفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ . هُوَ مُتَّفِقٌ خطا وَلَفْظاً وَلِلْخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ نَفِيسٌ .

وَهُوَ أَقْسَامٌ :

الأوَّلُ — مَنِ اتفقتِ أَسماؤُهُمْ وأَسْماءُ آبَائِهِمْ كالْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَد سِتَّةٌ .
أَوَّلُهُمْ : شَيْخِ سِيبَوَيْهِ وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ أَحْمَدَ بَعْدَ نَبِيِّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلم قَبْلَ أَبِي الْخَلِيلِ هٰذَا .

(النوع الرابع والخمسون : المتفق والمفترق) من الأسماء والأنساب ونحوها (وهو متفق خطاً ولفظاً) وافترقت مسمياته (وللخطيب فيه كتاب نفيس) على إعواز فيه ، وإنما يحسن إيراد ذلك فيما إذا اشتبه الراويان المتفقان فى الاسم لكونهما متعاصرين واشتركا فى بعض شيوخهما أو فى الرواة عنهما ، وقد زلق بسببه غير واحد من الأكابر .

(وهو أقسام ؛ الأول : من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ، كالخليل بن أحمد ستة : أولهم شيخ سيبويه) صاحب النحو والعروض ، بصرى ، روى عن عاصم الأحول وآخرين ولد سنة مائة ومات سنة سبعين ، وقيل بضع وستين (ولم يسم أحد أحمد بعد النبى صلى الله عليه وسلم قبل أبى الخليل هذا) قاله أبو بكر بن أبى خيثمة ، وقال المبرد : فتش المفتشون فما وجدوا بعد نبينا صلى الله عليه وسلم من اسمه أحمد قبل أبى الخليل . قال ابن الصلاح : واعترض ذلك بأبى السفر سعد بن أحمد ، فقد سماه بذلك ابن معين ، وهو أقدم ، وأجيب بأن أكثر أهل العلم قالوا فيه يحمد بالياء ، وذكر الواقدى أن لجعفر بن أبى طالب ولداً

الثَّانِي : أَبُو بِشْرٍ الْمُزَنِيُّ الْبَصْرِيُّ .

الثَّالِثُ : أَصْبَهَانِي .

اسمه أحمد ، ولدته له أسماء بأرض الحبشة ، قال الذهبي : وقد تفرد به ، وذكر النسائي أن أبا عمرو بن حفص بن المغيرة الصحابي زوج فاطمة بنت قيس اسمه أحمد ، لكن ذكره البخاري فيمن لا يعرف اسمه ، ومن الأقوال في سفينة أن اسمه أحمد .

(الثاني أبو بشر المزني البصري) حدث عن المستنير بن أخضر ، وعنه العباس العنبري ، قال الخطيب : ورأيت شيخا من شيوخ أصحاب الحديث يشار إليه بالفهم والمعرفة جمع أخبار الخليل العروضي ، وما روى عنه ، فأدخل في جمعه أخبار الخليل هذا ولو أمعن النظر لعلم أن ابن أبي سمية والمسدي وعباساً العنبري يصغرون عن إدراك الخليل العروضي .

(الثالث أصبهاني) قال ابن الصلاح : روى عن روح بن عبادة ، قال العراقي: سبق إلى ذكر هذا ابن الجوزي وأبو الفضل الهروي ، وهو وهم ، إنما هو الخليل ابن محمد العجلي ، يكنى أبا العباس ، وقيل أبو محمد ، هكذا سماه أبو الشيخ ابن حيان في طبقات الأصبهانيين ، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان ، وروى في ترجمته أحاديث عن روح وغيره ، قال : ولم أر أحداً من الأصبهانيين يسمى الخليل ابن أحمد ، بل لم يذكر أبو نعيم من اسمه الخليل غير العجلي هذا ، قال : فيجعل مكان هذا الخليل بن أحمد البصري ، يروي عن عكرمة ، ذكره أبو الفضل الهروي إن لم يكن هو العروضي ، فإن كان فالخليل بن أحمد البغدادي الراوي عن سيار بن حاتم ، أو الخليل بن أحمد أبو القاسم المصري . روى عنه الحافظ

الرَّابِـعُ : أبُو سَعِيدٍ السِّجْزِى القَاضِى الحَنَفِي .

الخامِسُ : أبُو سَعِيدٍ البُسْتِي القَاضِي ؛ رَوَى عَنْهُ البيْهَقِيُّ .

السَّادِسُ : أبُو سَعِيد البُسْتِي الشافِعِيُّ ، رَوَى عَنْهُ أبُو العَباسِ ، العُذْرِى .

أبو القاسم بن الطحان ، أو أبو طاهر الخليل بن أحمد بن على الجوسقى[1] سمع منه شهد وروى عنه ابن النجار .

(الرابع أبو سعيد السجزى القاضى) بسمرقند (الحنفى)حدث عن ابن خزيمة وابن صاعد والبغوى ، وعنه الحاكم مات سنة سبع وثمانين وثلثمائة (الخامس أبو سعيد البستى القاضى) المهلبى ، سمع من الخليل السجزى المذكور قبله وأحمد ابن المظفر البكرى (روى عنه البيهقى) .

(السادس : أبو سعيد البستى الشافعى) فاضل تصرف فى علوم ، دخل الأندلس ، وحدث عن أبى حامد الإسفراينى) روى عنه أبو العباس) أحمد ابن عمر (العذرى) قال العراقى : وأخشى أن يكون هذا هو الذى قبله فيحرر من فرق بينهما ، غير ابن الصلاح ، فإن كانا واحداً مما تقدم ، وممن يسمى بذلك الخليل بن إسماعيل بن أحمد القاضى ، أبو سعيد السجزى الحنفى ، روى عنه أبو عبد الله الفارسى ، قال : وهذا غير السجزى السابق ، فإن ذلك اسم جده الخليل ، ذكره الحاكم فى تاريخ نيسابور ، وهذا جده إسماعيل ذكره عبد الغافر

---

(١) الجوسقى : ينسب إلى الجوسق -بفتح الجيم وسكون الواو وفتح السين - وهى قرية من ناحية النهروان من أعمال بغداد . وأبو طاهر : ضرير مقرىء روى عنه السمعانى . وتوفى سنة (٥٣٦) ﻫ .

الثَّانى - مَنِ اتَّفَقَتْ أَسمَاؤُهُمْ وَأَسماءُ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ كَأَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ ابْنِ حَمْدَانَ أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ يَرْوُونَ عَمَّنْ يُسَمَّى عَبْدَ اللهِ وَفِى عَصْرٍ وَاحِدٍ .

أَحَدهم : الْقَطِيعِى أَبُو بَكْرٍ

فى ذيله عليه ، والخليل بن أحمد أبو سليمان جعفر الخالدى ، سمع خلائق ومات سنة ثلاث وخمسمائة ، ذكره عبد الغافر .

فائدتان :

الأولى : وقع فى النوع التاسع والمائة من القسم الثانى من صحيح ابن حبان : أخبرنا الخليل بن أحمد بواسط ، ثنا جابر بن الكردى ، فذكر حديثاً ، قال العراق : الظاهر أن هذا تغيير من بعض الرواة ، وإنما هو الخليل بن محمد ، فإنه سمع عدة أحاديث بواسطة متفرقة فى أنواع الكتاب .

الثانية : من أمثلة هذا القسم أنس بن مالك ، عشرة : روى منهم الحديث خمسة ، الأول خادم النبى صلى الله عليه وسلم ، أنصارى نجارى يكنى أبا حمزة نزل البصرة ، والثانى كعبى قشيرى ، يكنى أبا أمية نزل البصرة أيضاً ، ليس له عن النبى صلى الله عليه وسلم إلا حديث « إن الله وضع عن المسافر الصيام وشطر الصلاة » أخرجه أصحاب السنن الأربعة ، والثالث أبو مالك الفقيه ، والرابع حمصى ، والخامس كوفى .

(الثانى) من الأقسام (من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم) قال ابن الصلاح : أو أكثر من ذلك (كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة كلهم يروون عمن يسمى عبد الله و) كلهم (فى عصر واحد أحدهم القطيعى أبو بكر)

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ .

الثَّانِي : السَّقَطِيُّ أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَحْمَدَ الدَّوْرَقِيِّ .

الثَّالِثُ : دِينَوَرِي عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ .

الرَّابِعُ : طَرَسُوسِي عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَابِرٍ الطَّرَسُوسِيِّ ، مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ النَّيْسَابُورِيُّ اثْنَانِ فِي عَصْرٍ . رَوَى عَنْهُمَا الْحَاكِمُ .

أَحَدُهُمَا : أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ .

وَالثَّانِي : أَبُو عَبْدِ اللهِ الْأَخْرَمُ الْحَافِظُ .

البغدادى ، يروى (عن عبد الله بن أحمد بن حنبل) المسند وغيره ، وعنه أبو نعيم الأصبهانى ، مات سنة ثمان وثلثمائة (الثانى السقطى أبو بكر) البصرى يروى (عن عبد الله بن أحمد الدورق) وعنه أبو نعيم أيضاً ، مات سنة أربع وثلثمائة .

(الثالث دنيورى) يروى (عن عبد الله بن محمد سنان) صاحب محمد بن كثير صاحب سفيان الثورى ، وعنه على بن القاسم بن شاذان الرازى .

(الرابع طرسوسى) يكنى أبا الحسن يروى أبا الحسن يروى (عن عبد الله ابن جابر الطرسوسى) وعنه القاضى أبو الحسن الخضيب ابن عبد الله الخضيبى ، ومن ذلك (محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابورى اثنان فى عصر ، روى عنهما) أبو عبد الله (الحاكم ، أحدهما : أبو العباس الأصم) .

(والثانى : أبو عبد الله بن الأخرم) قال ابن الصلاح : ويعرف بالحافظ دون

وَالثَّالِثُ : مَا اتفقَ فى الكُنْيَةِ وَالنِّسْبَةِ كَأبى عِمرَانَ الجَوْنِيِّ اثْنَانِ : عَبْدُ المَلِكِ التَّابِعِيُّ ، وَمُوسَى بنُ سَهْلٍ البَصْرِيُّ ، وَأَبُو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ ثَلاثَةٌ : القَارِىءُ ، وَالحِمْصِيُّ ، وَعَنْ جَعْفَرِ بنِ عبدِ الوَاحِدِ ، وَالسُّلَمِيُّ البَاجَدَّائِيُّ .

الأول ، قال العراق : ومن غرائب الاتفاق فى ذلك محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم الأنبارى ، والحافظ أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النيسابورى ، وأبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن كنانة البغدادى ، ماتوا سنة ستين وثلثمائة .

(والثالث) من الأقسام (ما اتفق فى الكنية والنسبة) معاً (كأبى عمران الجونى اثنان) أحدهما (عبد الملك) بن حبيب الجونى (التابعى) وسماه الفلاس عبد الرحمن ولم يتابع عليه ، مات سنة تسع وعشرين ومائة (و) الآخر موسى ابن سهل بن عبد الحميد (البصرى) متأخر الطبقة ، روى عن الربيع بن سليمان ، وعنه الإسماعيلى والطبرانى (و) من ذلك (أبو بكر بن عياش ثلاثة) أحدهم (القارىء و) الثانى (الحمصى) الذى روى (عنه جعفر بن عبد الواحد) الهاشمى قال ابن الصلاح : وهو مجهول ، وجعفر غير ثقة (و) الثالث (السلمى الباجدائى)(١) صاحب غريب الحديث ، واسمه حسين مات سنة أربع ومائتين ، وأفرد العراق هذا المثال بقسم ، وهو ما اتفق فيه الكنية واسم الأب .

---

(١) الباجدائى : ينسب إلى باجدا – بفتح الباء والجيم ، وتشديد الدال – قرية من نواحى بغداد ، وهو كما فى اللباب : أبو الحسن سلامة بن سليمان ، حدث ببغداد عن أبى يعلى الموصلى وعلى بن عبد الحميد الغضائرى .

الرَّابِعُ : عَكْسُهُ كَصَالِحِ بنِ أَبِي صَالِحٍ أَرْبَعَةٌ ، مَوْلَى التَّوْأَمَةِ والذِى أَبوهُ أَبو صَالِحٍ السَّمَّانُ وَالسَّدُوسِيُّ عَنْ عَلِى وَعَائِشَةَ وَمَوْلَى عَمْرِو ابْنِ حُرَيْثٍ .

الْخَامِسُ : مَن اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وأَنْسَابُهِمْ كَمُحَمَّدِ ابن عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِىُّ القَاضِى الْمَشْهُورِ عنــهُ البخارِىُّ ،

(الرابع) من الأقسام (عكسه) بأن اتفق فيه الاسم وكنى الأب (كصالح ابن أبى صالح أربعه) تابعيون أحدهم (مولى التوأمة) واسم أبيه نبهان ، وكنيته أبو محمد مدنى روى عن أبى هريرة وابن عباس وأنس وغيرهم ، مختلف فى الاحتجاج به ، والتوأمة بنت أمية بن خلف الجمحى (و) الثانى (الذى أبوه أبوصالح) ذكوان (السمان) مدنى يكنى أباعبد الرحمن ، روى عن أنس وأخرج له مسلم (و) الثالث (السدوسى) روى (عن على وعائشة) وعنه خلاد ابن عمر ، وذكره البخارى فى التاريخ وابن حبان فى الثقات[1] (و) الرابع (مولى عمرو ابن حريث) واسم أبيه مهران ، روى عن أبى هريرة وعنه أبو بكر بن عياش ذكره البخارى فى التاريخ ، وضعفه ابن معين وجهله ، ولهم خامس أسدى روى عن الشعبى ، وعنه زكريا بن أبى زائدة وأخرج له النسائى .

(الخامس) من الأقسام (من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم ، كمحمد بن عبد الله الأنصارى) اثنان متقاربان فى الطبقة أحدهما (القاضى المشهور) البصرى الذى روى (عنه البخارى) والناس ، وجده المثنى بن عبد الله بن

---

(١) قال ابن حبيب : كل سدود فى العرب ، مفتوح إلا السدود بن أصمع بن أبى عبيدة ابن ربيعة بن نصر بن سعد بن نبهان الطائى .

والثَّانِي أبو سلَمَةَ ضَعيفٌ .

السَّادسُ : في الاسْمِ أو الكُنيةِ كَحماد .

أنس بن مالك ، مات سنة خمس عشرة ومائتين (والثانى أبو سلمة ضعيف) واسم جده زياد ، وهو بصرى أيضاً ، ولهم ثالث جده خضر بن هشام بن زيد ابن أنس ابن مالك ، روى عنه ابن ماجه ، ووثقه ابن حبان ، ورابع جده زيد بن عبدربه الأنصارى ، ذكره ابن حبان فى ثقات التابعين .

(السادس) من الأقسام أن يتفقا (فى الاسم) فقط (أو الكنية فقط ، ويقع ذكره فى السند من غير ذكر أبيه أو نسبة تميزه (كحماد) لا يدرى هل هو ابن زيد أو ابن سلمة ، ويعرف بحسب من روى عنه ، فإن كان سليمان بن حرب أو عارما فالمراد ابن زيد ، قاله محمد بن يحيى الذهلى والرامهرمزى والمزى ، أو موسى بن إسماعيل التبوذكى ، فابن سلمة قاله الرامهرمزى ، لكن قال ابن الجوزى إنه لا يروى إلا عنه فلا إشكال حينئذ ، وروى الذهلى عن عفان قال : إذا قلت لكم حدثنا حماد ولم أنسبه فهو ابن سلمة ، وكذا إذا أطلقه حجاج بن منهال ، أو هدبة بن خالد ، ذكره المزى ، وممن انفرد بالرواية عن ابن زيد أحمد بن إبراهيم الموصلى ، وأحمد بن عبد الملك الحرانى ، وأحمد بن عبدة الضبى وأحمد بن المقدام العجلى ، وأزهر بن مروان الرقاشى ، وإسحق بن أبى إسرائيل وإسحق ابن عيسى الطباع ، والأشعث بن إسحق وبشر بن معاذ وجبارة بن المغلس ، وحامد بن عمرو البكراوى ، والحسن بن الربيع والحسين بن الوليد وحفص ابن عمر الحوضى ، وحماد بن أسامة وحميد بن مسعد وحوثرة بن محمد المنقرى ، وخالد بن خداش وخلف بن هشام البزار وداود بن عمرو وداود بن معاذ وزكريا بن عدى وسعيد بن عمرو الأشعثى وسعيد بن منصور وسعيد بن يعقوب

. . . .

الطالقانى ، وسفيان بن عيينة وسليمان بن داود الزهرانى ، وصالح بن عبد الله الترمذى ، والصلت بن محمد الخاركى(١) والضحاك بن مخلد النبيل وعبد الله بن الجراح القهستانى ، وعبد الله بن داود التمار الواسطى ، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبى وعبد الله بن وهب ، وعبدالله بن المبارك العنسى ، وعبد العزيز بن المغيرة وعبد الله بن سعيد السرخسى ، وعبيد الله بن عمر القواريرى ، وعلى بن المدينى وعمر بن زيد السيارى ، وعمر بن عوف الواسطى ، وعمران بن موسى القزاز ، وغسان بن الفضل السجستانى وفضل بن عبد الوهاب القناد(٢) وفطر بن حماد وقتيبة بن سعيد وليث بن حماد الصفار ، وليث بن خالد البجلى ومحمد بن إسماعيل السكرى ، ومحمد بن أبى بكر المقدمى ، ومحمد بن زنبور المكى ومحمد بن زياد الزنادى ومحمد بن سليمان لوين ، ومحمد بن عبد الله الرقاشى ، ومحمد بن عبيد بن حساب ومحمد بن عيسى بن الطباع ، ومحمد بن موسى الحرشى ، ومحمد بن النضر بن مساور المروزى ، ومحمد بن أبى نعيم الواسطى ، ومخلد بن الحسن البصرى ، ومخلد ابن خداش البصرى ، ومسدد بن مسرهد ومعلى بن منصور الرازى ، ومهدى ابن حفص ، وهلال بن بشر ، والهيثم بن سهل التسترى وهو آخر من روى عنه ، ووهب بن جرير بن حازم ، ويحيى بن بحر الكرمانى ويحيى بن حبيب بن عربى ويحيى بن درست البصرى ،ويحيى بن عبد الله بن بكير المصرى ، ويحيى بن يحيى النيسابورى ، ويوسف بن حماد المعنى. وممن انفرد بالرواية عن أبى سلمة إبراهيم

---

(١) الخاركى : ينسب إلى خارك - بفتح الخاء والراء - وهى جزيرة قريبة من عمان . والصلت : هو أبو همام من أهل البصرة ، وروى عنه البخارى .

(٢) القناد - بفتح القاف والنون المشددة - ينسب إلى بيع القند ، وهو السكر .

. . . .

ابن الحجاج الشامى وإبراهيم بن أبى سويد الذارع، وأحمد بن إسحق الحضرمى [١] وآدم بن أبى إياس، وإسحق بن أبى عمر بن سليط، وإسحق بن منصور السلولى وأسد بن موسى، وبشر بن السرى، وبشر بن عمر الزهرانى، وبهز بن أسد، وحبان بن هلال، والحسن بن بلال، والحسن بن موسى الأشيب، والحسين ابن عروة، وخليفة بن خياط، وداود بن شبيب، وزيد بن الحباب وزيد بن أبى الزرقاء، وسريج بن النعمان، وسعيد بن عبد الجبار البصرى، وسعيد بن يحيى اللخمى، وأبو داود الطيالسى، وشعبة، وشهاب بن معمر البلخى، وطالوت ابن عباد، والعباس بن بكار الضبى، وعبد الله بن صالح العجلى، وعبد الرحمن ابن سلام الجمحى، وعبد الصمد بن حسان، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وعبد الغفار بن داود الحرانى، وعبد الملك بن جريج، وهو من شيوخه، وعبد الملك بن عبد العزيز، وأبو نصر التمار، وعبد الواحد بن غياث، وعبيد الله ابن محمد العبسى، وعمرو بن خالد الحرانى، وعمرو بن عاصم الكلابى، والعلاء ابن عبد الجبار، وغسان بن الربيع، وأبو نعيم الفضل بن دكين. والفضل بن عنبسة الواسطى، وقبيصة بن عقبة، وقريش بن أنس، وكامل بن طلحة الجحدرى، ومالك بن أنس، وهو من أقرانه. ومحمد بن إسحاق، وهو من شيوخه، ومحمد بن بكر البرسانى، ومحمد بن عبد الله الخزاعى، ومحمد بن كثير المصيصى، ومسلم بن أبى عاصم النبيل، وأبو كامل مظفر بن مدرك، ومعاذ بن خالد بن شقيق، ومعاذ بن معاذ، ومهنأ بن عبد الحميد، وموسى بن داود الضبى. والنضر بن شميل. والنضر بن محمد الجرشى، والنعمان بن عبد السلام، وهشام

---

(١) نسبة إلى حضرموت.

وَعَبْدُ اللهِ وَشِبْهُهُ . قَالَ سَلَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانُ : إِذَا قِيلَ بِمَكَّةَ عَبْدُ اللهِ فَهُوَ ابْنُ الزُّبَيْرِ ، أَوْ بِالْمَدِينَةِ فَابْنُ عُمَر ، وَبِالْكُوفَةِ ابْنُ مَسْعُود ، وَبِالْبَصْرَةِ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَبِخُرَاسَان ابْنُ الْمُبَارَكِ . وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ : إِذَا قَالَهُ الْمِصْرِيُّ فَابْنُ عَمْرو وَالْمَكِّيُّ فَابْنُ عَبَّاسٍ . .

ابن عبد الملك الطيالسى ، والهيثم بن جميل ، ويحيى بن إسحاق السيلحينى(١) . ويحيى بن حماد الشيبانى ، ويحيى بن الضريس الرازى ، ويعقوب بن إسحاق الحضرمى ، وأبو سعيد مولى بنى هاشم ، ذكر ذلك المزى فى تهذيبه .

(و) من ذلك إذا أطلق (عبد الله وشبهه . قال سلمة بن سليمان : إذا قيل بمكة عبد الله فهو ابن الزبير ، أو) إذا قيل (بالمدينة فابن عمر ، و) إذا قيل (بالكوفة) فهو (ابن مسعود ، و) إذا قيل (بالبصرة) فهو (ابن عباس ، و) إذا قيل (بخراسان) فهو (ابن المبارك . وقال الخليلى) فى الإرشاد (إذا قاله المصرى فابن عمرو) بن العاص (أو المكى فابن عباس) أو الكوفى فابن مسعود أو المدنى فابن عمر .

وقال النضر بن شميل : إذا قال الشامى : عبد الله فابن عمرو بن العاص ، أو المدنى فابن عمر .

قال الخطيب : وهذا القول صحيح ، وكذا يفعل بعض البصريين فى ابن عمرو .

---

(١) السيلحينى : نسبة إلى سيلحين- بفتح السين وسكون الياء وفتح اللام وكسر الحاء - وهى قرية قديمة من سواد بغداد ، ويحيى هذا : يعرف بالبجلى ، سمع حماد بن سلمة ، وابن لهيعة ، وشريك بن عبد الله ، وروى عنه أحمد بن حنبل ، وتوفى (سنة ٢١٠) ه .

وَقَالَ بَعْضُ الْحُفَّاظِ : إِنَّ شُعْبَةَ يَرْوِي عَنْ سَبْعَةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كُلُّهُمْ أَبُو حَمْزَةَ بِالْحَاءِ وَالزَّايِ إِلاَّ أَبَا جَمْرَةَ بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ نَصْرِ بْنَ عِمْرَانَ الضُّبَعِيَّ وَأَنَّهُ إِذَا أَطْلَقَهُ فَهُوَ بِالْجِيمِ .

السَّابِعُ : فِي النِّسْبَةِ كَالآمُلِيِّ . قَالَ السَّمْعَانِيُّ :

(وقال بعض الحفاظ : إن شعبة يروى عن سبعة عن ابن عباس كلهم) يقال له (أبو حمزة بالحاء) المهملة (والزاى إلا أبا جمرة بالجيم والراء نصر بن عمران الضبعى وأنه إذا أطلقه فهو بالجيم) نصر بن عمران ، وإذا روى عن غيره ذكره باسمه ونسبه .

قال العراقى : وربما أطلق غيره أيضاً ، مثاله ما روى أحمد فى مسنده ثنا محمد ابن جعفر ثنا شعبة عن أبى حمزة سمعت ابن عباس يقول : مرَّ بى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ألعب مع الغلمان ، فاختبأت منه خلف باب . الحديث . فهذا شعبة قد أطلق الرواية عن أبى حمزة ، وليس هو نصر بن عمران إنما هو بالحاء والزاى ، القصاب ، واسمه عمران بن أبى عطاء كما بينه مسلم فى روايته . قلت : والخمسة الباقون : أبو جمرة عبد الرحمن بن كيسان .

فائدة :

صنف الخطيب فى هذا القسم كتاباً مفيداً سماه « المكمل فى بيان المهمل » وأفرد الناس التصنيف فيما وقع فى صحيح البخارى من ذلك .

(السابع) من الأقسام : أن يتفقا (فى النسبة) من حيث اللفظ ويفترقا فى المنسوب إليه ، ولابن طاهر فيه تأليف حسن (كالآملى قال) أبو سعد (السمعانى

أَكْثَرُ عُلَمَاءِ طَبَرِسْتَانَ مِنْ آمُلِهَا . وَشُهِرَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى آمُلِ جَيْحُونَ عَبْدُ اللهِ بْنُ حَمَّاد شَيْخُ الْبُخَارِيِّ ، وَخُطِّئَ أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ ، ثُمَّ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي قَوْلِهِمَا إِنَّهُ إِلَى آمُلِ طَبَرِسْتَانَ .

وَمِنْ ذَلِكَ الْحَنَفِيُّ إِلَى بَنِي حَنِيفَةَ ، وَإِلَى الْمَذْهَبِ ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ يَنْسِبُونَ إِلَى الْمَذْهَبِ حَنِيفِيٌّ بِزِيَادَةِ يَاءٍ ، وَوَافَقَهُمْ مِنَ النَّحْوِيِّينَ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ وَحْدَهُ .

أكثر علماء طبرستان من آملها وشهر بالنسبة إلى آمل جيحون عبد الله بن حماد) الآملى[1] (شيخ البخارى ، وخطىء أبو على الغسانى ، ثم القاضى عياض فى قولهما إنه) منسوب (إلى آمل طبرستان ومن ذلك الحنفى) نسبة (إلى بنى حنيفة) قبيلة (وإلى المذهب) لأبى حنيفة رضى الله تعالى عنه ، ومن الأول أبو بكر عبد الكبير بن عبد المجيد الحنفى ، وأخوه عبيد الله أخرج لهما الشيخان (وكثير من المحدثين ينسبون إلى المذهب الحنفى بزيادة ياء) للفرق ، وأكثر النحاة يأبون ذلك (ووافقهم من النحويين) الكمال أبو البركات (ابن الأنبارى وحده).

قلت : والصواب معه، وقد اخترته فى كتاب جمع الجوامع فى العربية ، فقد قال صلى الله عليه وسلم : « بعثت بالحنيفية السمحة » فأثبت الياء فى اللفظة المنسوبة إلى الحنفية فلا مانع من ذلك .

---

(١) الآملى : نسبة إلى آمل – بمد الألف المفتوحة وضم الميم – وهو اسم موضعين أحدهما : فى طبرستان ، وأكثر المنسوبين إليه يعرف بالطبرى ، والثانى : على طرف جيحون ، ويقول له الناس : آمويه ، وآمل الشط ، وآمل المفازة .

ثُمَّ مَا وُجِدَ مِنْ هٰذَا البَابِ غَيْرَ مُبَيَّنٍ فَيُعْرَفُ بالرَّاوِي أوِ المَرْوِيِّ عَنْهُ أوْ بِبَيَانِهِ في طَرِيقٍ آخَرَ .

النوع الخامس والخمسون :

المُتَشَابِهُ : يَتَرَكَّبُ مِنَ النَّوْعَيْنِ قَبْلَهُ وَلِلْخَطِيبِ فيهِ كِتَابٌ ،

(ثم ما وجد من هذا الباب) فى الأقسام كلها (غير مبين فيعرف بالراوى) عنه (أو المروى أو ببيانه فى طريق آخر) كما تقدم ، فإن لم يبين واشتركت الرواة فمشكل جداً ، يرجع فيه إلى غالب الظنون والقرائن ، أو يتوقف .

قال ابن الصلاح : وربما قيل فى ذلك بظن لا يقوى ، كما حدث القاسم بن زكريا المطرز يومًا بحديث عن أبى همام عن الوليد بن مسلم عن سفيان ، فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ : من سفيان هذا ؟ فقال : هذا الثورى . فقال له أبوطالب : بل هو ابن عيينة . فقال المطرز : من أين ؟ قال : لأن الوليد قد روى عن الثورى أحاديث معدودة محفوظة ، وهو ملىء بابن عيينة .

قال العراقى : وفيه نظر ؛ لأنه لا يلزم من كونه مليًا به أن يكون هذا من حديثه عنه إذا أطلقه . بل يجوز أن يكون من تلك الأحاديث المعدودة . قال : على أنى لم أر فى شىء من كتب التاريخ وأسماء الرجال رواية الوليد عن ابن عيينة البتة . وإنما ذكروا روايته عن الثورى . ويرجح ذلك وفاة الوليد قبل ابن عيينة بزمن .

(النوع الخامس والخمسون : المتشابه) وهو نوع (يتركب من النوعين) اللذين (قبله وللخطيب فيه كتاب) سماه تلخيص المتشابه ، وهو من أحسن كتبه

وَهُوَ أَنْ يَتَّفِقَ أَسْمَاؤُهمَا أَوْ نَسَبُهما وَ يَخْتَلِفَ وَيَأْتلِفَ ذَلِكَ فى أَبوَيْهِمَا أَوْ عَكْسُهُ ، كَمُوسَى بن عَلِيّ بالْفَتْح كثيرون

(وهو أن يتفق أسماءهما أو نسبهما) فى اللفظ والخط ، ويفترقا فى الشخص ، (ويختلف ويأتلف ذلك فى) أسماء (أبويهما) بأن يأتلفا خطا ويفترقا لفظا (أو عكسه) بأن تأتلف أسماؤهما خطا ، ويختلفا لفظا ، وتتفق أسماء أبويهما لفظا وخطا أو نحو ذلك بأن يتفق الاسمان أو الكنيتان ، وما أشبه ذلك .

(كموسى بن على بالفتح) للعين (كثيرون) فى المتأخرين ، ليس فى الكتب الستة ولا فى تاريخ البخارى ، وابن أبى حاتم وابن أبى خيثمة والحاكم وابن يونس وأبى نعيم وثقات ابن حبان وطبقات ابن سعد وكامل بن عدى منهم أحد .

وفى تاريخ بغداد للخطيب منهم رجلان متأخران ، موسى بن على أبو بكر الأحول البزار ، روى عن جعفر الفريابى ، وموسى بن على أبو عيسى الختلى ، روى عنه ابن الأنبارى وابن مقسم . وفى تاريخ ابن عساكر موسى بن على أبو عمران الصقلى النحوى ، روى عن أبى ذر الهروى .

وذكر فى تلخيص المتشابه رابعاً : موسى بن على القرشى مجهول .

ومنهم موسى بن على بن قداح أبو الفضل الحياط المؤذن ، سمع منه ابن عساكر وابن السمعانى وموسى بن على بن غالب الأموى الأندلسى ، وموسى بن على بن عامر الحريرى الإشبيلى النحوى ، ذكرهما ابن الأبار .

قال العراقى : فهؤلاء المذكورون فى تواريخ الإسلام من المشرق والمغرب إلى زمن ابن الصلاح لم يبلغوا عشرة ، فوصف النووى لهم بأنهم كثيرون فيه تجوز .

وَبِضَمِّهَا مُوسَى بْنُ عُلَيّ بْنِ رَبَاح المصريُّ وَمِنْهُمْ مَنْ فَتَحَهَا . وَقِيلَ : بالضمِّ لَقَبٌ وَبِالْفَتْحِ اسم .

(وبضمها موسى بن على بن على بن رباح) اللخمى (المصرى) أمير مصر ، اشتهر بضم العين (ومنهم من فتحها) نقله ابن سعد عن أهل مصر وصححه البخارى وصاحب المشارق (وقيل : بالضم لقب وبالفتح اسم) قاله الدارقطنى ، وروى عن موسى أنه قال : اسم أبى على ، ولكن بنو أمية قالوا عُلَيّ وفى حرج من قال على . وعنه أيضاً : من قال موسى بن على لم أجعله فى حل ، وعن أبيه : لا أجعل فى حل أحد يصغر اسمى .

قال أبو عبد الرحمن المقرىء : كانت بنو أمية إذا سمعوا بمولود اسمه على قتلوه ، فبلغ ذلك رباحا فقال ، هو عُلَيّ .

وقال ابن حبان فى الثقات : كان أهل الشام يجعلون كل « عَلى » عندهم « عُلَيًّا » لبغضهم علياً رضى الله تعالى عنه ، ومن أجله قيل لوالد مسلمة ، ولابن رباح « عُلَيّ » .

قلت : ولما وقع الاختلاف فى والد موسى فينبغى أن يمثل بمثال غيره ، وذلك أيوب بن بشر ، وأيوب بن بشير ، الأول أبوه مكبر عجلى شامى ، روى عنه ثعلبة ابن مسلم الخثعمى ، والثانى أبوه مصغر عدوى بصرى ، روى عنه أبو الحسين خالد البصرى ، وقتادة وغيرها .

ومن أمثلة عكسه : سريج بن النعمان ، وشريح بن النعمان ، وكلاهما مصغر ، الأول بالمهملة والجيم جده مروان اللؤلؤى البغدادى ، روى عنه البخارى ،

وَكمحمدِ بن عبدِ اللهِ المُخرمىّ بِضَمَّةٍ ثمَّ فتْحَةٍ ثمَّ كَسْرَةٍ ، إلى مخرِّمٍ بَغْدَادَ مَشهُورٌ . ومحمدِ بن عبدِ اللهِ المَخْرَمىِّ إلى مَخْرَمَةَ غيرُ مَشْهورٍ ، رَوَى عن الشافعىِّ . وَكَثْوَرِ بن يزيدَ الدِّيلىِّ فى الصَّحِيحَيْنِ ، والأوَّلُ فى صَحِيحِ مُسْلِمٍ خاصَّةً . وَكأبى عَمْرٍو الشَّيْبَانِى التَّابعىِّ ، بالمُعْجَمَةِ ، سَعْدُ بن إياسٍ . ومِثْلُهُ اللغَوِىُّ

والثانى بالمعجمة والحاء المهملة الكوفى ، تابعى له فى السنن الأربعة حديث واحد عن على بن أبى طالب .

(وكمحمد بن عبد الله المخرمى ، بضمة) للميم (ثم فتحة) للخاء المعجمة (ثم كسرة) للراء المشددة ، نسبة (إلى مخرم بغداد) محلة بها (مشهور) جده المبارك ويكنى أبا جعفر القرشى البغدادى الحافظ قاضى حلوان ، روى عنه البخارى وأبو داود (ومحمد بن عبد الله المخرمى) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة المكنى نسبة (إلى مخرمة) بن نوفل (غير مشهور روى عن الشافعى) وعنه عبدالعزيز بن زبالة (وكثور) بن يزيد الكلاعى وثور (بن يزيد) روى عنهما مالك ، والثانى أخرج له (فى الصحيحين ، والأول فى) صحيح (مسلم خاصة) .

قال العراقى : هذا وهم ، بل فى البخارى خاصة ، روى له فى الأطعمة عن خالد ابن معدان ، عن أبى أمامة : «كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا رفع مائدته قال : الحمد لله » الحديث ، وثلاثة أحاديث أخر .

(وكأبى عمرو الشيبانى التابعى بالمعجمة) المفتوحة (سعد بن إياس)الكوفى

إِسْحَقُ بنُ مِرَارٍ كَضِرَارٍ ، وقيلَ : كَغَزَالٍ ، وقيلَ : كَعَمَّار . وَأَبو عَمْرٍو السَّيْبَانِي التَّابعيُّ بالمهملَةِ ، زُرْعَةُ وَالِدِ يَحْيىٰ . وَكَعَمْرٍو بن زُرَارَةَ بِفَتْحِ العَيْنِ جَمَاعَةٌ منهُمْ شيخُ مُسْلِمٍ أبو مُحَمَّدٍ النِّيسَابُورى وبضمِّها مَعْرُوف بالحَدَثِيِّ .

نزيل بغداد ، وأبوه بكسر الميم والتخفيف (كضرار) قاله عبد الغنى بن سعيد (وقيل) بفتحها (كغزال) قاله الدارقطنى (وقيل) بالفتح وتشديد الراء (كعمار) له ذكر فى صحيح مسلم بكنيته فى تفسير حديث : « أخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك » .

ولهم ثالث أيضاً ، وهو أبو عمرو الشيبانى هرون بن عنترة بن عبد الرحمن الكوفى ، من أتباع التابعين ، حديثه فى سنن أبى داود والنسائى كناه كذا يحيى بن سعيد وابن المدينى وأحمد والبخارى والنسائى وأبو أحمد الحاكم والخطيب وغيرهم .

وما اقتصر عليه المزى من أن كنيته أبو عبد الرحمن فوهم ، قاله العراقى .

(وأبو عمرو السيبانى التابعى بالمهملة) المفتوحة مخضرم من أهل الشام اسمه (زرعة) وهو عم الأوزاعى و (والد يحيى) له عند البخارى فى كتاب الأدب حديث واحد موقوف على عقبة .

(وكعمرو بن زرارة — بفتح العين — جماعة منهم شيخ مسلم أبو محمد النيسابورى) روى عنه الشيخان (وبضمها معروف الحدثى) قال الدارقطنى :

النوع السادس والخمسون :

الْمُتَشَابِهُونَ فِي الاسْمِ وَالنَّسَبِ الْمُتَمَايِزُونَ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ

نسبة إلى مدينة بالثغر يقال لها الحدث ، وقال أبو أحمد الحاكم إلى الحدثية(١) روى عنه البغوى وغيره .

ومن أمثلته حنان الأسدى ، وحيان الأسدى ، الأول بفتح المهملة وتخفيف النون من بنى أسد بن شريك بضم الشين البصرى ، روى عن أبى عثمان النهدى حديثاً مرسلا ، روى عنه حجاج الصواف ، وهو عم مسرهد والد مسدد والثانى بتشديد التحتية ابن حصين الكوفى أبو الهياج ، تابعى أيضاً له فى صحيح مسلم حديث عن على فى الجنائز . وحيان الأسدى أبو النضر ، شامى تابعى أيضاً له فى صحيح ابن حبان حديث عن واثلة . وأبو الرجال الأنصارى وأبو الرحال الأنصارى . الأول بكسر الراء وتخفيف الجيم محمد بن عبدالرحمن مدنى روى عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن حديثه فى الصحيحين . والثانى بفتح الراء وتشديد المهملة محمد بن خالد بصرى له عند الترمذى حديث واحد عن أنس وهو ضعيف . وابن عفير المصرى وابن غفير المصرى كلاهما مصغر الأول بالمهملة سعيد بن كثير بن عفير أبو عثمان روى عنه البخارى والثانى بالمعجمة اسمه الحسين متروك .

(النوع السادس والخمسون) المشتبه المقلوب ، وهو مما يقع فيه الاشتباه فى الذهن لا فى الخط ، والمراد بذلك الرواة (المتشابهون فى الاسم والنسب المتمايزون

(١) الحدث - بفتح الحاء والدال - حصن بالثغور ، كما فى اللباب . والحدثية - بتقديم الثلثة - طائفة من المعتزلة وهم أصحاب فضل الحدثى من أصحاب النظام .

كَيَزِيدَ بْنِ الأَسْوَدِ الصَّحَابِيِّ الخُزَاعِيِّ والجُرَشِيِّ المُخَضْرَمِ المُشْتَهِرِ بالصَّلَاحِ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَسْقَى بِهِ مُعَاوِيَةُ، وَالأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ التَّابِعِيِّ الفَاضِلِ، وَكَالوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ التَّابِعِيِّ البَصْرِيِّ، وَالمَشْهُورِ الدِّمَشْقِيِّ صَاحِبِ الأَوْزَاعِيِّ، وَمُسْلِمِ بْنِ الوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ المَدَنِيِّ .

بالتقديم والتأخير) بأن يكون اسم أحد الراويين كاسم أبي الآخر خطا ولفظا ، واسم الآخر كاسم أبي الأول ، فينقلب على بعض أهل الحديث ، كما انقلب على البخارى ترجمة مسلم بن الوليد المدنى ، فجعله الوليد بن مسلم ، كالوليد بن مسلم الدمشقى ، وخطأه فى ذلك ابن أبي حاتم فى كتاب له فى خطأ البخارى فى تاريخه ، حكاية عن أبيه ، وصنف الخطيب فى هذا النوع كتاباً سماه « رفع الارتياب فى المقلوب من الأسماء والأنساب » (كيزيد بن الأسود الصحابى الخزاعى) له فى السنن حديث واحد .

قال ابن حبان : عداده فى أهل مكة . وقال المزى : فى الكوفيين .

(و) يزيد بن الأسود (الجرشى) التابعى (المخضرم المشتهر بالصلاح) يكنى أبا الأسود سكن الشأم (وهو الذى استسقى به معاوية) فسقوا للوقت ، حتى كادوا لا يبلغون منازلهم (والأسود بن يزيد النخعى التابعى) الكبير (الفاضل) حديثه فى الكتب الستة (وكالوليد بن مسلم التابعى البصرى) روى عن جندب ابن عبد الله .

(و) الوليد بن مسلم (المشهور الدمشقى صاحب الأوزاعى) روى عنه أحمد والناس (ومسلم بن الوليد بن رباح المدنى) روى عن أبيه وعنه الدراوردى ، وانقلب اسمه على البخارى كما تقدم .

النوع السابع والخمسون :

مَعْرِفَةُ المَنْسُوبِينَ إِلَى غَيْرِ آبَائِهِمْ : وَهُمْ أَقْسَامٌ :

الأَوَّلُ : إِلَى أُمِّهِ كَمُعَاذٍ ، وَمُعَوِّذ ، وَعَوْذٍ ، وَيُقَالُ عَوْفٌ ، بَنِي عَفْرَاء . وَأَبُوهُمْ الحَارِثُ . وَبِلَالِ بنِ حَمَامَةَ أَبُوهُ رَبَاحٌ . سُهَيْلٍ وَسَهْلٌ وَصَفْوَانٌ بَنو بَيْضَاء أَبُوهُمْ وَهْبٌ . شُرَحْبِيلُ بنُ حَسَنَةَ أَبُوهُ عَبْدُ اللهِ بنُ المُطَاعِ .

(النوع السابع والخمسون : معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم) وفائدة هذا النوع دفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم (هم أقسام : الأول) من نسبه (إلى أمه كمعاذ ومعوذ وعوذ . ويقال : عوف) بالفاء (بنى عفراء) بنت عبيد ابن ثعلبة من بنى النجار (وأبوهم الحارث) بن رفاعة بن الحارث من بنى النجار أيضاً . وشهد بنو عفراء بدراً . فقتل بها معوذ وعوف وبقى معاذ إلى زمن عثمان . وقيل : إلى زمن علىّ فتوفى بصفين . وقيل : جرح ببدر أيضاً . فرجع إلى المدينة فمات بها (وبلال بن حمامة) الحبشى المؤذن (أبوه رباح . سهيل وسهل . وصفوان بنو بيضاء أبوهم وهب) بن ربيعة بن عمرو بن عامر القرشى الفهرى . واسم بيضاء دعد .

قال سفيان بن عيينة : أكبر أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فى السن أبو بكر ، وسهيل بن بيضاء . مات سهيل وسهل فى حياته صلى الله عليه وسلم . وصلى عليهما فى المسجد كما فى صحيح مسلم عن عائشة . وكانت وفاة سهيل سنة تسع (شرحبيل بن حسنة أبو عبد الله بن المطاع) الكندى . وحسنة مولاة لمعمر الجمحى . وما ذكره المصنف كابن الصلاح من أنها أمه جزم به غير واحد .

ابْنُ بُحَيْنَـةَ أَبُوهُ مَالِكٌ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنَفِيَّةِ أَبُوهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ . إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ أَبُوهُ إِبْرَاهِيمُ .

الثَّانِي : إِلَى جَدَّتِهِ كَيَعْلَى بْن مُنْيَـةَ ، كُرْكُبَةَ ، هِيَ أُمُّ أَبِيهِ . وَقِيلَ : أُمُّهُ .

وقال الزبير بن بكار : ليست أمه ، وإنما تبنته . عبد الله (بن بحينة أبوه مالك) القشب الأزدى الأسدى وهؤلاء صحابة ، ومن التابعين فمن بعدهم (محمد بن الحنفية أبوه على بن أبى طالب) واسم أمه خولة من بنى حنيفة (إسماعيل بن علية أبوه إبراهيم) وعلية أمه بنت حسان مولاة بنى شيبان ، وزعم على بن حجر أنها ليست أمه بل جدته أم أمه .

وقد صنف فى هذا القسم الحافظ علاء الدين مغلطاى تصنيفا حسنا فى ثلاث وستين ورقة ، وذكر المصنف فى تهذيبه أنه ألف فيه جزءاً ولم نقف عليه .

(الثانى) من نسب (إلى جدته) دنيا أو عليا (كيعلى بن منية) بضم الميم وسكون النون وتخفيف التحتية (كركبة) صحابى مشهور (هى أم أبيه) قاله الزبير بن بكار ، وابن ماكولا (وقيل : أمه)هو من زوائد المصنف ، وعزى للجمهور والبخارى وابن المدينى والقعنبى ويعقوب بن شيبة وابن جرير وابن قانع والطبرانى وابن منده وآخرين ، ورجحه المزى وابن عبد البر .

وقال ابن وضاح : أبوه ووهموه ، وهى بنت الحارث بن جابر . قاله ابن ماكولا .

وقال الطبرى : بنت جابر عمة عتبة بن أبى عبيد .

بَشِيرُ بْنُ الْخَصَاصِيَةِ بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ هِيَ أُمُّ الثَّالِثِ مِنْ أَجْدَادِهِ . وَقِيلَ : أُمُّهُ . أَبُوهُ مَعْبَدٌ .

الثَّالِثُ : إِلَى جَدِّهِ . أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنُ الْجَرَّاحِ . حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ هُوَ ابْنُ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ ، مُجَمِّع بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ . ابْنُ جَارِيَةَ بِالْجِيمِ ، هُوَ ابْنُ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ . ابْنُ جُرَيْجٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ

وقال الدارقطنى : بنت غزوان أخت عتبة ، ورجحه المزى ، وأبوه أمية بن أبى عبيد (بشير بن الخصاصية بتخفيف الياء) صحابى مشهور (هى أم الثالث من أجداده) أى ضبارى الآتى (وقيل : أمه) واسمها كبشة . وقيل : مارية بنت عمرو بن الحارث الغطريف (أبوه معبد) وقيل : نذير وقيل : يزيد . وقيل : شراحيل بن سبع بن ضبارى بن سدود بن شيبان بن ذهل ، ومن ذلك من المتأخرين عبد الوهاب ابن سكينة هى أم أبيه ، وأبوه على بن على ، وابن تيمية هى جدة عليا من وادى التيم .

(الثالث : من نسب إلى جده) منهم (أبو عبيدة بن الجراح رضى الله تعالى عنه ، عامر بن عبد الله بن الجراح . حمل) بالحاء المهملة والميم المفتوحتين (ابن النابغة هو) حمل (بن مالك بن النابغة) بن جارية بن ربيعة الهذلى ، أبو نضلة ، له رواية عاش إلى خلافة عمر ، وفى الصحابة أيضاً حمل بن سعدانة الكلبى من أهل دومة ، لا ثالث لهما فى الاسم (مجمع بالفتح والكسر ابن جارية بالجيم) والتحتية (هو ابن يزيد بن جارية) هؤلاء صحابة (ابن جريج عبد الملك بن

عبْد العزيز بن حُرَيْج . بَنُو الماجِشُون – بكَسْرِ الجيمِ وَضَمِّ الشين – ، مِنْهُمْ يوسفُ ابنُ يَعْقوبَ بن أبي سَلَمَة ، الماجِشُون ، هُوَ لقبُ يعقوب جرَى عَلَى بَنيه وَبَنِي أخيهِ عبدِ الله بن أبي سَلَمَة الماجِشُون ، وَمَعْنَاهُ الأبْيَضُ وَالأحمر ابنُ أبي لَيْلَى الفقيه : محمَّدُ بن عبدِ الرَّحْمن بن أبي ليلى . ابنُ أبي مُلَيْكَة : عبدُ الله بن عُبَيْدِ الله بن أبي مُلَيْكَة . أحمدُ بن حَنْبَلٍ : هُوَ ابنُ محمدِ بن حَنْبَلٍ ، بنُو أبي شَيْبَةَ أبو بَكْر وَعُثْمانُ وَالقَاسِمُ . بَنُو محمدِ بن أبي شَيْبَة .

الرَّابع : إلى أجْنبي لِسَبَبٍ كَالمِقْدَاد بن عَمْرو الكِنْديِّ ، يقالُ له : بنُ الأسْوَدِ لأنهُ كانَ في حِجْرِ الأسوَدِ بن عبدِ يَغُوثَ فَتَبَنَّاهُ ، والحسَنُ ابن دينارٍ هُوَ زَوْجُ أمِّهِ وَأبوهُ وَاصِلٌ .

عبد العزيز بن جريج . بنو الماجشون بكسر الجيم وضم الشين) المعجمة (منهم : يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون هو لقب يعقوب جرى على بنيه وبنى أخيه عبدالله بن أبي سلمة ومعناه) بالفارسية (الأبيض والأحمر . ابن أبي ليلى الفقيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . ابن أبي مليكة عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة أحمد بن حنبل هو ابن محمد بن حنبل . بنو أبي شيبة أبو بكر وعثمان) الحافظان (والقاسم بنو محمد بن أبي شيبة) إبراهيم بن عثمان الواسطي .

(الرابع) : من نسب (إلى أجنبي لسبب ، كالمقداد بن عمرو) بن ثعلبة ، (الكندي . يقال له : ابن الأسود ، لأنه كان في حجر الأسود بن عبد يغوث فتبناه) فنسب إليه (الحسن بن دينار) أحد الضعفاء (هو زوج أمه ، وأبوه واصل) .

النوع التاسع والخمسون :

الْمُبْهَمَاتُ : صَنَّفَ فِيهِ عبدُ الغَنِيِّ ثمَّ الْخَطِيبُ ، ثمّ غيرُهما وَقَدْ اخْتَصَرْتُ أَنَا كِتَابَ الخطيبِ وَهَذَّبْتُهُ وَرَتَّبْتُهُ تَرْتِيباً حَسَناً وَضَمَمْتُ إِلَيْهِ نَفَائِسَ ،

(النوع التاسع والخمسون : المبهمات) أى معرفة من أبهم ذكره فى المتن أو الإسناد من الرجال والنساء (صنف فيه) الحافظ (عبد الغنى) بن سعيد المصرى (ثم الخطيب) فذكر فى كتابه مائة وأحداً وسبعين حديثاً ، ورتب كتابه على الحروف فى الشخص المبهم ، وفى تحصيل الفائدة منه عسر ، فإن العارف باسم المبهم لا يحتاج إلى الكشف عنه ، والجاهل به لا يدرى مظنته .

(ثم غيرهما) كأبى القاسم بن بشكوال ، وهو أكبر كتاب فى هذا النوع وأنفسه جمع فيه ثلثمائة وأحداً وعشرين حديثاً ، لكنه غير مرتب ، وكأبى الفضل ابن طاهر ، ولكنه جمع فيه ما ليس من شرط المبهمات .

قال المصنف : (وقد اختصرت أنا كتاب الخطيب وهذبته ورتبته ترتيباً حسناً) على الحروف فى راوى الحديث وهو أسهل للكشف (وضممت إليه نفائس) أخر زيادة عليه ، ومع ذلك فالكشف منه قد يصعب لعدم اختصار اسم صحابى ذلك الحديث ، وفاته أيضاً الجم الغفير ، فجمع الشيخ ولى الدين العراقى فى ذلك كتاباً سماه « المستفاد من مبهمات المتن والإسناد » جمع فيه كتاب الخطيب وابن بشكوال والمصنف ، مع زيادات أخر ورتبه على الأبواب وهو أحسن ما صنف فى هذا النوع .

ومن الناس من أفرد مبهمات كتاب مخصوص كشيخ الإسلام فى مقدمة شرح البخارى عقد فيها فصلا لمبهماته استوعبت ما وقع فيه .

وَيعْرَفُ بوُرُودِهِ مُسَمًّى فى بَعْضِ الرِّوَايَاتِ . وَهُوَ أَقْسَام : أَبْهَمُهَا رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ كَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَجُلاً قالَ يَا رَسُولَ اللهِ ، الحجُّ كلَّ عام هو الأَقْرَعُ بنُ حابِسٍ

قال الشيخ ولى الدين : ومن فوائد تبيين الأسماء المبهمة تحقيق الشيء على ما هو عليه ، فإن النفس منشوقة إليـه ، وأن يكون فى الحديث منقبة له فيستفاد بمعرفه فضيلته ، وأن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب فيحصل بتعيينه السلامة من جولان الظن فى غيره من أفاضل الصحابة ، وخصوصاً إذا كان ذلك من المنافقين ، وأن يكون سائلا عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد بمعرفته هل هو ناسخ إن عرف زمن إسلامه ، وإن كان المبهم فى الإسناد فمعرفته تفيد ثقته أو ضعفه ليحكم للحديث بالصحة أو غيرها .

(ويعرف) المبهم (بوروده مسمى فى بعض الروايات) وذلك واضح ، وبتنصيص أهل السير على كثير منهم ، وربما استدلوا بورود حديث آخر أسند لذلك الراوى المبهم فى ذلك ؛ قال العراقى : وفيـه نظر ، لجواز وقوع تلك الواقعة لاثنين .

(وهو أقسام) الأول وهو (أبهمها رجل وامرأة) أو رجلان أو امرأتان ، أو رجال أو نساء (كحديث ابن عباس أن رجلا قال : يا رسول الله الحج كل عام ، هو الأقرع بن حابس) بن عقال ، قاله الخطيب . واقتصر عليه المصنف فى كتاب المبهمات ، وكذا سمى فى مسند أحمد وغيره ، وقيل : هو سراقة بن مالك كذا فى حديث سفيان من رواية ابن المقرى ، وقيل : عكاشة بن محصن ، قاله ابن السكن .

وَحَدِيثُ السَّائِلَةِ عَنْ غُسْلِ الْحَيْضِ فقالَ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خُذِي فِرْصَةً » هِيَ أَسْمَاء بنتُ يزيدُ بن السَّكَن ، وفى رِوَايةٍ لمسلمٍ أسماء بنت شَكَل .

وحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائمًا فى الشمس ، الحديث . قال الخطيب : هو أبو إسرائيل قيصر العامرى

قال عبد الغنى : ليس فى الصحابة رضى الله عنهم من يشاركه فى اسمه وكنيته ولا يعرف إلا فى هذا الحديث.

ومن ذلك الإسناد ما رواه أبو داود من طريق حجاج بن فرافصة عن رجل عن أبى سلمة عن أبى هريرة : « المؤمن غر كريم» يحتمل أن هذا الرجل يحيى بن أبى كثير ، فقد رواه أبو داود والترمذى من حديث بشر بن رافع عنه ، عن أبى سلمة عن أبى هريرة .

(وحديث السائلة عن غسل الحيض . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : خذى فرصة) من مسك[1] فتطهرى بها . الحديث .

رواه الشيخان من رواية منصور بن صفية عن أمه عن عائشة : أن امرأة سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن غسلها من الحيض فذكره .

(هى أسماء بنت يزيد بن السكن) الأنصارية قاله الخطيب وغيره (وفى رواية لمسلم : أسماء بنت شكل) بفتح المعجمة والكاف . وقيل : بسكون الكاف .

---

(١) أى قليلا من المسك .

الثانى : الابْنُ وَالبِنْتُ كَحَدِيث أُمِّ عَطِيَّةَ فِي غُسْلِ بِنْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم بِماء وَسِدْرٍ ، هِيَ زَيْنَبُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا

قال المصنف فى مبهماته : فيحتمل أن تكون القصة جرت للمرأتين فى مجلس أو مجلسين ، وحديث البخارى عن عائشة أيضاً : دخل النبى صلى الله عليه وسلم فرأى امرأة فقال : من هذه ؟ فقلت : فلانة لا تنام ، فقال : مه . قال الخطيب : هى الحولاء بنت تويت بن حبيب بن أسد بن عبد العزيز . وذلك مصرح به عند مسلم ، وحديثه فى ليلة القدر « فتلاحى رجلان » هما كعب بن مالك وعبد الله ابن أبى حدرد ، قاله ابن دحية . وحديث أبى هريرة أن امرأتين من هذيل الحديث ، اسم الضاربة أم عفيف بنت مشروح ، وذات الجنين مليكة بنت عويمر ، وقيل : عويم . وحديث إن عبادة بن الصامت وهو أحد النقباء ليلة العقبة الحديث ، بقية النقباء سعد بن زرارة ، وسعد بن الربيع ، وسعد بن خيثمة ، والمنذر بن عمرو ، وعبد الله بن رواحة ، والبراء بن معرور ، وأبو الهيثم بن التيهان ، وأسيد بن حضير ، وعبد الله بن عمرو بن حرام ، ورافع بن مالك . وحديث أم زرع بطوله ، الأولى والتاسعة لم يسميا . والثانية عمرة بنت عمرو . والثالثة حبى بنت كعب . والرابعة مهدد بنت أبى هرمة . والخامسة كبشة . والسادسة هند . والسابعة حبى بنت علقمة . والثامنة دوس بنت عبد . ويروى أسماء بنت عبد . والعاشرة كبشة بنت الأرقم . والحادية عشرة أم زرع بنت أكيمل بن ساعدة ، وقيل : عاتكة .

(الثانى : الابن والبنت) والأخ والأخت والابنان والأخوان وابن الأخ وابن الأخت (كحديث أم عطية فى غسل بنت النبى صلى الله عليه وسلم بماء وسدر ، وهى زينب رضى الله تعالى عنها) زوجة أبى العاص بن الربيع

ابْنُ اللُّتْبِيَّةِ عَبْدُ اللهِ إِلَى بَنِي لُتْبٍ بِإِسْكَانِ التَّاءِ . وَقِيلَ : الأَتْبِيَّةِ ، وَلاَ يَصِحُّ ، ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ عَبْدُ اللهِ . وَقِيلَ : عَمْرو . وَقِيلَ غَيْرُهُ . وَاسْمُهَا عَاتِكَةُ .

(ابن اللتبية) الذى استعمله النبى صلى الله عليه وسلم على الصدقة ، فقال : هذا لكم وهذا لى اسمه (عبد الله) كما فى صحيح البخارى ، وهذه النسبة (إلى بنى لتب بإسكان التاء) الفوقية وضم اللام بطن من الأزد (وقيل) فيه ابن (الأتبية) بالهمزة (ولا يصح ، ابن أم مكتوم) تكرر فى الأحاديث اسمه (عبد الله) ابن زائد ، قاله قتادة ورجحه البخارى ، وابن حبان (وقيل : عمرو) ابن قيس ، حكاه ابن عبد البر عن الجمهور منهم الزهرى وابن إسحاق وموسى ابن عقبة والزبير بن بكار وأحمد بن حنبل ورجحه ابن عساكر والمزى ، وجعل زائدة جده .

قال ابن حبان وغيره : من قال ابن زائدة فقد نسبه إلى جده (وقيل غيره) فقيل عبد الله بن شرحبيل بن قيس بن زائدة . واختاره ابن أبى حاتم وحكاه عن ابن المدينى والحسين بن واقد ، وقيل : عبد الله بن عمرو بن شريح بن قيس ابن زائدة ، وقيل : عبد الله بن الأصم .

قال ابن حبان : وكان اسمه الحين فسماه النبى صلى الله عليه وسلم عبد الله (و) أمه (اسمها عاتكة) ومن ذلك : حديث أن عمر رأى حلة سيراء ، الحديث ، وفيه فكساها عمر أخا له مشركا بمكة ، هو أخوه لأمه عثمان بن حكيم بن أمية السلمى ، قاله ابن بشكوال وحديث ربعى بن حراش ، عن امرأته عن أخت حذيفة فى التحلى بالفضة ، هى فاطمة ، وقيل : خولة . وحديث عقبة بن عامر قلت : يا رسول الله إن أختى نذرت أن تمشى . الحديث . هى أم

الثَّالِثُ : الْعَمُّ وَالْعَمَّةُ كَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنْ عَمِّهِ هُوَ ظُهَيْرُ بْنُ رَافِعٍ ، زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ عَنْ عَمِّهِ ، هُوَ قُطْبَةُ بْنُ مَالِكٍ . عَمَّةُ جَابِرٍ الَّتِي بَكَتْ أَبَاهُ يَوْمَ أُحُدٍ هِيَ فَاطِمَةُ بِنْتُ عَمْرٍو ، وَقِيلَ : هِنْدٌ .

حبان بالكسر والموحدة بنت عامر ، ذكره ابن ماكولا . وحديث اليهود : فأسلم منهم ابنا شعبة ، أحدهما ثعلبة والآخر أسد ، أو إسيد أو أسيد أقوال . وحديث قول أبي بكر لعائشة « إنما هما أخواك وأختاك » هم عبد الرحمن ، ومحمد ، وأسماء ، وأم كلثوم . وحديث جاءت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة ، فجاء أخواها يطلبانها ، هما عمارة والوليد ابنا عقبة ، قاله ابن هشام وغيره . وحديث هل في البيت إلا قرشي ؟ قالوا : غير ابن أختنا ، الحديث هو النعمان بن مقرن .

(الثالث : العم والعمة) قال ابن الصلاح : ونحوهما ، أي كالخال والخالة والأب والأم والجد والجدة وابن أو بنت العم والعمة والخال والخالة (كرافع بن خديج عن عمه) في النهي عن المخابرة (هو ظهير) بضم الظاء المعجمة (ابن رافع) ابن ظهير بن الحارث (زياد بن علاقة عن عمه) مرفوعاً اللهم إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق ، الحديث رواه الترمذي (هو قطبة بن مالك) الثعلبي كما في صحيح مسلم ، في حديث آخر ومن ذلك (عمة جابر التي بكت أباه) لما قتل (يوم أحد) كما في الصحيح (هي فاطمة بنت عمرو) بن حرام ، وقعت مسماة في مسند الطيالسي (قيل : هند) قاله الواقدي ، ومن ذلك حديث ابن عباس ، أهدت خالتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم سمنا ، وأقطا ، وأضبا ، قيل : اسمها هزيلة . وقيل : حفيدة بنت الحارث . وتكنى أم حفيد . وقيل : أم عتيق . وحديث أبي هريرة « كنت أدعو أمي إلى الإسلام» الحديث . اسمها أمية بنت

الرَّابِعُ : الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ زَوْجُ سُبَيْعَةَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ . زَوْجُ بَرْوَع بِالْفَتْحِ . وَعِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ بِالْكَسْرِ . هِلَالُ بْنُ مُرَّةَ .

صفيح بن الحارث بن دوس . قاله ابن قتيبة . وحديث أم كردم بن سفيان . قال : يا رسول الله خرجت أنا وابن عم لى فى الجاهلية لحنى . فقال : من يعطينى نعلا أنكحه ابنتى . الحديث .

قال الخطيب : ابن عمه ثابت بن المرفع .

وحديث نافع تزوج ابن عمر بنت خاله عثمان بن مظعون . فقالت أمها : بنتى تكره ذلك . اسم بنت خاله زينب . وأمها خولة بنت حكيم بن أمية .

(الرابع : الزوج والزوجة) والعبد وأم الولد (زوج سبيعة) الأسلمية التى ولدت بعد وفاته بليال . الحديث فى الصحيحين هو (سعد بن حولة زوج بروع) بنت واشق (بالفتح) للباء عند أهل اللغة (وعند المحدثين بالكسر) هو (هلال ابن مرة) الأشجعى ومثال ابن الصلاح الزوجة بزوجة عبد الرحمن بن الزبير التى كانت تحت رفاعة القرظى . فطلقها . اسمها تميمة بنت وهب . وقيل : تميمة بضم الياء . وقيل : سهيمة . ومثال أم الولد حديث أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف : أنها سألت أم سلمة فقالت : إنى أطيل ذيلى وأمشى . الحديث . هى حميدة ذكره النسائى . ومثال العبد حديث جابر : أن عبد الحاطب قال : يا رسول الله : ليدخلن حاطب النار . اسمه سعد .

تنبيه :

من المبهم مالم يصرح بذكره بل يكون مفهوماً من سياق الكلام . كقول

* النوع الستون :

التَّوَارِيخُ وَالْوَفِيَّاتُ : هُوَ فَنٌّ مُهِمٌّ بِهِ يُعْرَفُ اتِّصَالُ الْحَدِيثِ وَانْقِطَاعُهُ ، وَقَدِ ادَّعَى قَوْمٌ الرِّوَايَةَ عَنْ قَوْمٍ فَنُظِرَ فِي التَّارِيخِ فَظَهَرَ أَنَّهُمْ زَعَمُوا الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ بَعْدَ وَفَاتِهِمْ بِسِنِينَ .

البخارى « وقال معاذ : اجلس بنا نؤمن ساعة » فالقول له ذلك مطوى . وهو الأسود بن هلال .

(النوع الستون : التواريخ) لمواليد الرواة والسماع والقدوم للبلد الفلانى (والوفيات) لهم[1] (هو فن مهم به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه ، وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر فى التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين) كما سأل إسماعيل بن عياش رجلا اختباراً : أى سنة كتبت عن خالد بن معدان ؟ فقال : سنة ثلاث عشرة ومائة . فقال : أنت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين ، فإنه مات سنة ست ومائة . وقيل : خمس . وقيل : أربع . وقيل : ثلاث . وقيل : ثمان . وسأل الحاكم محمد بن حاتم الكسى[2] عن مولده لما حدث عن عبد بن حميد . فقال : سنة ستين ومائتين . فقال : هذا سمع من عبد بعد موته بثلاث عشرة سنة .

---

(١) التاريخ : هو التعريف بالوقت الذى تضبط به الأحوال من المواليد والوفيات ويلتحق به مايتفق من الحوادث والوقائع التى تنشأ عنها معان حسنة من تعديل وتجريح ونحو ذلك : كما ذكره السخاوى .

(٢) الكسى – بكسر الكاف وتشديد السين – ينسب إلى كس : وهى [illegible] فيما وراء النهر بقرب نخشب لكنهم يفتحون الكاف ويبدلون السين المهملة شينا معجمة =

. . . .

قال حفص بن غياث القاضي : إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين ، يعني سنه وسن من كتب عنه .

وقال سفيان الثوري : لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ .

وقال حسان بن يزيد : لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ . نقول للشيخ : سنة كم ولدت ؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه .

وقال أبو عبد الله الحميدي : ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التهمم بها : العلل . والمؤتلف والمختلف . ووفيات الشيوخ ، وليس فيه كتاب . يعني على الاستقصاء وإلا ففيه كتب كالوفيات لابن زبر ولابن قانع . وذيل على ابن زبر[1] الحافظ عبد العزيز بن أحمد الكتاني . ثم أبو محمد الأكفاني . ثم الحافظ أبو الحسن بن المفضل . ثم الشريف عز الدين

=وعبد بن حميد الكسي : هو عبد الحميد بن حميد بن نصر روى عن عبد الرزاق ، وروى عنه مسلم ، وتوفي سنة (٢٤٩) هـ .

(١) ابن زبر : بفتح فسكون هو أبو سليمان محمد بن أبي محمد عبد الله الربعي محدث دمشق المتوفى سنة (٣٧٩) هـ . وكتابه في الوفيات مرتب على السنين . وقد ذيله الكتاني الدمشقي وذيل على الكتاني تلميذه الأكفاني بذيل صغير يسمى « جامع الوفيات » وذيل على الأكفاني ابن المفضل ، وذيل على ابن المفضل الزكي المنذري وذيله يسمى « التكملة لوفيات النقلة » وذيل على المنذري تلميذه الشريف الحسيني الحلبي ، وذيل على الحسيني ابن أيبك الدمياطي وذيل على ابن أيبك الزين العراقي وذيل على الزين العراقي ولده ولي الدين وللحافظ التقي ابن رافع كتاب في الوفيات ذيل به تاريخ العلم للبرزالي الذي جعله ذيلا على تاريخ أبي شامة ويصلح تاريخ ابن حجر المسمى « إنباء العمر » أن يكون ذيلا على كتاب ابن رافع كما ذكره السخاوي .

فروع :

الأوَّلُ : الصَّحيح فى سِنِّ سيدِ نَا مُحمَّدٍ سيدِ الْبشَرِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّمَ وَصاحِبَيْهِ أبى بَكْر وعُمَرَ رَضِىَ اللهُ عَنْهمَا ثلاثٌ وَسِتُّونَ ، وَقُبِضَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضُحى الاثْنَيْنِ لِثِنْتَي عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الأوَّلَ سَنَةَ إحْدى عَشْرَةَ مِنَ هِجْرَتِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى المَدِينَةِ .

أحمد بن محمد الحسينى . ثم المحدث أحمد بن أيبك الدمياطى . ثم الحافظ أبو الفضل العراقى .

فروع :

فى عيون من ذلك (الأول) فى وفاة النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه العشرة (الصحيح فى سن سيدنا محمد سيد البشر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ثلاث وستون) سنة ، قاله الجمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وصححه ابن عبد البر والجمهور ، وقيل سن النبى صلى الله عليه وسلم ستون ، روى عن أنس وفاطمة البتول وعروة بن الزبير ومالك ، وقيل خمس وستون ، روى عن ابن عباس وأنس أيضاً ، ودغفل بن طلحة ، وقيل اثنتان وستون ، قاله قتادة ، وحكى الآخران أيضاً فى أبى بكر ، وحكى الأول فى عمر ، وقيل عاش عمر ستاً وستين وقيل إحدى وستين ، وقيل تسعاً وخمسين ، وقيل سبعًا وخمسين ، وقيل ستًا وخمسين ، وقيل خمسًا وخمسين.

(وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى) يوم (الاثنين لثنتى عشرة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من هجرته صلى الله عليه وسلم إلى المدينة) لاخلاف بين أهل السير فى ذلك ، إلا فى تعيين اليوم من الشهر ،

خاتمة

وبعد هذه الجولة الممتعة في رياض علم الجرح والتعديل ، ذلك العلم الفذ الذي انفردت به الأمة المسلمة تبيَّن للقارئ بما لا يدع مجالاً للشك :

١- أن الجرح والتعديل نشأ مقترناً بنشأة الرواية ، وأن العلماء وضعوه لاحتياجهم إليه في نقد المرويَّات ، ووضعوا له الضوابط والقواعد التي تكفل سلامته ، وعدم خروجه عن حدوده المشروعة .

٢- أن هذا الدين في جملته مؤيَّدٌ محفوظٌ من الله ، لأنه رسالة الله الخاتمة لأهل الأرض ، ولذلك قيَّض الله للسنة المطهرة عوامل حفظها وصيانتها ، ومن أهم هذه العوامل : ظهور علم الجرح والتعديل .

٣- أن صدور الجرح والتعديل من الناقد لا يعني قبوله مطلقاً ، بل يجب معرفة مذهب الناقد في الجرح والتعديل ، وآراء النقاد الآخرين في الراوي .

٤- أن العلماء وضعوا شروطاً لمن يقوم بعملية الجرح والتعديل تكفل سلامته ، وصيانته من الهوى ، والغرض الفاسد ، ولم يقبلوا صدوره من أي عالم .

٥- أن للعلماء مناهج متنوعة ينبغي على دارس هذا العلم أن يعرفها قبل أن يقبل النقد أو يرده ، وحتى يستطيع التمييز بين النقد المقبول والنقد المردود .

٦- أن علماء المسلمين سبقوا غيرهم من علماء الأمم في اشتراط القواعد التي تكفل التأكد من ثبوت النصوص فليس كل ما يقال يُصدَّق ، ولا كل ما يُكتب حق .

٧- أن العلماء وضعوا قواعد في الجرح والتعديل تُعتبر ميزاناً لنقد المنقول ، وهي تُمثِّل أفضل ما يمكن أن يصل إليه العقل البشري المجرد نقاءاً وطهارةً ، وسلامةً من الهوى والعصبية .

المصادر والمراجع

١- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة لأبي الحسنات اللكنوي ، طبعة دار البشائر الإسلامية ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، الثالثة ١٤١٤ هـ .

٢- إحياء علوم الدين للإمام : أبي حامد الغزالي ، طبعة النور الإسلامية ، بدون تاريخ .

٣- أربع رسائل في علوم الحديث جمع وإعداد واعتناء وتحقيق الشيخ : عبد الفتاح أبو غدة ، طبعة دار البشائر الإسلامية ، الطبعة السادسة ١٤١٩ هـ .

٤- الإرشاد في علوم الحديث للدكتور : عزت عطية ، والدكتور : مصطفى أبو عمارة طبعة ١٩٩١ م .

٥- أصول الحديث علومه ومصطلحه للدكتور : محمد عجاج الخطيب ، طبعة دار الفكر ، الأولى ١٤١٩ هـ .

٦- أصول منهج النقد عند أهل الحديث للدكتور : عصام البشير ، طبعة مؤسسة الريان ، الأولى ١٤١٠ هـ .

٧- الإعلان بالتوبيخ لم ذم التاريخ للإمام : السخاوي ، طبعة مكتب الساعي بالرياض ، بدون تاريخ .

٨- الإقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ، طبعة مطبعة الرشاد ببغداد ١٤٠٢هـ .

٩- الإكمال بمن في مسند أحمد من الرجال ، طبعة دلهي بالهند ١٣٦٩هـ .

١٠- البداية والنهاية للحافظ : إسماعيل بن كثير ، تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح ، طبعة دار الحديث بالقاهرة ، الخامسة ١٤١٥ هـ .

١١- البناية شرح الهداية لبدر الدين العيني ، طبعة نولكشور بالهند ١٣٩٣هـ .

١٢- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، طبعة السعادة ١٣٤٩ هـ .

١٣- تأنيب الخطيب للكوثري ، طبعة الأنوار ١٣٦١ هـ .

١٤- تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي ، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٧٥ هـ .

١٥- ترتيب المدارك للقاضي عياض ، طبعة الرباط المغرب ١٣٨٤ هـ .

١٦- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي ، تحقيق الدكتور أبو لبابة حسين ، طبعة دار اللواء ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

١٧- التمهيد لابن عبد البر ، طبعة الرباط ١٣٨٧ هـ .

١٨- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، طبعة دار الفكر ، الأولى ١٤١٥هـ .

١٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي ، تحقيق بشار عواد معروف ، طبعة مؤسسة الرسالة ، الأولى ١٩٩٢ م .

٢٠- توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائري ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .

٢١- جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري ، طبعة دار الفكر ، الثانية ١٤٠٣هـ .

٢٢- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ، طبعة دار الكتب العلمية ، الأولى ١٤٢١ هـ .
٢٣- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ، طبعة مكتبة المعارف بالرياض ١٤٠٣ هـ .
٢٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٧١ هـ .
٢٥- حلية الأولياء لأبي نعيم ، طبعة دار الكتاب العربي ، الرابعة ١٤٠٥ هـ .
٢٦- دراسات في علوم الحديث للدكتور : أحمد عمر هاشم ، طبعة ١٤٢١ هـ .
٢٧- دراسات في علوم السنة للدكتور : مروان شاهين ، طبعة ١٤١٨ هـ .
٢٨- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للحافظ الذهبي ، تحقيق الشيخ : عبد الفتاح أبو غدة ، طبعة دار البشائر الإسلامية ، السادسة ١٤١٩ هـ .
٢٩- الرسالة للإمام الشافعي ، تحقيق أحمد شاكر ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٨ هـ .
٣٠- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام : أبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي ، طبعة دار البشائر الإسلامية ، الثالثة ١٤٠٧ هـ .
٣١- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للإمام الذهبي ، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي ، طبعة دار البشائر الإسلامية بيروت ١٤١٢ هـ .

٣٢- رياض الصالحين للإمام : النووي ، طبعة دار الإيمان للتراث ١٤٠٧ هـ .

٣٣- سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى الترمذي ، طبعة دار الفكر ١٤١٤ هـ .

٣٤- سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي ، طبعة مؤسسة الرسالة ، الحادية عشرة ١٤١٧ هـ .

٣٥- شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة لناظمها زين الدين العراقي ، طبعة المطبعة الجديدة ١٣٥٧ هـ .

٣٦- شرح شرح النخبة لعلي القاري ، مطبعة إخوتي باصطنبول ١٣٢٧هـ .

٣٧- شروط الأئمة الستة لأبي الفضل محمد بن طاهر القيسراني ، تعليق محمد زاهد الكوثري ، طبعة مكتبة القدس .

٣٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ، طبعة دار إحياء التراث العربي .

٣٩- صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل البخاري المطبوع مع فتح الباري لابن حجر ، طبعة دار المطبعة السلفية ، نشر دار الريان للتراث ، الثالثة ١٤٠٧ هـ .

٤٠- صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج ، طبعة دار الحديث ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

٤١- صفوة الصفوة لعبد الرحمن بن الجوزي ، تحقيق محمد فاخوري ، ومحمد رواس قلعجي ، نشر دار المعرفة ببيروت ، الثانية ١٣٩٩ هـ .

٤٢- الضعفاء الكبير للعقيلي ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، طبعة دار الكتب العلمية ، الأولى ١٩٨٤ م .

٤٣- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ، طبعة دار الكتب العلمية ، تحقيق عبد الله القاضي ، الأولى ١٤٠٦ هـ .

٤٤- طبقات الحفاظ للسيوطي ، طبعة دار الكتب العلمية ، الأولى ١٩٨٣ م .

٤٥- طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى الحنبلي ، طبعة مطبعة السنة المحمدية ، بدون تاريخ .

٤٦- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ، طبعة عيسى الحلبي المحققة ١٣٨٢هـ .

٤٧- الطبقات الكبرى للحافظ محمد بن سعد ، تحقيق حمزة النشرتي وآخرون ، طبعة المكتبة القيمة .

٤٨- عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان للصالحي ، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ١٣٩٤ هـ .

٤٩- عناية المسلمين بالسنة للدكتور : محمد حسين الذهبي ، طبعة مكتبة شباب الأزهر ، بدون تاريخ .

٥٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ : ابن حجر العسقلاني ، طبعة دار المطبعة السلفية ، نشر دار الريان للتراث ، الثالثة ١٤٠٧هـ .

٥١- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للإمام السخاوي ، طبعة دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ .

٥٢- الفروق الفقهية للإمام القرافي ، طبعة دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ .

٥٣- فقه أهل العراق وحديثهم لزاهد الدين الكوثري ، طبعة دار القلم بيروت ١٣٩٠ هـ .

٥٤- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لعبد العلي اللكنوي ، طبعة بولاق ١٣٢٢هـ .

٥٥- قواعد في علوم الحديث لظفر أحمد التهانوي ، طبعة دار السلام ، السادسة ١٤٢١ هـ .

٥٦- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السنة للذهبي ، طبعة دار الكتب العلمية ، الأولى ١٩٨٣م .

٥٧- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ، طبعة دار الفكر ، الثالثة ١٩٨٨ م .

٥٨- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل العجلوني ، طبعة دار الكتب العلمية ، الأولى ١٩٨٣ م .

٥٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ، طبعة اسطنبول ١٣٦٠ هـ .

٦٠- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٧ هـ .

٦١- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للحافظ السيوطي ، طبعة دار المعرفة ببيروت ، الثالثة ١٤٠١هـ .

٦٢- لسان العرب لابن منظور ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي ، الثانية ١٤١٧ هـ .

٦٣- لسان الميزان لابن حجر ، طبعة دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٦ هـ .

٦٤- لقط الدر شرح نخبة الفكر للعدوي ، طبعة التقدم ١٣٢٣هـ .

٦٥- لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للشيخ : عبد الفتاح أبو غدة ، طبعة دار البشائر الإسلامية ١٤١٧ هـ .

٦٦- لمحات النظر في سيرة الإمام زفر للكوثري ، طبعة الأنوار ١٣٦٨هـ .

٦٧- المتكلمون في الرجال للإمام السخاوي المطبوعة ضمن : أربع رسائل في علوم الحديث ، تحقيق الشيخ : عبد الفتاح أبو غدة ، طبعة دار البشائر الإسلامية بيروت ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية ، السادسة ١٤١٩ هـ .

٦٨- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لعلي بن أبي بكر الهيثمي ، نشر دار الريان للتراث ، ودار الكتاب العربي ١٤٠٧هـ .

٦٩- مجموع الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، طبعة مطابع الرياض ١٣٨١ هـ .

٧٠- المحدث الفاضل بين الراوي والواعي للرامهرمزي ، تحقيق محمد عجاج الخطيب ، طبعة دار الفكر ١٣٩١ هـ .

٧١- المحلي لابن حزم ، طبعة المنيرية ١٣٤٧ هـ .

٧٢- مختار الصحاح لمحمد بن عبد القادر الرازي ، طبعة دار المنار بيروت ، بدون تاريخ .

٧٣- مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ، اختصار : محمد الموصلي ، طبعة السلفية ١٣٤٩ هـ .

٧٤- المسند للإمام أحمد بن حنبل ، شرح الشيخ : أحمد شاكر ، طبعة دار الحديث ، الأولى ١٤١٦ هـ .

٧٥- المعجم الأوسط للإمام الطبراني ، نشر دار الحرمين بالقاهرة ١٤١٥ هـ .

٧٦- المعجم الصغير للإمام الطبراني ، طبعة المكتب الإسلامي ، ودار عمار ، الأولى ١٤٠٥ هـ .

٧٧- معرفة علوم الحديث للحاكم ، طبعة دار الكتب المصرية ١٣٥٦ هـ .

٧٨- المغني في الضعفاء للحافظ الذهبي ، طبعة مطبعة البلاغة بحلب ١٣٩١هـ .

٧٩- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام النووي ، نشر دار الريان للتراث .

٨٠- الموقظة في مصطلح الحديث للذهبي ، طبعة دار البشائر الإسلامية ١٤٠٥ هـ .

٨١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ، مطبعة عيسى الحلبي ١٣٨٢هـ .

٨٢- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني نشر مكتبة منارة العلماء لإحياء التراث الإسلامي ١٤٠٩هـ

٨٣- النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام المبارك بن محمد بن الأثير الجزري ، طبعة دار الكتب العلمية ، الأولى ١٤١٨ هـ .

٨٤- هدي الساري في مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ، طبعة السلفية الثالثة ١٤٠٧ هـ .

٨٥- الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي ، طبعة جمعية المستشرقين الألمانية .

٨٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، طبعة دار صادر بيروت .